الكافية

في علم النحو

تأليف

أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر

المشهور بـ ((ابن الحاجب))

دار الرسالة

داغستان - محج قلعة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الْكَلِمَةُ لَفْظٌ[١] وُضِعَ لِمَعْنًى[٢] مُفْرَدٍ، وَهِيَ: اسْمٌ وَفِعْلٌ[٣] وَحَرْفٌ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا، أَوْ لَا، الثَّانِي الْحَرْفُ، وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ أَوْ لَا، الثَّانِي الِاسْمُ، وَالْأَوَّلُ الْفِعْلُ، وَقَدْ عُلِمَ بِذٰلِكَ حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا.

الْكَلَامُ[٤] مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالْإِسْنَادِ[٥]، وَلَا يَتَأَتَّى ذٰلِكَ إِلَّا فِي اسْمَيْنِ أَوْ فِي اسْمٍ[٦] وَفِعْلٍ.

---

[١]- اللفظ أعمُّ من الكلمة، لأنَّ كلَّ كلمة لفظ دون العكس، كما أن كلَّ جوز مدوَّر، وكلُّ مدوَّر ليس بجوز.

[٢]- المعنى ما يقصد بشيء، فهو إما (مَفْعَل) اسم مكان بمعنى المقصد، أو مصدر ميمي بمعنى المفعول، أو مخفَّف بمعنى اسم مفعول كمرميّ.

[٣]- إنما قدَّم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه، نحو: «زيد قائم». والمقصود من معرفة الكَلِم الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره، ثم قدَّم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يأت من الفعلين كلامٌ، لٰكنَّه يكون أحد جزئي الكلام، نحو: «ضرب زيد»، بخلاف الحرف فإنه يكون جزءًا منه أصلًا.

[٤]- الكلام في اللغة ما يُتكلَّم به قليلًا كان أو كثيرًا.

[٥]- أي: تضمُّنًا حاصلًا بسبب إسناد إحدى الكلمتين إلى الأخرى، والإسناد نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكمًا إلى الأخرى، بحيث تفيد المخاطب فائدة يصحُّ السكوت عليها.

[٦]- لامتناع الإسناد في غيرهما، و(في) بمعنى (من)، أي: من اسمين، فلا يكون الظرف والمظروف شيئًا واحدًا.

الِاسْمُ: مَا دلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٌ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ.

وَمِنْ خَوَاصِهِ[1]: ١ـ دُخُولُ اللَّامِ[2]، ٢ـ وَالْجرِ، ٣ـ وَالتَّنْوِينِ، ٤ـ وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ، ٥ـ وَالْإِضَافَةُ.

وَهُوَ مُعْرَبٌ[3] وَمَبْنِيٌّ؛ فَالْمُعْرَبُ الْمُرَكَّبُ الَّذي لَمْ يُشْبِهْ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ، وَحُكْمُهُ: أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

الْإِعْرَابُ[4] مَا اخْتَلَفَ آخِرُهُ بِهِ لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعَانِي الْمُعْتَوِرَةِ عَلَيْهِ.

وَأَنْوَاعُهُ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ[5]؛ فَالرَّفْعُ عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصْبُ

---

[1]- جمع خاصة، وخاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره، وهي على ضربين: لفظي ومعنوي، فالأول: ثلاثة، دخولُ اللام والجرِ والتنوين، والثاني: باقي الثلاثة.

[2]- أي: لام التعريف، ولو قال: «دخول حرف التعريف» لكان شاملًا للميم في قوله عليه السلام: «ليس منَ امبرّ امصيامُ في امسفر»، لٰكنَّه لم يتعرَّض له لعدم شهرته.

[3]- لأنه لا يخلو إما أن يكون مركبًا مع غيره أو لا، والأول، إما أن يشبه مبنيَّ الأصلَ أو لا، وهٰذا ـ أعني المركب الذي لم يشبه مبنيّ الأصل ـ هو المعرب، وما عداه ـ أعني غير المركب، والمركب الذي يشبه مبنيّ الأصل ـ هو المبنيُّ.

[4]- وهو مأخوذ من أعربه إذا أوضحه، أو من عربت معدته إذا فسدت، على أن تكون الهمزة للسلب، فيكون معناه إزالة الفساد، سمي به لأنه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض.

[5]- هٰذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الإعرابية، ولا تطلق على الحركات البنائية أصلًا، بخلاف الضمة والفتحة والكسرة، فإنها مستعملة في الحركات البنائيَّة غالبًا، وفي الحركات الإعرابية على قلة، وأما الضم والفتح والكسر فمختصَّة بالحركات البنائية.

عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْجَرُّ عَلَمُ الْإِضَافَةِ.

الْعَامِلُ مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ[1].

«فَالْمُفْرَدُ[2] الْمُنْصَرِفُ» وَ«الْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ الْمُنْصَرِفُ» بِالضَّمَّةِ رَفْعًا، وَالْفَتْحَةِ نَصْبًا، وَالْكَسْرَةِ جَرًّا.

«جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ[3]»[4] بِالضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ.

«غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ» بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ.

«أَخُوكَ» وَ«أَبُوكَ» وَ«حَمُوكَ» وَ«هَنُوكَ»[5] وَ«فُوكَ» وَ«ذُو مَالٍ»

---

[1]- ففي «جاءني زيد» «جاء» عامل، إذ به حصل معنى الفاعلية في «زيد»، فجعل الرفع علامة لها، وفي «رأيت زيدًا» «رأيت» عامل، إذ به حصل معنى المفعولية في «زيد»، فجعل النصب علامة لها، وفي «مررت بزيد» الباء عامل، إذ به حصل معنى الإضافة في «زيد»، فجعل الجرُّ علامة لها.

[2]- لما فرغ من بيان الإعراب والعامل والمعنى المقتضي، أراد تفصيل اقتضاء المعنى المقتضي، فإنه تارة يقتضي الحركات الثلاث، وتارة ما سوى الفتحة، وتارة ما سوى الكسرة، وتارة يقتضي الحروف الثلاث، وتارة ما سوى الواو، وتارة ما سوى الألف، فهٰذه أقسام ستة.

[3]- وهو ما يكون بالألف والتاء، واحترز عن الكسر إذ يصح أن يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة، ولٰكن لا يصح أن يطلق عليه السالم.

[4]- سواء كان واحده مؤنثًا أو مذكرًا، كسجلات جمع سجل، ومرفوعات جمع مرفوع، وسواء كان جمعًا بحسب الحال، أو بحسب الأصل، فدخل فيه «عرفات».

[5]- الهَنُ الشيء المنكر الذي يُستهجن ذكره، كالعورة والصفات الذميمة والأفعال القبيحة.

مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ.

«الْمُثَنَّى» وَ«كِلَا» مُضَافًا إِلَى مُضْمَرٍ وَ«اثْنَانِ»[1] بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ.

«جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ»[2]، وَ«أُولُو»، وَ«عِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا»، بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ.

التَّقْدِيرُ فِيمَا تَعَذَّرَ كَعَصًا وَغُلَامِي مُطْلَقًا، أَوِ اسْتُثْقِلَ كَقَاضٍ[3] رَفْعًا وَجَرًّا، وَنَحْوُ مُسْلِمِيّ رَفْعًا. وَاللَّفْظِيُّ فِيمَا عَدَاهُ.

غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ مَا فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ تِسْعٍ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا، وَهِيَ: «عَدْلٌ» وَ«وَصْفٌ» وَ«تَأْنِيثٌ» وَ«مَعْرِفَةٌ» وَ«عُجْمَةٌ» ثُمَّ «جَمْعٌ» ثُمَّ «تَرْكِيبٌ» وَ«النُّونُ زَائِدَةً[4] مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ» وَ«وَزْنُ

---

[1]- وكذا اثنتان وثنتان، فإنَّ هٰذه الألفاظ وإن كانت مفردة لٰكنَّ صورتها صورة التثنية، ومعناها معنى التثنية، فألحقت بها.

[2]- والمراد به ما سمي به اصطلاحًا، وهو الجمع بالواو والنون، أو بالياء والنون، فيدخل فيه نحو: «سنين وأرضين» مما لم يكن واحده مذكرًا. واعلم أنه سمي جمع المذكر السالمُ بالسالمِ، لأنه سلم فيه نظم مفرده، تقول: «زيد» ثم تقول: «زيدون»، فالحروف التي في مفرده أعيدت في الجمع من غير تقديم وتأخير وزيادة ونقصان، بخلاف جمع التكسير، فإنه لا يسلم فيه نظم الواحد، بل يتغير، تقول: «رجل» ثم تقول: «رجال»، وكذا تقول: «طالب وطلبة» إلى غير ذٰلك.

[3]- أي: هو كائن من جهة أربعة وجوه دون نصب، أي: في حالتي الرفع والجر، نحو: «جاءني قاضٍ والقاضي، ومررت بقاضٍ والقاضي».

[4]- منصوبة حال من النون، إذ المعنى: يمنع النون الصرف حال كونها زائدة، فيكون الحال مبينًا لهيئة الفاعل معنى.

فِعْلٍ»، وَهٰذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ[١]؛ مِثْلُ: «عُمَرَ، وَأَحْمَرَ، وَطَلْحَةَ، وَزَيْنَبَ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَمَسَاجِدَ، وَمَعْدِي كَرِبَ، وَعِمْرَانَ، وَأَحْمَدَ».

وَحُكْمُهُ[٢]: أَنْ لَا كَسْرَ وَلَا تَنْوِينَ[٣]، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ، أَوْ لِلتَّنَاسُبِ[٤]، مِثْلُ: «سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا»؛ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا: الْجَمْعُ، وَأَلِفَا التَّأْنِيثِ.

١ـ فَالْعَدْلُ[٥]: خُرُوجُهُ عَنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ تَحْقِيقًا كَثُلَاثَ وَمَثْلَثَ وَأُخَرَ وَجُمَعَ، أَوْ تَقْدِيرًا كَـ«عُمَرَ وَزُفَرَ» وَبَابِ «قَطَامِ» فِي

---

[١]- أي: كون العلل تسع تقريب لها إلى الصواب؛ لأن في عددها خلافًا، فقال بعضهم: إنها تسعة، وقال بعضهم: إنها اثنان، وقال بعضهم: إنها إحدى عشرة، لٰكن القول بأنها تسعٌ تقريب لها إلى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة.

[٢]- أي: حكم غير المنصرف، والأثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين أو علة واحدة تقوم مقامهما.

[٣]- وذٰلك لأنَّ لكلِّ علة فرعية، فإذا وقع في الاسم علّتان حصل فيه فرعيتان، فيشبه الفعل من حيث أن له فرعيتين بالنسبة إلى الاسم، إحداهما افتقاره إلى الفاعل، وأخراهما اشتقاقه من المصدر، فمنع منه الإعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكُّن.

[٤]- أي: يجوز صرف غير المنصرف لأحد الشيئين، أحدهما: ضرورة الشعر، لأن الضرورة تردُّ الأشياء إلى أصولها، وأصل غير المنصرف أن يكون منصرفًا، والثاني: تناسب الكلام، لأنه لما كان ما قبله وما بعده منونًا، صُرِف ونُوّن أيضًا للتناسب، لأن التناسب أمر مقصود ومهمٌّ عندهم.

[٥]- والعدل في اللغة بمعنى الميل، يقال: «عدل عنه» أي: مال عنه، و«عدل إليه» أي: مال إليه، وجاء بمعنى التبعيد، يقال: «عدل الحجال الفحل» إذا نحّاه، كذا في القاموس.

لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ.

٢ـ **الْوَصْفُ**: شَرْطُهُ[١] أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ، فَلَا تَضُرُّهُ الْغَلَبَةُ[٢]، فَلِذٰلِكَ صُرِفَ أَرْبَعٌ فِي: «مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ»، وَامْتَنَعَ «أَسْوَدُ وَأَرْقَمُ» لِلْحَيَّةِ، وَ«أَدْهَمُ» لِلْقَيْدِ، وَضَعُفَ مَنْعُ «أَفْعًى» لِلْحَيَّةِ، وَ«أَجْدَلٍ» لِلصَّقْرِ وَ«أَخْيَلٍ» لِلطَّائِرِ.

٣ـ **التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ**: شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ[٣]، وَالْمَعْنَوِيُّ كَذٰلِكَ، وَشَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيرِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ[٤]، أَوْ تَحَرُّكُ الْأَوْسَطِ، أَوِ الْعُجْمَةُ، فَـ«هِنْدٌ» يَجُوزُ صَرْفُهُ، وَ«زَيْنَبُ وَسَقَرُ وَمَاهُ وَجُورُ» مُمْتَنِعٌ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فَـ«قَدَمٌ» مُنْصَرِفٌ،

---

[١] - أي: شرط الوصف المانع من الصرف أن يكون ذٰلك الوصف وصفًا في أصل الوضع، ثم جعل اسمًا بسبب العارض وهو الاستعمال.

[٢] - أي: غلبة الاسمية على الوصفية، ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض أفراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة، كما أن أسودَ كان موضوعًا لكل ما فيه سواد، ثم كثر استعماله في الحية السوداء.

[٣] - أي: علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازمًا، أي: بعد ما لم يكن لازمًا، لأن التاء في أصل وضعها للفرق بين المؤنث والمذكر، وهي لا تكون حينئذ لازمة للكلمة، لٰكن لم يعتبروا هٰذا اللزوم.

[٤] - وذٰلك لأنَّ آخر حروف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاء، وتحرك الأوسط يقوم مقام الزائد السادِّ مسدَّ التاء، وأما العجمة فلأنها وإن لم تسدَّ مسدَّ التاء ولا مسدَّ الزائد المذكور، وليست أيضًا سببًا في الثلاثي الساكن الأوسط كما يجيء، لٰكنَّها مقوِّية للتأنيث الضعيف تأثيره، لكون علامته مقدَّرة بلا نائب، فالضعف من قِبَله لا من قِبَل العلمية.

و«عَقْرَبُ» مُمْتَنِعٌ[1].

٤. الْمعْرِفَةُ: شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً.

٥. الْعُجْمَةُ: شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً فِي الْعَجَمِيَّةِ، وَتَحَرُّكُ الْأَوْسَطِ، أَوْ زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فَ«نُوحٌ»[2] مُنْصَرِفٌ، وَ«شَتَرُ وَإِبْرَاهِيمُ» مُمْتَنِعٌ.

٦. الْجَمْعُ: شَرْطُهُ صِيغَةُ[3] مُنْتَهَى الْجُمُوعِ بِغَيْرِ هَاءٍ، كَـ«مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ»، وَأَمَّا «فَرَازِنَةٌ[4]» فَمُنْصَرِفٌ، وَ«حَضَاجِرُ»

---

[1]- لأنه وإن زال التأنيث بعلميَّته للمذكر، فالحرف الرابع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صغِّر «قَدَم» ظهر التاء المقدَّرة كما تقتضيه قاعدة التصغير، فيقال: «قُدَيْمَةٌ» بخلاف «عقرب» فإنه إذا صُغِّر يقال فيه: «عُقَيْرِب» من غير إظهار التاء، لأن الحرف الرابع قائم مقامه، فـ«عقرب» إذا سمي به الرجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي.

[2]- قالوا: إنَّ جميع أسماء الأنبياء عليهم السلام لا تنصرف، إلا محمدًا وصالحًا وشعيبًا وهودًا لعربيَّتها، ونوحًا ولوطًا لانتفاء شرط العجمية، وقيل: هود كنوح، حيث قرنه سيبويه معه، ويؤيده تقديمه على إسماعيل، وإنه لا عرب قبله، هٰذا وفيه أن شيثًا وعزيزًا منصرفان أيضًا.

[3]- وهي الصيغة التي كان أولها مفتوحًا وثالثها ألفًا، وبعد الألف حرفان متحركان، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى، ولذا سميت صيغة منتهى الجموع؛ لأنها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرًا، فانتهى تكسيرها المغيّر للصيغة وإن جمع بجمع السلامة، فإنه لا يغيّر الصيغة. فيجوز أن يُجمع جمع السلامة كما يجمع «أيامن» من جمع «أيمن» على «أيامين»، و«صواحب» جمع «صاحبة» على «صواحبات».

[4]- وأمثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء.

عَلَمًا لِلضَّبُعِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْجَمْعِ، وَ«سَرَاوِيلُ» إِذَا لَمْ يُصْرَفْ - وَهُوَ الْأَكْثَرُ - فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ أَعْجَمِيٌّ حُمِلَ عَلَى مُوَازِنِهِ[١]، وَقِيلَ: عَرَبِيٌّ جَمْعُ سِرْوَالَةٍ تَقْدِيرًا، وَإِذَا صُرِفَ فَلَا إِشْكَالَ، وَنَحْوُ: «جَوَارٍ» رَفْعًا وَجَرًّا كَ«قَاضٍ».

٧- التَّرْكِيبُ: شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ، وَأَنْ لَا يَكُونَ بِإِضَافَةٍ[٢] وَلَا بِإِسْنَادٍ، مِثْلُ: «بَعَلْبَكَّ».

٨- الْأَلِفُ وَالنُّونُ إِنْ كَانَا فِي اسْمٍ، فَشَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ كَ«عِمْرَانَ»، أَوْ فِي صِفَةٍ فَانْتِفَاءُ «فَعْلَانَةَ»، وَقِيلَ: وُجُودُ «فَعْلَى»، وَمِنْ ثَمَّةَ اخْتُلِفَ[٣] فِي «رَحْمٰنَ» دُونَ «سَكْرَانَ[٤] وَنَدْمَانَ».

---

[١]- أي: على ما يوازنه من الجموع العربية، كـ«أناعيم ومصابيح»، فإنه في حكمهما من حيث الوزن، فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة، لٰكنه من قبيله حكمًا، فالجمعية على هٰذا التقدير أعمُّ من أن تكون حقيقة أو حكمًا، فبناء هٰذا الجواب على تعميم الجمعية، لا على زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة، وهو الحمل على المُوازن.

[٢]- لأن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه، فكيف تؤثر؟

[٣]- في أنه منصرف أو غير منصرف، فإنه ليس له مؤنث لا رُحمى ولا رحمانة، لأنه صفة خاصة له تعالى لا يطلق على غيره تعالى، لا على مذكر ولا على مؤنث، فعلى مذهب من شرط انتفاء «فعلانة» فهو غير منصرف، وعلى مذهب من شرط وجود «فعلى» فهو منصرف.

[٤]- أي: لم يختلف في منع صرف «سكران» لوجود العلتين فيه معًا، وهما انتفاء «فعلانة» ووجود «فعلى»، فمُنع من الصرف بالاتفاق، وأما قول بني أسد «سكرانة وغضبانة» فلغة رديَّة.

٩- وَوَزْنُ الْفِعْلِ: شَرْطُهُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ، كَ«شَمَّرَ[١] وَضُرِبَ[٢]»، أَوْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَتِهِ غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّاءِ[٣]، وَمِنْ ثَمَّةَ امْتَنَعَ «أَحْمَرُ» وَانْصَرَفَ «يَعْمَلٌ». وَمَا فِيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ صُرِفَ، لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ أَنَّهَا لَا تُجَامِعُ مُؤَثِّرَةً إِلَّا مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ، إِلَّا الْعَدْلَ وَوَزْنَ الْفِعْلِ، وَهُمَا مُتَضَادَّانِ[٤]، فَلَا يَكُونُ إِلَّا أَحَدُهُمَا، فَإِذَا نُكِّرَ بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ[٥]، أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ، وَخَالَفَ سِيبَوَيْهِ الْأَخْفَشَ فِي مِثْلِ «أَحْمَرَ» عَلَمًا إِذَا نُكِّرَ اعْتِبَارًا لِلصِّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ بَعْدَ

---

[١]- على صيغة الفعل الماضي المعلوم، من التشمير، فإنه نقل من هٰذه الصيغة وجعل علمًا للفرس.

[٢]- على البناء للمفعول إذا جُعل علمًا لشخص، فإنه أيضًا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، وإنما قيدنا بالبناء للمفعول، فإنه على البناء للفاعل غير مختصّ بالفعل، ولم يذهب إلى منع صرفه إلا بعض النحاة.

[٣]- أي: بحسب الوضع، لأنه يخرج وزن الفعل بهٰذه التاء، لاختصاصها بالاسم عن أوزان الفعل.

[٤]- لأنَّ الأسماء المعدولة بالاستقراء منحصرة على أوزان مخصوصة، ليس شيء منها من أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف.

[٥]- أي: لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة، لأنه قد انتفى أحد السببين الذي هو العلمية بذاتها، والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببيَّته، فلا يبقى فيه سبب آخر من حيث هو سبب. مثلًا إذا جعلت لفظ «طلحة» نكرة باعتبار من يسمى بطلحة، لم يبق له سبب أصلًا، لأنه بزوال العلمية لم يبق للتأنيث تأثير، فلا اعتبار بوجوده بلا تأثير.

التَّنْكِيرِ، وَلا يَلْزَمُهُ بَابُ «حَاتِمٍ»[1] لِمَا يَلْزَمُ مِنِ اعْتِبَارِ مُتَضَادَّيْنِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، وَجَمِيعُ الْبَابِ بِاللَّامِ أَوِ الْإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرِ.

الْمَرْفُوعَاتُ

هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْفَاعِلِيَّةِ:

فَمِنْهُ «**الْفَاعِلُ**» وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ[2] أَوْ شِبْهُهُ، وَقُدِّمَ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ، مِثْلُ: «قَامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ».

وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ فِعْلَهُ، فَلِذٰلِكَ جَازَ: «ضَرَبَ[3] غُلَامَهُ زَيْدٌ»، وَامْتَنَعَ: «ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا».

وَإِذَا انْتَفَى الْإِعْرَابُ لَفْظًا فِيهِمَا وَالْقَرِينَةُ[4]، أَوْ كَانَ مُضْمَرًا

---

[1]- أي: كلُّ عَلَمٍ كان في الأصل وصفًا مع بقاء العلمية، بأن اعتبر فيه أيضًا الوصفية الأصلية، وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الأصلية.

[2]- أي: نسب إلى الفاعل الفعل بالأصالة لا بالتبعية، ليخرج عن الحدِّ توابع الفاعل، وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات.

[3]- لتقدُّم مرجع الضمير وهو «زيد» رتبةً فقط، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقًا، بل لفظًا فقط.

[4]- أي: الأمر الدالُّ عليهما لا بالوضع، إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه، فلا يرد أن ذكر الإعراب مستغنى عنه، إذ القرينة شاملة له، وهي إما لفظية نحو: «ضربتْ موسى حبلى»، والقرينة لفظية وهي لحوق التاء بالفعل. أو معنوية نحو: «أكل الكمثرى يحيى»، فإنه يستحيل صدور الأكل من الكمثرى، فتعيَّن أنه من يحيى.

مُتَّصِلًا[1]، أَوْ وَقَعَ مَفْعُولُهُ بَعْدَ إِلَّا أَوْ مَعْنَاهَا، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ؛ وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ مَفْعُولٌ، أَوْ وَقَعَ بَعْدَ إِلَّا أَوْ مَعْنَاهَا، أَوِ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ[2] وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ بِهِ، وَجَبَ تَأْخِيرُهُ.

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[3] جَوَازًا فِي مِثْلِ: «زَيْدٌ» لِمَنْ قَالَ: «مَنْ قَامَ»، وَ«لِيُبْكَ يَزِيدُ[4] ضَارِعٌ[5] لِخُصُومَةٍ»، وَوُجُوبًا فِي مِثْلِ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]. وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعًا فِي مِثْلِ: «نَعَمْ» لِمَنْ قَالَ: «أَقَامَ زَيْدٌ».

وَإِذَا تَنَازَعَ[6] الْفِعْلَانِ ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا، فَقَدْ يَكُونُ فِي (الْفَاعِلِيَّةِ) مِثْلُ: «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ»، وَفِي (الْمَفْعُولِيَّةِ) مِثْلُ: «ضَرَبْتُ

---

[1]- أي: بالفعل بارزًا كان كـ«ضربت زيدًا»، أو مستكنًّا كـ«زيدٌ ضرب غلامه»، بشرط أن يكون المفعول متأخرًا عن الفعل، لئلا ينتقض بمثل: «زيدًا ضربت».

[2]- أي: مفعول الفاعل، بأن يكون المفعول ضميرًا متصلًا بالفعل، والحال أن الفاعل غير ضمير المفعول، مثل: «ضربك زيد، أو ضربه زيد».

[3]- قال: لقيام القرينة مقام الفعل في الدلالة على ما هو المراد، واللام للوقت لا للأجل، لأن قيام القرينة مصحِّح لا باعث.

[4]- مرفوع على أنه مفعول ما لم يسمَّ فاعله.

[5]- أي: عاجز ذليل، وهو فاعل الفعل المحذوف، أي: «يبكيه ضارعٌ»، بقرينة السؤال المقدَّر وهو: «من يبكيه؟».

[6]- أي: إذا قُصد توجُّه الفعلين إلى اسم واحد، وهٰذا في القلب، أما بعد التركيب فلا تنازع، إذ كل يسند في معموله من مضمر أو محذوف أو مذكور، وهٰذا شروع في حكم آخر للفاعل، وهو إضماره عند التنازع، وذكر حد التنازع استطراد.

وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا»، وَفِي (الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ) مُخْتَلِفَيْنِ، فَيَخْتَارُ الْبَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ الثَّانِي، وَالْكُوفِيُّونَ الْأَوَّلَ[1]، فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ، دُونَ الْحَذْفِ خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ، وَجَازَ خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ، وَحَذَفْتَ[2] الْمَفْعُولَ إِنِ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ، وَإِلَّا أَظْهَرْتَ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الثَّانِي وَالْمَفْعُولَ عَلَى الْمُخْتَارِ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ فَتُظْهِرَ، وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ: «كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ» لَيْسَ مِنْهُ، لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

«مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ»[3] كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ، وَشَرْطُهُ[4] أَنْ تُغَيَّرَ صِيغَةُ الْفِعْلِ إِلَى «فُعِلَ» أَوْ «يُفْعَلُ».

---

[1]- أي: يختارون إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني لسبقه، وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر، أي: قبل ذكر المرجع لفظًا ورتبة على تقدير إعمال الثاني.

[2]- أي: في الفعل الأول تحرُّزًا عن التكرار لو ذُكر، وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة لو أُضمر.

[3]- أي: مفعول كلِّ فعل أو شبه فعل لم يُذكَر فاعله، وإنما لم يفصله عن الفاعل، ولم يقل: «ومنه» كما فصل المبتدأ حيث قال: «ومنها المبتدأ» لشدة اتصاله بالفاعل، حتى سماه بعض النحاة فاعلًا.

[4]- أي: شرط ما لم يسمَّ فاعله في حذف فاعله وإقامته مقام الفاعل، ويجوز أن يكون راجعًا إلى حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه إذا كان عامله فعلًا، أن تغير صيغة الفعل إلى فُعِل، أي إلى الماضي المجهول، أو يُفعَل، أي إلى المضارع المجهول.

وَلَا يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ (عَلِمْتُ[1])، وَلَا الثَّالِثُ مِنْ بَابِ (أَعْلَمْتُ)، وَالْمَفْعُولُ لَهُ[2] وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ كَذٰلِكَ[3].

وَإِذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ لَهُ، تَقُولُ: «ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْمَسْجِدِ ضَرْبًا شَدِيدًا فِي دَارِهِ»، فَتَعَيَّنَ «زَيْدٌ»، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْجَمْعُ سَوَاءٌ، وَالْأَوَّلُ مِنْ بَابِ (أَعْطَيْتُ) أَوْلَى مِنَ الثَّانِي[4].

وَمِنْهَا: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.

«فَالْمُبْتَدَأُ»: هُوَ الِاسْمُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ[5]

---

[1]- أي: من مفعولي باب علمت، أراد بالباب كلَّ فعلٍ له مفعولان، ثانيهما مسندٌ إلى الأول، لا أفعال القلوب بخصوصها كما هو المتبادر، فيشمل لملحقاتها.

[2]- بلا لام، لأن النصبَ فيه مُشعِر بالعليَّة، فلو أسند إليه فات النصب والإشعار، بخلاف ما إذا كان مع اللام، نحو: «ضربت للتأديب».

[3]- أي: كلُّ واحد من المفعول له والمفعول معه كذٰلك، أي: كالمفعول الثاني والثالث من باب «علمت وأعلمت» في أنهما لا يقعان موقع الفاعل، أما المفعول له فلما عرفت، وأما المفعول معه فلأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف، وهي دليل الانفصال، والفاعل كالجزء من الفعل، ولا بدون الواو فإنه لم يعرف حينئذ كونه مفعولًا معه.

[4]- لأن فيه معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني، لأنه عاطٍ أي آخذ، نحو: «أُعطيَ زيد درهمًا» مع جواز «أعطي درهمٌ زيدًا» وذٰلك عند الأمن من اللبس، وأما عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأول، نحو: «أعطى زيد عمرًا».

[5]- أي: الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلًا، واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي، كاسمي (إن وكان)، وكأنه أراد بالعامل ما يكون مؤثرًا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل «بحسبك درهم».

مُسْنَدًا[١] إِلَيْهِ، أَوِ الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفِي وَأَلِفِ الِاسْتِفْهَامِ رَافِعَةً لِظَاهِرٍ، مِثْلُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ، وَأَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ»، فَإِنْ طَابَقَتْ مُفْرَدًا جَازَ الْأَمْرَانِ.

«وَالْخَبَرُ»: هُوَ الْمُجَرَّدُ الْمُسْنَدُ بِهِ الْمُغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَصْلُ الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ[٢]، وَمِنْ ثَمَّةَ جَازَ: «فِي دَارِهِ زَيْدٌ[٣]»، وَامْتَنَعَ «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ».

وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ[٤] نَكِرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهٍ مَا، مِثْلُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وَ«أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ؟» وَ«مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ[٥]»، وَ«شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ»، وَ«فِي الدَّارِ رَجُلٌ»، وَ«سَلَامٌ عَلَيْكَ».

---

[١] - واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم، فإنهما لا يكونان إلا مسندين.

[٢] - لأن المبتدأ ذات والمحكوم صفة، وحقُّ الذات أن يتقدَّم في الذكر على الصفة، ليكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني.

[٣] - مع كون الضمير عائدًا إلى زيد المتأخر لفظًا، لتقدمه رتبة لأصالة التقدم.

[٤] - وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة، لأنَّ للمعرفة معنى معيَّنًا، والمطلوب المهمُّ الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعيَّنة، ولكنه لا يقع نكرة على الإطلاق، بل إذا تخصَّصت.

[٥] - فإنَّ النَّكرة فيها وقعت في حيِّز النفي، فأفادت عموم الأفراد وشمولها، فتعينت وتخصَّصت، فإنه لا تعدد في جميع الأفراد، بل هو أمر واحد، وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم، نحو: «تمرة خير من جرادة».

وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً[1]، مِثْلُ: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، وَ«زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، فَلَا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ، وَقَدْ يُحْذَفُ؛ وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا فَالْأَكْثَرُ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ.

وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ[2] مِثْلُ: «مَنْ أَبُوكَ[3]»، أَوْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ، مِثْلُ: «أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي»، أَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا لَهُ[4]، مِثْلُ: «زَيْدٌ قَامَ» وَجَبَ تَقْدِيمُهُ.

وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، مِثْلُ: «أَيْنَ زَيْدٌ؟[5]»،

---

[1] - والجملة لا يكون لها محلٌّ من الإعراب إلا وهي واقعة موقع المفرد، فيكون حكمها كحكمه، والجملة التي لها محل من الإعراب سبعة: أحدها الجملة الواقعة خبرًا، والثاني حالًا، والثالث مفعولًا، والرابع مضافًا إليه، والخامس جواب شرط جازم، والسادس تابعًا لمفرد، والسابع تابعًا لجملة لها محل من الإعراب.

[2] - أي: على معنى وجب لذلك المعنى صدر الكلام، ليعلم من أول الأمر أنَّ الكلام من أي نوع، كالاستفهام والتمنِّي والترجِّي وضمير الشأن ولام الابتداء وغير ذلك، فإنه حينئذ يجب تقديمهم حفظًا لصدارتهم.

[3] - فإنَّ (مَنْ) مشتملٌ على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام، وذهب البعض إلى أنَّ «أبوك» مبتدأ، و«مَنْ» خبرُه، قُدِّم للصدارة.

[4] - أي: للمبتدأ احتراز عما لا يكون فعلًا له، كما في قولك: «زيدٌ قام أبوه»، فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ، لجواز أن يقال: «قام أبوه زيد» لعدم الالتباس.

[5] - فزيد مبتدأ، و(أين) اسم متضمن للاستفهام خبرُه، وهو ظرف، فإنْ قُدِّر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردًا صورة، وإنْ قُدِّر باسم الفاعل كان الخبر مفردًا صورة وحقيقة، وعلى التقديرين ليس بجملة صورة، واحترز به عن نحو: «زيد أين أبوه؟» إذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام، لتصدُّره في جملته.

أَوْ كَانَ مُصَحِّحًا لَهُ، مِثْلُ: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ»، أَوْ لِمُتَعَلِّقِهِ ضَمِيرٌ فِي الْمُبْتَدَأِ، مِثْلُ: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا[1] زُبْدًا»، أَوْ كَانَ خَبَرًا عَنْ أَنَّ، مِثْلُ: «عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ» وَجَبَ تَقْدِيمُهُ.

وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ مِثْلُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ».

وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ، فَيَصِحُّ[2] دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ، وَذٰلِكَ الِاسْمُ الْمَوْصُولُ بِفِعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ، أَوِ النَّكِرَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِهِمَا، مِثْلُ: «الَّذِي يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ»، وَ«كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ»[3]. وَ(لَيْتَ وَلَعَلَّ)[4] مَانِعَانِ بِالِاتِّفَاقِ، وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ (إِنَّ) بِهِمَا[5].

---

[1] - فقوله: «مثلها» أي: مثل التمرة، مبتدأ، وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة، لأن الخبر هو قوله: «على التمرة»، والتمرة متعلق به تعلق الجزء بالكلِّ.

[2] - ويصحُّ عدم دخوله فيه نظرًا إلى مجرَّد تضمُّن المبتدأ معنى الشرط، وأما إذا قصد الدلالة على ذٰلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه، وأما إذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه.

[3] - وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨].

[4] - من الحروف المشبَّهة بالفعل إذا دخل على المبتدأ الذي يصحُّ دخول الفاء على خبره.

[5] - أي: بـ«ليت ولعل» في المنع عن دخول الفاء على الخبر، والأصح أنها لا تمنع عنه، لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية إلى الإنشائية، يؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ...﴾ [آل عمران: ٩١].

7. Молитвы

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا، كَقَوْلِ الْمُسْتَهِلِّ: «الْهِلَالُ وَاللهِ»، وَالْخَبَرُ جَوَازًا مِثْلُ: «ضَرَبْتُ فَإِذَا السَّبُعُ»، وَوُجُوبًا فِيمَا الْتُزِمَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ، مِثْلُ: «لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا»[1]، وَ«ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا»، وَ«كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ»، وَ«لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا».

«**خَبَرُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا**»[2] هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِ هٰذِهِ الْحُرُوفِ مِثْلُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ إِلَّا فِي تَقْدِيمِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا.

«**خَبَرُ (لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ**» هُوَ الْمُسْنَدُ[3] بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ: «لَا غُلَامَ[4] ظَرِيفٌ فِيهَا»، وَيُحْذَفُ كَثِيرًا، وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يُثْبِتُونَهُ.

---

[1]- أي: لولا زيدٌ موجودٌ، لأن (لولا) لامتناع الشيء لوجود غيره، فيدلُّ على الوجود، وقد التزم في موضع الخبر جواب (لولا)، فيجب حذفه لقيام قرينة، والالتزام قائم مقامه.

[2]- أي: من المرفوعات خبر (إنَّ) وأخواتها، أي: أشباهها من الحروف الخمسة الباقية، وهي: (أنَّ وكأنَّ ولٰكنَّ وليت ولعل)، وهو مرفوع بهٰذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الأصح، لأنها لما شابهت الفعل المتعدي ـ كما يجيء ـ عملت رفعًا ونصبًا مثله.

[3]- إلى شيء آخر، هٰذا شامل لخبر المبتدأ وخبر إنَّ وكأنَّ وغيرها، وقوله: «بعد دخولها» أي: بعد دخول (لا)، خرج به سائر الأخبار، والمراد بدخولها ما عرفت في خبر (إنَّ)، فلا يرد نحو (يضرب) في: «لا رجل يضرب أبوه».

[4]- إنما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم: «لا رجلَ في الدار» لاحتمال حذف الخبر، وجعل «في الدار» صفةً، بخلاف ما ذكره، لأن «غلام رجل» معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر.

«اِسْمُ (مَا وَلَا) الْمُشْبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ» هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ[1] بَعْدَ دُخُولِهِمَا، مِثْلُ: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا»، وَ«لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ» وَهُوَ فِي (لَا) شَاذٌّ.

الْمَنْصُوبَاتُ

هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمَفْعُولِيَّةِ[2]، فَمِنْهُ:

«**الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ**»: وَهُوَ اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ، وَيَكُونُ لِلتَّأْكِيدِ وَالنَّوْعِ وَالْعَدَدِ، مِثْلُ: «جَلَسْتُ جُلُوسًا وَجِلْسَةً وَجَلْسَةً»، فَالْأَوَّلُ لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ، بِخِلَافِ أَخَوَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ، مِثْلُ: «قَعَدْتُ جُلُوسًا».

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ: «خَيْرَ مَقْدَمٍ»، وَوُجُوبًا سَمَاعًا، مِثْلُ: «سَقْيًا وَرَعْيًا وَخَيْبَةً وَجَدْعًا وَحَمْدًا وَشُكْرًا وَعَجَبًا». وَقِيَاسًا[3] فِي مَوَاضِعَ:

مِنْهَا: مَا وَقَعَ مُثْبَتًا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ دَاخِلٍ عَلَى اسْمٍ لَا

---

[1]- اعلم أنَّ المراد بالمسند والمسند إليه في هٰذه التعريفات ما يكون مسندًا ومسندًا إليه بالأصالة لا بالتبعية، بقرينة ذكر التوابع فيما بعد، فلا ينتقض بالتوابع.

[2]- والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولًا حقيقة أو حكمًا، وهي أربع: الفتحة والكسرة والألف والياء، نحو: «رأيت زيدًا ومسلماتٍ وأباك ومسلمَيْن ومسلِمِين».

[3]- قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفًا واجبًا قياسًا، أي: حذفًا قياسيًا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزومًا.

يَكُونُ خَبَرًا عَنْهُ، أَوْ وَقَعَ مُكَرَّرًا، مِثْلُ: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا، وَمَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرَ الْبَرِيدِ، وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا، وَزَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا».

وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ تَفْصِيلًا لِأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ، مِثْلُ: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ عِلَاجًا بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ، مِثْلُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، وَصُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى».

وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَا مُحْتَمَلَ لَهَا غَيْرُهُ، مِثْلُ: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافًا»، وَيُسَمَّى تَوْكِيدًا لِنَفْسِهِ[١].

وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ، مِثْلُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا»[٢]، وَيُسَمَّى تَوْكِيدًا لِغَيْرِهِ.

وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ مُثَنًّى مِثْلُ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ».

«**الْمَفْعُولُ بِهِ**» هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ مِثْلُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»؛ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ.

---

[١]- أي: نفس المعقول، لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته لا أمرًا يغايره ولو بالاعتبار.

[٢]- أي: حقَّ حقًا، من حقَّ يحِقُّ إذا ثبت ووجب، فحقًّا مصدر وقع مضمون جملة، وهو قوله: «زيد قائم»، ولها محتمل غيره لأنها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل.

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا، كَقَولِكَ «زَيْدًا»[1] لِمَنْ قَالَ: «مَنْ أَضْرِبُ؟».

وَوُجُوبًا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: سَمَاعِيٌّ[2] مِثْلُ: «امْرَأً وَنَفْسَهُ»[3]، وَ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، وَ«أَهْلًا وَسَهْلًا».

وَالثَّانِي: «الْمُنَادَى» وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ (أَدْعُو) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا. وَيُبْنَى[4] عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ إِنْ كَانَ[5] مُفْرَدًا مَعْرِفَةً[6]، مِثْلُ: «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونَ».

---

[1]- أي: «اضرب زيدًا»، فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال، ونحو: «مكةَ» للمتوجِّه إليها، أي: «تريد مكة»، فحذف الفعل للقرينة الحالية.

[2]- أي: مقصور على السماع لا يتجاوز عن أمثلة محدودة مسموعة بأن يقاس عليها أمثلة أخرى.

[3]- أي: اترك امرأ مع نفسه، والمقصود من هٰذا الكلام إما الأمر بالهجر عنه، أو بترك الانتقام عنه، أو بترك الإصلاح له، لأنه يكفيه عقله، فالقرينة الدالّة على تعيين المحذوف هو المقام، وعلة وجوب الحذف كثرة الاستعمال.

[4]- أي: المنادى، قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة إلى النصب، ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله: «بنصب ما سواهما».

[5]- أي: المنادى مفردًا، أي: لا يكون مضافًا ولا شبه مضاف، وهو كلُّ اسم لا يتمُّ معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه.

[6]- وإنما بني المفردُ المعرفةُ لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظًا ومعنًى لكافِ الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفرادًا وتعريفًا، وذٰلك لأن «يا زيد» بمنزلة أدعوك، وهٰذا الكاف مشابه للكاف في ذٰلك لفظًا ومعنًى.

وَيُخْفَضُ بِلَامِ الِاسْتِغَاثَةِ[1] مِثْلُ: «يَا لَزَيْدٍ».

وَيُفْتَحُ لِإِلْحَاقِ أَلِفِهَا وَلَا لَامَ[2]، مِثْلُ: «يَا زَيْدَاهُ».

وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا، مِثْلُ: «يَا عَبْدَ اللهِ»، وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا»، وَ«يَا رَجُلًا» لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ.

وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ الْمُفْرَدَةُ مِنَ التَّأْكِيدِ وَالصِّفَةِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ وَالْمَعْطُوفِ الْمُمْتَنِعِ دُخُولُ (يَا) عَلَيْهِ، تُرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ، وَتُنْصَبُ عَلَى مَحَلِّهِ[3]، مِثْلُ: «يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ وَالْعَاقِلَ»[4]. وَالْخَلِيلُ فِي الْمَعْطُوفِ يَخْتَارُ الرَّفْعَ، وَأَبُو عَمْرٍو النَّصْبَ[5]، وَأَبُو الْعَبَّاسِ إِنْ كَانَ كَالْحَسَنِ فَكَالْخَلِيلِ، وَإِلَّا فَكَأَبِي عَمْرٍو.

---

[1] - أي: بلام يدخله وقت الاستغاثة، وهي لام التخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء.

[2] - فيه حينئذ، لأن اللام يقتضي الجرَّ، والألف الفتح، فبين أثريهما تنافٍ، فلا يحسن الجمع بينهما.

[3] - لأنَّ حقَّ تابع المبنيِّ أن يكون تابعًا لمحله، وهو هٰهنا منصوب المحل بالمفعولية، نحو: «يا تميم أجمعون وأجمعين» في التأكيد.

[4] - في الصفة، واقتصر على مثالها لأنها أكثر وأشهر، و«يا غلام بشر وبشرًا» في عطف البيان، و«يا زيد والحارث»، والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه.

[5] - مع تجويزه الرفع، فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام، لا يكون منادى مستقلًّا، فله حكم التبعيَّة، وتابع المنادى تابع لمحله، ومحله النصب.

وَالْمُضَافَةُ تُنْصَبُ.

وَالْبَدَلُ وَالْمَعْطُوفُ غَيْرُ مَا ذُكِرَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقًا.

وَالْعَلَمُ الْمَوْصُوفُ بِابْنٍ[1] مُضَافًا إِلَى عَلَمٍ آخَرَ يُخْتَارُ فَتْحُهُ.

وَإِذَا نُودِيَ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ قِيلَ: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»، وَ«يَا هٰذَا الرَّجُلُ»، وَ«يَا أَيُّ هٰذَا الرَّجُلُ»، وَالْتَزَمُوا رَفْعَ الرَّجُلِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ وَتَوَابِعِهِ لِأَنَّهَا تَوَابِعُ مُعْرَبٍ. وَقَالُوا[2]: «يَا اللّٰهُ» خَاصَّةً، وَلَكَ فِي مِثْلِ: «يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ» الضَّمُّ وَالنَّصْبُ[3].

وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيهِ: «يَا غُلَامِيَ، وَيَا غُلَامِي، وَيَا غُلَامِ، وَيَا غُلَامَا» وَبِالْهَاءِ وَقْفًا[4]، وَقَالُوا: «يَا أَبِي وَيَا أُمِّي وَيَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ» فَتْحًا وَكَسْرًا، وَبِالْأَلِفِ دُونَ الْيَاءِ،

---

[1]- مجردًا عن التاء أو ملحقًا بها، أعني (ابنة)، بلا تخلُّل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر إلى الفهم، فيخرج عنه مثل: «يا زيد الظريف ابن عمرو».

[2]- بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام، وهي اجتماع أمرين: أحدهما: نون اللام عوضًا عن محذوف، وثانيهما: لزومها للكلمة.

[3]- أما الضم في الأول فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر، والنصب على أنه مضاف إلى عدي المذكور، وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وذٰلك مذهب سيبويه، أو مضاف إلى عدي المحذوف، بقرينة المذكور، وذٰلك مذهب المبرِّد.

[4]- أي: في حالة الوقف نقول: «يا غلامِيَه ويا غلامِيه ويا غلامِهْ ويا غلامَاهْ» فرقًا بين الوقف والوصل.

وَ«يَا بْنَ أُمِّ، وَيَا بْنَ عَمِّ» خَاصَّةً مِثْلُ بَابِ «يَا غُلَامِي»، وَقَالُوا: «يَا بْنَ أُمَّ وَيَا بْنَ عَمَّ».

وَ«تَرْخِيمُ الْمُنَادَى» جَائِزٌ، وَفِي غَيْرِهِ ضَرُورَةٌ، وَهُوَ: حَذْفٌ فِي آخِرِهِ تَخْفِيفًا.

وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ مُضَافًا وَلَا مُسْتَغَاثًا وَلَا جُمْلَةً، وَيَكُونَ إِمَّا عَلَمًا زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، وَإِمَّا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ؛ فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ زِيَادَتَانِ فِي حُكْمِ الْوَاحِدَةِ كَـ«أَسْمَاءَ وَمَرْوَانَ»، أَوْ حَرْفٌ صَحِيحٌ قَبْلَهُ مَدَّةٌ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ حُذِفَتَا. وَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا حُذِفَ الِاسْمُ الْأَخِيرُ[1]. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذٰلِكَ فَحَرْفٌ وَاحِدٌ.

وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى الْأَكْثَرِ، فَيُقَالُ: «يَا حَارِ وَيَا ثَمُو وَيَا كَرَوَ». وَقَدْ يُجْعَلُ اسْمًا بِرَأْسِهِ فَيُقَالُ: «يَا حَارُ[2] وَيَا ثَمِي وَيَا كَرَا».

وَقَدِ اسْتَعْمَلُوا صِيغَةَ النِّدَاءِ فِي «الْمَنْدُوبِ» وَهُوَ: الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ بِـ(يَا) أَوْ (وَا)، وَاخْتُصَّ بِـ(وَا)[3].

وَحُكْمُهُ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ حُكْمُ الْمُنَادَى، وَلَكَ زِيَادَةُ

---

[1]- فيقال في بعلبك: «يا بعل»، وفي خمسة عشر: «يا خمسة» لتنزُّله منزلة تاء التأنيث في كون كلٍّ منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء.

[2]- أي: يجعل المحذوف نسيًا منسيًّا، ووجهه بأنه حذفٌ لا للإعلال، ومن قواعدهم أنَّ المحذوف لا للإعلال يقدر نسيًا منسيًّا، ويجري الإعراب على ما يبقى.

[3]- ممتازًا به عن المنادى لعدم دخوله عليه، بخلاف (يا) فإنه مشترك بينهما.

الْأَلِفِ فِي آخِرِهِ، فَإِنْ خِفتَ اللَّبْسَ قُلْتَ: «وَا غُلَامَكِيهِ[1] وَوَا غُلَامَكُمُوهُ»، وَلَكَ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ، وَلَا يُنْدَبُ إِلَّا الْمَعْرُوفُ، فَلَا يُقَالُ: «وَا رَجُلَاهُ»، وَامْتَنَعَ مِثْلُ: «وَا زَيْدُ الطَّوِيلَاهْ» خِلَافًا لِيُونُسَ.

وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ إِلَّا مَعَ الِاسْمِ الْجِنْسِ[2] وَالْإِشَارَةِ وَالْمُسْتَغَاثِ وَالْمَنْدُوبِ نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وَ«أَيُّهَا الرَّجُلُ»، وَشَذَّ «أَصْبِحْ لَيْلُ[3]، وَافْتَدِ مَخْنُوقُ[4]، وَأَطْرِقْ كَرَا».

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا نَحْوُ: «أَلَا يَا اسْجُدُوا».

الثَّالِثُ: «**مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ**»: وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ أَوْ مُتَعَلِّقِهِ[5] لَوْ سُلِّطَ

---

[1]- لما لم يكن المندوب مخاطبًا في الحقيقة، بل متفجِّعًا عليه، جاز ندبة المضاف إلى المخاطب، ولا يجوز في النداء المحض «يا غلامك» لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه، وللإشارة إلى هٰذا لم يمثل بقولك: «يا غلامهوه».

[2]- ويعني به ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرف بالنداء كـ«يا رجل» أو لم يتعرف مثل: «يا رجلًا»؛ لأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق إلى أنه منادى.

[3]- أي: صر صبحًا يا ليلُ، حذف حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شذوذًا، قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته.

[4]- أي: يا مخنوق، قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلقٍ فخنقه، وقال: افتد مخنوق، حذف حرف النداء عن المخنوق مع أنه اسم جنس شذوذًا.

[5]- أي: متعلق ذٰلك الاسم أو متعلق ضميره، وحاصله أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلًا بالعمل في ضمير ذٰلك الاسم أو متعلقه، فارغًا عن العمل فيه بسبب ذٰلك الاشتغال لا بسبب آخر.

عَلَيْهِ هُوَ أَوْ مُنَاسِبُهُ لَنصبَهُ، مِثْلُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، وَزَيْدًا حُبِسْتُ عَلَيْهِ»، يُنْصَبُ بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، أَيْ: ضَرَبْتُ[1] وَجَاوَزْتُ وَآهَنْتُ وَلَابَسْتُ.

وَيُخْتَارُ الرَّفْعُ بِالِابْتِدَاءِ عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةِ خِلَافِهُ[2]، أَوْ عِنْدَ وُجُودِ أَقْوَى مِنْهَا، كَ(أَمَّا) مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ، وَ(إِذَا) لِلْمُفَاجَأَةِ.

وَيُخْتَارُ النَّصْبُ بِالْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ لِلتَّنَاسُبِ[3]، وَبَعْدَ حَرْفِ[4] النَّفْيِ وَحَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ وَ(إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ وَ(حَيْثُ) وَفِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ[5]، إِذْ هِيَ مَوَاقِعُ الْفِعْلِ.

---

[1]- يعني: الفعل المفسر الناصب لزيد في «زيدًا ضربته» (ضربتُ) المقدَّر، فإنَّ الأصل فيه: «ضربت زيدًا ضربته»، أضمر (ضربت) الأول لوجود مفسّره أعني (ضرب) الثاني.

[2]- أي: قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب، لأن قرينتي الصحة فيهما مساويتان، لأن وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصحِّحة للنصب، فمتى لم يرجح النصب قرينة أخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف، نحو: «زيدًا ضربته».

[3]- أي: لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها في كونهما فعليتين، نحو: «خرجت فزيدًا لقيته».

[4]- يعني (ما ولا وإن وليس ولم ولما ولن) من هٰذه الجملة، إذ هي عاملة في المضارع لا يقدر معمولها لضعفها في العمل، نحو: «ما زيدًا ضربته، ولا زيدًا ضربته، وإن زيدًا ضربته إلا تأديبًا».

[5]- يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي، مثل: «زيدًا اضربه، وزيدًا لا تضربه»، وإنما اختير في هٰذه المواضع النصب في الاسم المذكور إذ هي...

وَعِنْدَ خَوْفِ لَبْسِ[1] الْمُفَسِّرِ[2] بِالصِّفَةِ، مِثْلُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]. وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي مِثْلِ: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ»[3].

وَيَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ، مِثْلُ: «إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ، وَأَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ»، وَلَيْسَ «أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ» مِنْهُ، فَالرَّفْعُ[4]، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، وَنَحْوُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾ [النور: ٢]، الْفَاءُ بِمَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ، وَجُمْلَتَانِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَإِلَّا فَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ.

الرَّابِعُ: «التَّحْذِيرُ» وَهُوَ مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرِ (اتَّقِ) تَحْذِيرًا مِمَّا بَعْدَهُ، أَوْ ذُكِرَ الْمُحَذَّرُ مِنْهُ مُكَرَّرًا، مِثْلُ: «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، وَإِيَّاكَ أَنْ

---

[1]- أي: التباس ما هو مفسر في حال النصب، لٰكن لا من حيث هو مفسر في هٰذه الحال، بل من حيث هو خبر في حال الرفع.

[2]- فإن قيل: فيجب النصب، إذ التحرز عن اللبس واجب؟ قيل: هٰذا وهم للبس، ولا لبس حقيقة، ولذا سماه خوف اللبس.

[3]- أي: عنده، أو في داره، ونحو ذٰلك، وإلا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير، أي: يستوي الأمران فيما إذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين.

[4]- الفاء عاطفة سببية أو جوابية، والرفع فاعل فعل محذوف، أي: فيجب الرفع، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: فالرفع واجب، أو خبر مبتدأ، أي: فالواجب الرفع.

تَحْذِفَ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ»، وَتَقُولُ: «إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ، وَمِنْ أَنْ تَحْذِفَ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ» بِتَقْدِيرِ (مِنْ)، وَلَا تَقُولُ: «إِيَّاكَ الْأَسَدَ» لِامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ (مِنْ).

«**الْمَفْعُولُ فِيهِ**» هُوَ: مَا فُعِلَ فِيهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ.

وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ (فِي)، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا تَقْبَلُ ذٰلِكَ، وَظُرُوفُ الْمَكَانِ إِنْ كَانَ مُبْهَمًا قَبِلَ ذٰلِكَ، وَإِلَّا[1] فَلَا؛ وَفُسِّرَ الْمُبْهَمُ بِالْجِهَاتِ السِّتِّ، وَحُمِلَ[2] عَلَيْهِ (عِنْدَ وَلَدَى) وَشِبْهُهُمَا لِإِبْهَامِهِمَا[3]، وَلَفْظُ مَكَانٍ لِكَثْرَتِهِ، وَمَا بَعْدَ «دَخَلْتُ» نَحْوُ: «دَخَلْتُ الدَّارَ» عَلَى الْأَصَحِّ. وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ وَعَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ.

«**الْمَفْعُولُ لَهُ**» هُوَ: مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ، مِثْلُ: «ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا[4]

---

[1]- أي: وإن لم يكن مبهمًا، بل كان محدودًا، فلا يقبل تقدير (في) إذا لم يمكن حمله على الزمان المبهم، لاختلافهما ذاتًا وصفة، نحو: «جلست في المسجد».

[2]- أي: وحمل على المكان المبهم (عند) و(لدى) وشبههما نحو: (دون) و(مع) لكونها مشابهة للجهات من حيث الإبهام، ألا يرى أنك إذا قلت: «جلست خلف المسجد» فإنه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد إلى انقطاع الأرض، فكذٰلك إذا قلت: «جلست عندك» يتناول جميع الأمكنة التي حواليك.

[3]- أي: لإبهام (عند) و(لدى)، ولم يذكر وجه حمل شبههما على ذٰلك المبهم، لأن حكم المشبه حكم المشبَّه به، وفي بعض النسخ لإبهامها كما هو الظاهر، فيكون راجعًا إلى (عند) و(لدى) وشبههما.

[4]- مثال لما فعل لقصد تحصيل فعل وهو الضرب، فإنَّ التأديب يحصل بالضرب ويترتب عليه.

لَهُ، وَقَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا»، خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ مَصْدَرٌ.

وَشَرْطُ نَصْبِهِ[1] تَقْدِيرُ (اللَّامِ)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا كَانَ فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ وَمُقَارِنًا لَهُ فِي الْوُجُودِ.

«**الْمَفْعُولِ مَعَهُ**»: هُوَ مَذْكُورٌ بَعْدَ الْوَاوِ لِمُصَاحَبَةِ[2] مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى. فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَفْظًا وَجَازَ الْعَطْفُ فَالْوَجْهَانِ. نَحْوُ: «جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ وَزَيْدًا». وَإِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ، مِثْلُ: «جِئْتُ وَزَيْدًا»[3]. وَإِنْ كَانَ مَعْنًى وَجَازَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ الْعَطْفُ، نَحْوُ: «مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو». وَإِلَّا تَعَيَّنَ النَّصْبُ، نَحْوُ: «مَا[4] لَكَ وَزَيْدًا، وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا»؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: مَا تَصْنَعُ؟

«**الْحَالُ**»: مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا، وَهٰذَا زَيْدٌ قَائِمًا».

---

[1]- أي: شرط انتصاب المفعول له، لا شرط كون الاسم مفعولًا له، فإنَّ السمن والإكرام في قولك: «جئتك للسمن ولإكرامك الزائر عنده» مفعولٌ له على ما يدلُّ عليه حدُّه، وهٰذا كما قال في المفعول فيه: إنَّ شرط نصبه تقديرُ (في).

[2]- اللام متعلق بمذكور، أي: يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبته معمول فعل، وإفادته إياها، سواء كان ذٰلك المعمول فاعلًا نحو: «استوى الماء والخشبة»، أو مفعولًا نحو: «كفاك وزيدًا درهم».

[3]- فإن العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة، لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره.

[4]- استفهامية مبتدأ، و(لك) خبره، و(زيدًا) منصوب مفعول معه لمعنى الفعل المفهوم من (لك)، ولا يجوز عطفه لعدم إعادة الجارِّ.

وَعَامِلُهَا: الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ[1] أَوْ مَعْنَاهُ[2].

وَشَرْطُهَا: أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً، وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً غَالِبًا[3]، وَ«أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ» وَ«مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ» وَنَحْوُهُ مُتَأَوَّلٌ.

فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكِرَةً وَجَبَ تَقْدِيمُهَا. وَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ، بِخِلَافِ الظَّرْفِ[4]، وَلَا عَلَى الْمَجْرُورِ فِي الْأَصَحِّ.

وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالًا[5]، مِثْلُ: «هٰذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا».

وَتَكُونُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً، فَالِاسْمِيَّةُ بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ، أَوْ بِالْوَاوِ،

---

[1]- وهو ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه، كاسم الفاعل نحو: «زيد ذاهب راكبًا، وزيد في الدار قاعدًا» إن كان الظرف مقدرًا باسم الفاعل، وكاسم المفعول نحو: «زيد مضروب قائمًا»، والصفة المشبَّهة نحو: «زيد حسن ضاحكًا».

[2]- المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به، أو تقديره كالإشارة والتنبيه في نحو: «هٰذا زيد قائمًا».

[3]- متعلق بمفهوم قوله: «وصاحبها معرفة»، لا بتنكير الحال، لأنه واجب لا غالب، أي: يتعرف صاحبها تعريفًا غالبًا، أي: غالب الاستعمال أو زمانًا غالبًا.

[4]- فإنه يتقدَّم على العامل حيث يتسع فيه ما لا يتسع في غيره، لكثرة دوره في الكلام، نحو: «لكل يوم لك ثوب»، وقوله: «بخلاف» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو ملتبس بخلاف الظرف، والجملة معترضة، أو هو حال من فاعل «لا يتقدم» فيه وفيه.

[5]- من غير أن يؤول الجامد بالمشتق، لأن المقصود من الحال بيان الهيئة، وهو حاصل به، وهٰذا ردٌّ على جمهور النحاة، حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلَّفوا في تأويل الجامد بالمشتق، ومع هٰذا فلا شكَّ أنَّ الأغلب في الحال الاشتقاق.

أَوْ بِالضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ[1]، وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ، وَمَا سِوَاهُمَا بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا، وَلَا بُدَّ فِي الْمَاضِي الْمُثْبَتِ مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً. وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ: «رَاشِدًا مَهْدِيًّا». وَيَجِبُ فِي الْمُؤَكِّدَةِ[2]، مِثْلُ: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا» أَيْ: أُحِقُّهُ. وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ مُقَرِّرَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ.

«التَّمْيِيزُ»[3]: مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ الْمُسْتَقِرَّ[4] عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ.

فَـ«الْأَوَّلُ» عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ غَالِبًا[5]، إِمَّا فِي عَدَدٍ نَحْوُ: «عِشْرِينَ

---

[1]- لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء، فلا يدلُّ على الربط في أول الأمر، نحو: «كلمته فوه إلى فيَّ»، فلا بدَّ من الواو على الصحيح.

[2]- هٰذا هو مذهب من قال: إنَّ المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية، والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

[3]- ويقال له: التبيين والتفسير، والمميّز بكسر الياء، قيل: وقد يقال بفتحها، لأن المتكلّم يميزه من بين الأجناس ويرفع الإبهام.

[4]- أي: الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث أنه موضوع له، فإن المستقر وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقًا، لٰكن المطلق ينصرف إلى الكمال وهو الوضعي، واحترز به عن نحو: «رأيت عينًا جارية» فإن قوله: «جارية» يرفع الإبهام عن قوله «عينًا»، لٰكنه غير مستقر بحسب الوضع، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدُّد الموضوع له.

[5]- أي: في غالب المواد وأكثرها، أي: رفع الإبهام مطلقًا يتحقق في ضمن هٰذا الرفع الخاص في أكثر المواد، وذٰلك لأنَّ الإبهام فيه أكثر.

دِرْهَمًا» وَسَيَأْتِي، وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ مِثْلُ: «رِطْلٌ زَيْتًا، وَمَنَوَانِ سَمْنًا، وَقَفِيزَانِ بُرًّا، وَعَلَى التَّمْرِ مِثْلُهَا زُبْدًا».

فَيُفْرَدُ إِنْ كَانَ جِنْسًا[1] إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ، وَيُجْمَعُ فِي غَيْرِهِ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ بِتَنْوِينٍ أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَةِ[2] جَازَتِ الْإِضَافَةُ، وَإِلَّا فَلَا، وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ مِثْلُ: «خَاتَمٌ حَدِيدًا» وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ[3].

وَ«الثَّانِي» عَنْ نِسْبَةٍ[4] فِي جُمْلَةٍ أَوْ مَا ضَاهَاهَا، نَحْوُ: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَزَيْدٌ طَيِّبٌ[5] أَبًا[6] وَأُبُوَّةً وَدَارًا وَعِلْمًا»، أَوْ فِي إِضَافَةٍ

---

[1]- وهو ما تتشابه أجزاؤه، ويقع مجردًا عن التاء على القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه، كالماء والتمر والزيت، بخلاف رجل وفرس.

[2]- والمعنى إن وجد التمييز ملتبسًا بتنوين المفرد أو بالنون التي للتثنية، فإنه لما تمَّ الاسم بهما اقتضى التمييز.

[3]- استعمالًا لحصول الغرض مع الخفة، ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز، لأن الأصل في المبهمات المقادير، وغيرها ليس بهٰذه المثابة.

[4]- كان الظاهر أن يقول: «عن ذات مقدرة في نسبة في جملة»، لٰكن لما كان الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها، ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه، قال: «عن نسبة» مقتصرًا عليها، تنبيهًا على أن مقابلة ما في هٰذا القسم للمفرد المذكور في القسم الأول إنما هي لمجرد النسبة.

[5]- وهو اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة أو اسم التفضيل أو المصدر أو كلُّ ما فيه معنى الفعل.

[6]- مثال لما يشبه الجملة، والتمييز فيه يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه، وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها، فهٰذان المثالان في قوة أربعة أمثلة، فكأنه قال: «طاب زيد وزيد طيب نفسًا وأبًا».

مِثْلُ: «أَعْجَبَنِي طِيبُهُ أَبًا وَأُبُوَّةً وَدَارًا وَعِلْمًا، وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا».

ثُمَّ إِنْ كَانَ اسْمًا يَصِحُّ جَعْلُهُ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلِمُتَعَلِّقِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ لِمُتَعَلِّقِهِ، فَيُطَابِقُ فِيهِمَا مَا قُصِدَ، إِلَّا إِذَا كَانَ جِنْسًا إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً كَانَتْ لَهُ وَطِبْقَهُ، وَاحْتَمَلَتِ الْحَالَ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَالْأَصَحُّ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ، خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ وَالْمُبَرِّدِ.

«الْمُسْتَثْنَى»[1]: مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ.

فَ«الْمُتَّصِلُ» الْمُخْرَجُ عَنْ مُتَعَدِّدٍ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا بِ(إِلَّا) وَأَخَوَاتِهَا.

وَ«الْمُنْقَطِعُ» هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا غَيْرَ مُخْرَجٍ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ إِذَا كَانَ بَعْدَ (إِلَّا) غَيْرِ الصِّفَةِ فِي كَلَامٍ مُوجَبٍ، أَوْ مُقَدَّمًا عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَوْ مُنْقَطِعًا فِي الْأَكْثَرِ[2]، أَوْ كَانَ[3] بَعْدَ (خَلَا وَعَدَا) فِي الْأَكْثَرِ، وَ(مَا خَلَا وَمَا عَدَا وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ).

---

[1]- ثم إنَّ الاستثناء مشتقٌّ من ثنيت فلانًا عن الأمر إذا صرفته عنه، والمستثنى مصروف من المستثنى منه، ومشتقٌّ من ثنيت الشيء إذا ضاعفته، فسمي الاستثناء استثناء لأن الأول مضاعف بالثاني، فإن كان مثبتًا كان مضاعفًا بالنفي، وإن كان منفيًا كان مضاعفًا بالإثبات، وفي الاصطلاح: إخراج الشيء بـ(إلا) أو بمعناها.

[2]- أي: المستثنى منصوب أيضًا وجوبًا إذا كان منقطعًا بعد (إلا)، نحو: «ما في الدار أحد إلا حمارًا».

[3]- أي: المستثنى منصوب أيضًا وجوبًا إذا كان بعد (خلا وعدا).

6. Молитвы

وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ، وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ فِيمَا[1] بَعْدَ (إِلَّا) فِي كَلَامٍ غَيْرِ مُوجَبٍ، وَذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، مِثْلُ: ﴿مَا فَعَلُوهُ اِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦] وَإِلَّا قَلِيلًا[2].

وَيُعْرَبُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ، وَهُوَ فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ لِيُفِيدَ، مِثْلُ: «مَا ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ»، إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ[3] الْمَعْنَى[4]، مِثْلُ: «قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا»، وَمِنْ ثَمَّةَ لَمْ يَجُزْ: «مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا».

وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ[5] فَعَلَى الْمَوْضِعِ، مِثْلُ: «مَا

---

[1]- والظرف المستقرُّ حال من الضمير المجرور، أي: حال كون المستثنى واقعًا في محل يكون متأخرًا عن (إلا)، احتراز عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء مثل: (عدا وخلا) وغيرهما.

[2]- قرأ ابن عامر ﴿قليلًا﴾ بالنَّصب على الاستثناء.

[3]- وهو استثناء من مفهوم الكلام، أي: لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الأوقات إلا وقت استقامة المعنى، فإنه حينئذ يتعين المراد.

[4]- بأن يكون الحكم مما يصحُّ أن يثبت على سبيل العموم، نحو قولك: «كل حيوان يحرِّك فكَّه الأسفل عند المضغ إلا التمساح»، أو يكون هناك قرينة دالة على أنَّ المراد بالمستثنى منه بعضٌ معينٌ يدخل فيه المستثنى قطعًا.

[5]- اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع: في المجرور بـ(من) الاستغراقية، والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب، نحو: «ما زيد أو ليس زيد أو هل زيد بشيء»، وفي اسم (لا) التبرئة إذا كان منصوبًا أو مفتوحًا، نحو: «لا رجل ولا غلام رجل»، وفي الخبر المنصوب بـ(ما) الحجازية.

جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ[1] إِلَّا زَيْدٌ، وَلَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَمْرٌو، وَمَا زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ»؛ لِأَنَّ (مِنْ) لَا تُزَادُ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ وَ(مَا) وَ(لَا) لَا تُقَدَّرَانِ عَامِلَتَيْنِ بَعْدَهُ، لِأَنَّهُمَا عَمِلَتَا لِلنَّفْيِ، وَقَدِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ(إِلَّا)، بِخِلَافِ: «لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْئًا» لِأَنَّهَا عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّةِ، فَلَا أَثَرَ لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ لِبَقَاءِ الْأَمْرِ الْعَامِلَةِ هِيَ لِأَجْلِهِ، وَمِنْ ثَمَّةَ[2] جَازَ: «لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا»، وَامْتَنَعَ[3]: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا».

وَمَخْفُوضٌ بَعْدَ (غَيْرٍ وَسِوًى وَسَوَاءٍ) وَبَعْدَ (حَاشَا) فِي الْأَكْثَرِ. وَإِعْرَابُ (غَيْرٍ) فِيهِ كَإِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى بِـ(إِلَّا) عَلَى التَّفْصِيلِ، وَ(غَيْرُ) صِفَةٌ حُمِلَتْ عَلَى (إِلَّا) فِي الِاسْتِثْنَاءِ كَمَا حُمِلَتْ (إِلَّا) عَلَيْهَا فِي الصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ مَنْكُورٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ، لِتَعَذُّرِ الِاسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وَضَعُفَ فِي غَيْرِهِ.

---

[1] - قال: «ما جاءني من أحد» لو مثَّل بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو: «ليس زيد بشيء، وهل زيد بشيء» استيفاء للصور الأربعة التي تعذَّر فيها حمل البدل على اللفظ، لكان أولى.

[2] - توسَّط (إلا) بين اسم (ليس) وخبره مع العمل فيهما، ولو كان عملها للنفي لا للفعلية لما جاز توسُّطها بينهما، لانتقاض النفي بـ(إلا).

[3] - توسطها بين اسم (ما) وخبرها مثل: «ما زيد إلا قائمًا» بإعمال لفظ (ما) في زيدٍ وقائمًا رفعًا ونصبًا.

وَإِعْرَابُ (سِوًى وَسَوَاءٍ) النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ[1] عَلَى الْأَصَحِّ.

«**خَبَرُ بَابِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا**»: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا، مِثْلُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ، وَيَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً[2]، وَقَدْ يُحْذَفُ عَامِلُهُ فِي مِثْلِ: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»، وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[3]، وَيَجِبُ الْحَذْفُ[4] فِي مِثْلِ: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ» أَيْ: لِأَنْ كُنْتَ.

«**اِسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا**»: هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا، مِثْلُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

---

[1] - أي: بناء على ظرفيتهما، لأنك إذا قلت: «جاءني القوم سوى زيد أو سواء زيد» فكأنك قلت: «مكان زيد».

[2] - حقيقة أو حكمًا، كالنكرة المخصصة، لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب، فلا يلتبس أحدهما بالآخر.

[3] - نصب الأول ورفع الثاني وهو أقواها، نحو: «إن خيرًا فخير» أي: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ، ونصبهما نحو: «إن خيرًا فخيرًا» على معنى: إن كان عمله خيرًا كان جزاؤه خيرًا، ورفعهما نحو: «إن خيرٌ فخيرٌ» أي: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وعكس الأول، نحو: «إن خيرٌ فخيرًا»، أي: إن كان في عمله خير فكان جزاؤه خيراً، وقوّة هٰذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته.

[4] - ولم يقل: «وقد يجب» لانفهامه مما سبق، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، ولذا أورد الحذف باللام، وإنما وجب حذف (كان) هٰهنا لأن (ما) عوض عنها يدلُّ على الحذف، فلو أُتي بـ(كان) لزم اجتماع العوض والمعوض عنه؛ وهو غير جائز.

«الْمَنْصُوبُ بِلَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ»: هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا، يَلِيهَا، نَكِرَةً، مُضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِهِ، مِثْلُ: «لَا غُلَامَ رَجُلٍ، وَلَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا لَكَ».

فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ. وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُولًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لَا) وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ.

وَمِثْلُ: «قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا» مُتَأَوَّلٌ. وَفِي مِثْلِ[1]: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»[2] خَمْسَةُ أَوْجُهٍ: فَتْحُهُمَا، وَنَصْبُ الثَّانِي، وَرَفْعُهُ، وَرَفْعُهُمَا، وَرَفْعُ الْأَوَّلِ عَلَى ضَعْفٍ وَفَتْحُ الثَّانِي.

وَإِذَا دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ[3] لَمْ تُغَيِّرِ الْعَمَلَ، وَمَعْنَاهَا الِاسْتِفْهَامُ وَالْعَرْضُ وَالتَّمَنِّي.

وَنَعْتُ الْمَبْنِيِّ الْأَوَّلُ مُفْرَدًا، يَلِيهِ مَبْنِيٌّ وَمُعْرَبٌ رَفْعًا وَنَصْبًا، نَحْوُ: «لَا رَجُلَ ظَرِيفَ وَظَرِيفٌ وَظَرِيفًا»، وَإِلَّا فَالْإِعْرَابُ[4]،

---

[1]- أي: فيما كررت فيه (لا) على سبيل العطف، وكان عقيب كل واحد منها نكرة بلا فصل.

[2]- أي: لا خلاص عن معصيته إلا بعصمته وعونه، ولا طاعة ولا قدرة على طاعته وعبادة إليه إلا بعونه وتوفيقه.

[3]- دون الجار، فإنه إذا دخل يجرُّ، نحو: «كنت بلا مال، وغضبت من لا شيء» وربما يفتح نظرًا إلى لفظة (لا)، كما يبنى مع (لا) الزائدة نظرًا إلى لفظها.

[4]- أي: فحكمه الإعراب لا غير رفعًا، حملًا على المحل البعيد، أو نصبًا حملًا على اللفظ، أو على المحل القريب.

وَالْعَطْفُ[1] عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَحَلِّ جَائِزٌ، مِثْلُ: «لَا أَبَ وَابْنًا وَابْنٌ»؛ وَمِثْلُ: «لَا أَبَا لَهُ، وَغُلَامَيْ لَهُ» جَائِزٌ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْمُضَافِ لِمُشَارَكَتِهِ[2] لَهُ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ، وَمِنْ ثَمَّةَ لَمْ يَجُزْ: «لَا أَبَا» فِيهَا، وَلَيْسَ بِمُضَافٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ. وَيُحْذَفُ فِي مِثْلِ: «لَا عَلَيْكَ»[3] أَيْ: لَا بَأْسَ.

«خَبَرُ مَا وَلَا الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ»[4]: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ.

وَإِذَا زِيدَتْ (إِنْ) مَعَ (مَا)، أَوِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ(إِلَّا)، أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ، بَطَلَ الْعَمَلُ، وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِمُوجِبٍ[5] فَالرَّفْعُ.

---

[1]- على اسم (لا) المبني إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير، لا في المعطوف، فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه، نحو: «لا غلام لك والفرس»، وإذا كان (لا) مكررًا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: «لا حول ولا قوة» فيما سبق.

[2]- أي: لمشاركة اسم (لا) حين يضاف بإظهار اللام بينه وبين ما يضاف إليه.

[3]- أي: لا بأس عليك، ولا يحذف إلا مع وجود الخبر لئلا يكون إجحافًا، وقولهم: «لا كزيد» إن جعلنا الكاف اسمًا جاز أن يكون «كزيد» اسمًا والخبر محذوفًا، أي: لا مثله موجود، وجاز أن يكون خبرًا، أي: لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفًا فالاسم محذوف، أي: لا أحد كزيد.

[4]- في النفي والدخول على الجملة الاسمية، قال الرضي: إنَّ (ما وليس) لنفي الحال عند النحاة، والحقُّ أنهما لمطلق النفي.

[5]- أي: بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي، وهو (بل ولٰكن)، نحو: «ما زيد مقيمًا بل مسافر، وما عمرو قائمًا لٰكن قاعد».

الْمَجْرُورَاتُ

هُوَ: مَا[١] اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وَ«**الْمُضَافُ إِلَيْهِ**» كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا مُرَادًا[٢]، فَالتَّقْدِيرُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ اسْمًا مُجَرَّدًا تَنْوِينُهُ لِأَجْلِهَا.

وَهِيَ «مَعْنَوِيَّةٌ» وَ«لَفْظِيَّةٌ».

فَ«**الْمَعْنَوِيَّةُ**» أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ غَيْرَ صِفَةٍ[٣] مُضَافَةٍ إِلَى مَعْمُولِهَا. وَهِيَ إِمَّا بِمَعْنَى (اللَّامِ) فِيمَا عَدَا جِنْسَ الْمُضَافِ وَظَرْفَهُ[٤]، أَوْ بِمَعْنَى (مِنْ) فِي جِنْسِ الْمُضَافِ[٥]، أَوْ بِمَعْنَى (فِي) فِي

---

[١]- أي: اسم اشتمل، ليخرج الحروف الأواخر التي هي محالُّ الإعراب، فإنه لا تطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحًا، لأنها أقسام الاسم.

[٢]- من حيث العمل بإبقاء أثره وهو الجر، مثل: «غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم»، بخلاف نحو: «قمت يوم الجمعة»، فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر وهو (في)، لٰكنه غير مراد، إذ لو أريد لا ينجر به.

[٣]- كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إذا وجدت شروط عملها.

[٤]- أي: لا يكون صادقًا على المضاف وغيره، ولا ظرفًا له، نحو: «غلام زيد»، فإنَّ زيدًا ليس جنسًا للغلام صادقًا عليه، ولا ظرفًا، فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام، أي: غلام زيد.

[٥]- أي: الصادق على المضاف وغيره، بشرط أن يكون المضاف كالمضاف إليه صادقًا على غير المضاف إليه، فيكون بين المضاف والمضاف إليه في هٰذه الإضافة عموم وخصوص من وجه.

ظَرْفِهِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ وَخَاتَمُ فِضَّةٍ وَضَرْبُ الْيَوْمِ»، وَتُفِيدُ تَعْرِيفًا مَعَ الْمَعْرِفَةِ[1]، وَتَخْصِيصًا مَعَ النَّكِرَةِ[2].

وَشَرْطُهَا تَجْرِيدُ الْمُضَافِ مِنَ التَّعْرِيفِ، وَمَا[3] أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَثْوَابِ وَشِبْهِهِ مِنَ الْعَدَدِ ضَعِيفٌ[4].

وَ«اللَّفْظِيَّةُ» أَنْ يَكُونَ صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا، مِثْلُ: «ضَارِبُ زَيْدٍ وَحَسَنُ الْوَجْهِ». وَلَا تُفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ، وَمِنْ ثَمَّةَ جَازَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ»، وَامْتَنَعَ: «بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ»، وَجَازَ: «الضَّارِبَا زَيْدٍ وَالضَّارِبُو زَيْدٍ» وَامْتَنَعَ: «الضَّارِبُ زَيْدٍ» خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ، وَضَعُفَ «الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا». وَإِنَّمَا جَازَ «الضَّارِبُ الرَّجُلِ» حَمْلًا عَلَى الْمُخْتَارِ فِي «الْحَسَنِ الْوَجْهِ وَالضَّارِبِكَ»، وَشِبْهُهُ فِيمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُضَافٌ حَمْلًا عَلَى «ضَارِبِكَ».

---

[1]- لأنَّ الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف، لا أن نسبة أمر إلى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديَّته، فإنَّ ذٰلك غير لازم كما لا يخفى.

[2]- نحو: «غلام رجل»، فإنَّ التخصيص تقليل الشركاء، ولا شكَّ أنَّ الغلام قبل الإضافة إلى رجل كان مشتركًا بين غلام رجل وغلام امرأة.

[3]- أي: التركيب الذي فيه إضافة المعرف باللام أجازه الكوفيون، من تركيب إضافة الثلاثة إلى الأثواب من غير تجريد.

[4]- قياسًا واستعمالًا؛ أما قياسًا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل، وأما استعمالًا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام.

وَلَا يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ، وَلَا صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا[1]، وَمِثْلُ: «مَسْجِدُ الْجَامِعِ، وَجَانِبُ الْغَرْبِيّ، وَصَلَاةُ الْأُولَى، وَبَقْلَةُ الْحَمْقَاءِ» مُتَأَوَّلٌ، وَمِثْلُ[2]: «جُرْدُ قَطِيفَةٍ وَأَخْلَاقُ ثِيَابٍ» مُتَأَوَّلٌ.

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ: كَـ«لَيْثٍ وَأَسَدٍ وَحَبْسٍ وَمَنْعٍ» لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، بِخِلَافِ: «كُلُّ الدَّرَاهِمِ، وَعَيْنُ الشَّيْءِ»[3]، فَإِنَّهُ[4] يَخْتَصُّ.

وَقَوْلُهُمْ: «سَعِيدُ كُرْزٍ» وَنَحْوُهُ مُتَأَوَّلٌ.

---

[1]- فلا يقال: «مسجد الجامع» بمعنى: المسجد الجامع، و«جرد قطيفة» بمعنى قطيفة جرد، خلافًا للكوفيين، فإن مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع، وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد، من غير فرق.

[2]- يرد على القاعدة الثانية وهي قوله: «ولا صفة إلى موصوفها» مثل: «جرد قطيفة وأخلاق ثياب»، فإنَّ أصلهما: «قطيفة جرد وثياب أخلاق»، قدمت الصفة على الموصوف وأضيفت إليه. وأجيب عنه بأنه متأول بأنهم حذفوا قطيفة جرد حتى صار كأنه اسم غير صفة، فأضيف إلى جرد.

[3]- ليس المضاف والمضاف إليه في «كل الدراهم وعين الشيء» من جملة الأسماء المماثلة في العموم والخصوص؛ لأنَّ الدراهم أخصُّ من الكلِّ، والشيء أخصُّ من العين، فتكون إضافة العام إلى الخاص.

[4]- أي: المضاف فيهما يختص، أي: يصير خاصًا، لكونه عامًّا بسبب إضافته إلى المضاف إليه الخاص، ولا يبقى على عمومه، بل يكون خاصًّا، سواء أفادت الإضافة التعريف أو التخصيص، وأعميت العين عن الشيء إذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة، وأما إذا كان للجنس ففيها خفاء.

وَإِذَا أُضِيفَ الِاسْمُ الصَّحِيحُ أَوِ الْمُلْحَقُ بِهِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ، وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ[١].

فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا تَثْبُتُ، وَهُذَيْلٌ تَقْلِبُهَا لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ[٢] يَاءً، وَإِنْ كَانَ وَاوًا قُلِبَتْ يَاءً وَأُدْغِمَتْ[٣] وَفُتِحَتِ الْيَاءُ لِلسَّاكِنَيْنِ.

وَ«أَمَّا الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ» فَـ«أَخِي» وَ«أَبِي» وَأَجَازَ الْمُبَرِّدُ «أَخِيَّ» وَ«أَبِيَّ»، وَتَقُولُ: «حَمِي وَهَنِي»[٤]، وَيُقَالُ: «فِيَّ» فِي الْأَكْثَرِ وَ«فَمِي»، وَإِذَا قُطِعَتْ قِيلَ: «أَخٌ» وَ«أَبٌ» وَ«حَمٌ» وَ«هَنٌ» وَ«فَمٌ» وَفَتْحُ الْفَاءِ أَفْصَحُ مِنْهُمَا، وَجَاءَ: «حَمٌ» مِثْلَ: «يَدٍ وَخَبْءٍ وَدَلْوٍ وَعَصًا»

---

[١]- هٰذا إذا كان ما قبلها حرف صحيح أو ما يجري مجراه، أما إذا كان ما قبلها ألف أو ياء أو واو متحركة ما قبلها، فتكون ياء المتكلم مفتوحة ألبتة، إلا في قراءة نافع كما سيأتي.

[٢]- وأما ألفا التثنية فعلامة، فلا تقلب، كغلاماي، أو يلتبس المرفوع بغيره بسبب القلب بالمشاكلة، أي: لمجانستها الياء.

[٣]- الياء في الياء، وكسر ما قبلها؛ لأنها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاءُ الضمة قبلَها تغيُّرَها، فحرّكت بالحركة المناسبة لها، فقيل: «مسلمِيّ»، وإن كان قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحًا، كقولك في مسلمَين: «مسلمَيّ»، وفي مصطفَوْن «مصطفَيّ» لخفة الفتحة.

[٤]- بلا ردِّ المحذوف عند الإضافة إلى ياء المتكلم، وإنما فصلهما عن «أخي وأبي» لأنه لم ينقل عن المبرِّد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور، وإن نقل عنه بعضهم ذٰلك الخلاف في الأسماء الأربعة.

مُطْلَقًا[1]، وَجَاءَ: «هَنٌ» مِثْلَ «يَدٍ» مُطْلَقًا، وَ«ذُو» لَا يُضَافُ[2] إِلَى مُضْمَرٍ وَلَا يُقْطَعُ.

التَّوَابِعُ

كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ[3] مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ.

«النَّعْتُ»[4] تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ مُطْلَقًا، وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ، وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّوْكِيدِ، مِثْلُ: «نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ»، وَلَا فَصْلَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا أَوْ غَيْرَهُ إِذَا كَانَ وَضْعُهُ لِغَرَضِ الْمَعْنَى عُمُومًا، مِثْلُ: «تَمِيمِيٍّ وَذِي مَالٍ» أَوْ خُصُوصًا مِثْلُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ، وَبِهٰذَا الرَّجُلِ، وَبِزَيْدٍ

---

[1]- أي: جواز (حم) مثل هٰذه الأسماء الأربعة مطلق غير مقيَّد بحال الإفراد أو الإضافة، بل تجيء هٰذه الوجوه فيه في كلِّ حال من حالتي الإفراد والإضافة.

[2]- أي: في الإفراد والإضافة، يقال: «هٰذا هَنٌ، ورأيت هَنًا، ومررت بهَنٍ، وهٰذا هَنُك، ورأيت هَنَك، ومررت بهَنِك».

[3]- أي: بجنس إعراب سابقه، بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب سابقه، ناشئٌ كلاهما من جهة واحدة.

[4]- المتكلِّمون يفرِّقون بين الوصف والصفة والنعت، فالوصف عندهم لفظ الواصف بكريم وعالم وغير ذٰلك، والصفة هي المعنى القائم بالموصوف، وعند النحاة: الوصف لفظ الواصف الوصفَ، والصفة والنعت بمعنى واحد عند النحويين، وأصل الصِّفَة وِصْفَة فأُعِلَّ إعلال عِدَة.

هٰذَا»، وَتُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ[1]، وَيَلْزَمُ الضَّمِيرُ[2]، وَيُوصَفُ بِحَالِ الْمَوْصُوفِ وَبِحَالِ مُتَعَلِّقِهِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ[3] غُلَامُهُ».

فَالْأَوَّلُ يَتْبَعُهُ[4] فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ[5]، وَالثَّانِي يَتْبَعُهُ فِي الْخَمْسَةِ الْأُوَلِ، وَفِي الْبَوَاقِي كَالْفِعْلِ، وَمِنَ ثَمَّةَ حَسُنَ: «قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ»، وَضَعُفَ: «قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ»، وَيَجُوزُ: «قُعُودٌ غِلْمَانُهُ».

---

[1]- التي هي في حكم النكرة، لأن الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذٰلك توجد في الجملة الخبرية، وإنما قيد الجملة بالخبرية؛ لأن الإنشاء لا يقع صفة إلا بتأويل بعيد، كما إذا قلت: «جاءني رجل اِضرِبه» أي: مقول في حقه اِضرِبه، أي: مستحقٌّ لأن يؤمر بضربه.

[2]- الراجع إلى تلك النكرة للربط نحو: «جاءني رجل أبوه قائم»، وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون أجنبية بالنسبة إلى الموصوف، فلا يصح أن تقع صفة له، مثل: «جاءني رجل عالم».

[3]- فـ«حَسَنٌ» وإن كان صفة لـ«رجل» من حيث اللفظ والمجاز، فإنه صفة لمتعلِّقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة.

[4]- أي: يجب موافقة الصفة للموصوف في هٰذه الأشياء، لأنها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى، فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها.

[5]- إلا إذا كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث، كـ«فعول» بمعنى «فاعل»، نحو: «رجل صبور وامرأة صبور»، أو «فعيل» بمعنى «مفعول» كـ«رجل جريح وامرأة جريح»، أو كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كـ«علَّامة».

وَالضَّمِيرُ لَا يُوصَفُ[1] وَلَا يُوصَفُ بِهِ، وَالْمَوْصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ، وَمِنْ ثَمَّةَ لَا يُوصَفُ ذُو اللَّامِ إِلَّا بِمِثْلِهِ[2]، أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ[3]. وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ هٰذَا بِذِي اللَّامِ لِلْإِبْهَامِ، وَمِنْ ثَمَّةَ ضَعُفَ: «مَرَرْتُ بِهٰذَا الْأَبْيَضِ[4]، وَحَسُنَ بِهٰذَا الْعَالِمِ».

«الْعَطْفُ» تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتْبُوعِهِ، يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ، وَسَيَأْتِي، مِثْلُ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ، مِثْلُ: «ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ»، إِلَّا أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ»، وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ».

---

[1]- لأن ضمير المتكلِّم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها، فلا حاجة لهما إلى التوضيح، وحمل عليهما ضمير الغائب، وعلى الوصفِ الموضِّحِ الوصفُ المادحُ والذَّامُّ وغيرهما طردًا للباب.

[2]- أي: ذو اللام الآخر أو الموصول، فإنه أيضًا مماثل لذي اللام لما عرفت ما بينهما من مساواة في التعريف، نحو: «جاءني الرجل الفاضل، أو الرجل الذي كان عندك أمس».

[3]- أي: مثل المعرَّف باللام بلا واسطة، نحو: «جاءني الرجل صاحب الفرس»، أو بواسطة نحو: «جاءني الرجل صاحب لجام الفرس».

[4]- فإن الأبيض من حيث إن له دلالة على الجسم جاز الوصف به، ومن حيث إنَّه لا يدلُّ على حقيقة الذات المشار إليه ضعف الوصف به.

وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَمِنْ ثَمَّةَ لَمْ يَجُزْ فِي: «مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ أَوْ قَائِمًا، وَلَا ذَاهِبٌ عَمْرٌو» إِلَّا الرَّفْعُ. وَإِنَّمَا جَازَ: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ» لِأَنَّهَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ[١]، وَإِذَا عُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لَمْ يَجُزْ خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ[٢] إِلَّا فِي نَحْوِ: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَالْحُجْرَةِ[٣] عَمْرٌو» خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ.

«التَّأْكِيدُ» تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ الْمَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ[٤] أَوِ الشُّمُولِ، وَهُوَ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ: فَـ«اللَّفْظِيُّ» تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ، مِثْلُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ». وَتَجْرِي فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا[٥]. وَ«الْمَعْنَوِيُّ» بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ[٦]،

---

[١]- أي: فاء لها نسبة إلى السببية، بأن يكون معناها السببية لا العطف، فلا يرد نقضًا على تلك القاعدة.

[٢]- فإنه يجوز هٰذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة.

[٣]- فالحجرة عطف على الدار، والعامل في الدار هو العامل في الحجرة، وعمرٌو عطف على زيد، والعامل فيه هو الابتداء، والمجرور مقدَّم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه.

[٤]- أي: في كونه منسوبًا أو منسوبًا إليه، فثبت عنده وتحقُّق أن المنسوب والمنسوب إليه في هٰذه النسبة هو المتبوع لا غير.

[٥]- أسماء كان أو أفعالًا أو حروفًا أو جملًا أو مركبات تقييدية أو غير ذٰلك.

[٦]- والألفاظ المحصورة ثمانية، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: ما يؤكِّد المثنى خاصة، وهو (كِلا) مضافًا إلى مضمر، وما يؤكَّد به الجمع بحسب الأفراد، وهو (كل وأجمع) وأتباعه، وما يؤكَّد به المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو (النفس والعين).

وَهِيَ: «نَفْسُهُ» وَ«عَيْنُهُ» وَ«كِلَاهُمَا» وَ«كُلُّهُ» وَ«أَجْمَعُ» وَ«أَكْتَعُ» وَ«أَبْتَعُ» وَ«أَبْصَعُ».

فَالْأَوَّلَانِ[1] يَعُمَّانِ بِاخْتِلَافِ صِيغَتِهِمَا وَضَمِيرِهِمَا، تَقُولُ: «نَفْسُهُ وَنَفْسُهُمَا وَأَنْفُسُهُمَا وَأَنْفُسُهُمْ وَأَنْفُسُهُنَّ»، وَالثَّانِي لِلْمُثَنَّى «كِلَاهُمَا وَكِلْتَاهُمَا» وَالْبَاقِي لِغَيْرِ الْمُثَنَّى[2] بِاخْتِلَافِ الضَّمِيرِ فِي «كُلِّهِ وَكُلِّهَا وَكُلِّهِمْ[3] وَكُلِّهِنَّ»، وَالصِّيَغِ فِي الْبَوَاقِي «أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ جُمَعُ». وَلَا يُؤَكَّدُ بِـ«كُلٍّ وَأَجْمَعَ» إِلَّا ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسًّا أَوْ حُكْمًا[4]، نَحْوُ: «أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ»[5]، بِخِلَافِ «جَاءَنِي زَيْدٌ كُلُّهُ»[6].

وَإِذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ أُكِّدَ

---

[1]- قوله فالأوَّلان يعمَّان إلى آخره... أي: (النفس والعين) يعمَّان المفرد والمثنى والمجموع والمؤنث والمذكر، باختلاف صيغتهما وضميرهما، أو باختلاف أحدهما، إلا في المثنى المذكر والمؤنث، تقول: «زيد نفسه، الزيدان نفسهما وأنفسهما» وهو الأكثر و«الهندات أنفسهنَّ».

[2]- مفردًا كان أو جمعًا، مذكرًا كان كلٌّ منهما أو مؤنثًا.

[3]- نحو: «قرأت الصحيفة كلَّها، واشتريت العبيد كلَّهم».

[4]- بأن يكون مفردًا يتجزأ بالنسبة إلى الفعل الذي أسند إليه، كأجزاء العبد، ليكون في التأكيد بـ(كلِّ وأجمعَ) فائدة.

[5]- فإنَّ العبد قد يتجزأ في الاشتراء، فيصحُّ تأكيده بـ(كله) ليفيد الشمول.

[6]- لعدم صحة افتراق أجزائه لا حسًا ولا حكمًا في حكم المجيء.

بِمُنْفَصِلٍ، نَحْوُ: «ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ»، وَ(أَكْتَعُ) وَأَخَوَاهُ[1] أَتْبَاعٌ لِـ(أَجْمَعَ)[2] فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَذِكْرُهَا دُونَهُ ضَعِيفٌ[3].

«الْبَدَلُ» تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتْبُوعِ دُونَهُ[4]، وَهُوَ بَدَلُ الْكُلِّ وَالْبَعْضِ وَالِاشْتِمَالِ وَالْغَلَطِ، فَالْأَوَّلُ مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي جُزْؤُهُ[5]، وَالثَّالِثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ مُلَابَسَةٌ[6] بِغَيْرِهِمَا، وَالرَّابِعُ أَنْ تَقْصِدَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلِطْتَ بِغَيْرِهِ، وَيَكُونَانِ مَعْرِفَتَيْنِ وَنَكِرَتَيْنِ وَمُخْتَلِفَتَيْنِ، وَإِذَا كَانَ نَكِرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ[7]، مِثْلُ: ﴿بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦]، وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ وَمُضْمَرَيْنِ وَمُخْتَلِفَيْنِ، وَلَا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الْكُلِّ إِلَّا

---

[1]- يعني: (أبتع وأبصع).

[2]- يعني أنها أتباع لـ(أجمع) في الاستعمال، حيث لا تستعمل بدونه، لخفاء معنى الجمعية والشمول فيها.

[3]- لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعيَّة.

[4]- أي: دون المتبوع، أي: لا تكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء، كما لم تكن مقصودة انتهاء، يعني لا تكون مقصودة أصلًا.

[5]- أي: جزء المبدل منه، نحو: «ضربت زيدًا رأسَه»، فإنَّ رأسَ زيدٍ جزءٌ منه.

[6]- بحيث توجب النسبةُ إلى المتبوعِ النِّسبةَ إلى المُلابِس إجمالًا، نحو: «أعجبني زيدٌ علمُه»، حيث يُعلم ابتداء أنه يكون زيد معجِبًا باعتبار صفاته، لا باعتبار ذاته، ويتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبته إلى صفة من صفاته إجمالًا.

[7]- أي: نعتُ البدلِ النكرةِ واجبٌ، لئلا يكون المقصود أنقصَ من غير المقصود من كلِّ وجه، فأتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة.

مِنَ الْغَائِبِ[1]، نَحْوُ: «ضَرَبْتُهُ زَيْدًا».

«عَطْفُ الْبَيَانِ» تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوضِحُ مَتْبُوعَهُ، مِثْلُ: «أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ». وَفَصْلُهُ مِنَ الْبَدَلِ لَفْظًا فِي مِثْلِ: «أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ»[2].

الْمَبْنِيُّ

مَا نَاسَبَ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ.

وَحُكْمُهُ: أَنْ لَا يَخْتَلِفَ آخِرُهُ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ[3]، وَأَلْقَابُهُ ضَمٌّ وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ وَوَقْفٌ.

وَهِيَ «الْمُضْمَرَاتُ» وَ«أَسْمَاءُ الْإِشَارَاتِ» وَ«الْمَوْصُولَاتُ» وَ«أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ» وَ«الْأَصْوَاتُ» وَ«الْمُرَكَّبَاتُ» وَ«الْكِنَايَاتُ» وَ«بَعْضُ الظُّرُوفِ»[4].

---

[1] - لأنَّ ضمير المتكلم والمخاطب لا يبدل منه بدل الكل إلا إذا أفاد البدلُ فائدةً من الإحاطة والشمول، كقولهم: «جئتم صغيركم وكبيركم».

[2] - فإنَّ قولك: «بشر» إن جُعل عطف بيان لـ«البكري» جاز، وإن جُعل بدلًا منه لم يجز، لأن البدل في حكم تكرير العامل، فيكون التقدير: «أنا ابن التارك بشر»، وهو غير جائز.

[3] - إذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل، نحو: «مِنَ الرجل، ومنِ امرأة، ومنْ زيد».

[4] - وإنما قال: «بعض الظروف» لأنَّ جميعها ليست بمبنيَّة، بل بعضها.

«الْمُضْمَرُ»: مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى أَوْ حُكْمًا، وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُنْفَصِلُ الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ[1]، وَالْمُتَّصِلُ غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ.

وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ[2]. فَالْأَوَّلَانِ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، وَالثَّالِثُ مُنْفَصِلٌ فَقَطْ، فَذٰلِكَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

فَالْأَوَّلُ: نَحْوُ: «ضَرَبْتُ[3] وضَرِبْتُ» إِلَى «ضَرَبْنَ وَضُرِبْنَ». وَالثَّانِي: «أَنَا» إِلَى «هُنَّ»[4]. وَالثَّالِثُ: «ضَرَبَنِي» إِلَى «ضَرَبَهُنَّ»، وَ«إِنَّنِي» إِلَى «إِنَّهُنَّ». وَالرَّابِعُ: «إِيَّايَ»[5] إِلَى «إِيَّاهُنَّ». وَالْخَامِسُ:

---

[1]- غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله ليكون كالجزء منها، بل هو كالاسم الظاهر، سواء كان مجاورًا لعامله نحو: «ما أنت منطلقًا» عند الحجازية، أو غير مجاور له، نحو: «ما ضربت إلا إيَّاك».

[2]- وإطلاق المرفوع والمنصوب والمجرور مجازٌ؛ لأن المرفوع والمنصوب والمجرور حقيقةٌ في المعرب، والضمير مبنيٌّ، لٰكن لما كان واقعًا موقع الظاهر قائمًا مقامه، سمي باسمه مجازًا.

[3]- وإنما بدأ بالمتكلم لأنَّ ضمير التكلُّم أعرف المعارف، وأخَّر ضمير الغائب لأنه دونَ الكلِّ.

[4]- (أنا نحن، أنتَ أنتما أنتم، أنتِ أنتما أنتنَّ، هو هما هم، هي هما هنَّ)، والضمير في (أنت إلى أنتنَّ) هو (أنْ) إجماعًا، والحروف الأواخر لواحقُ دالَّة على أحواله من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

[5]- وفي (إياي) اختلافات كثيرة، والمختار أنَّ الضمير هو (إيا)، واللواحق للدَّلالة على التكلُّم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

«غُلَامِي وَلِي» إِلَى «غُلَامِهِنَّ وَلَهُنَّ».

فَالْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً يَسْتَتِرُ فِي الْمَاضِي لِلْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ[1]، وَفِي الْمُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقًا[2] وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ، وَفِي الصِّفَةِ مُطْلَقًا. وَلَا يَسُوغُ الْمُنْفَصِلُ إِلَّا لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ[3]، وَذٰلِكَ بِالتَّقْدِيمِ عَلَى عَامِلِهِ، أَوْ بِالْفَصْلِ لِغَرَضٍ، أَوْ بِالْحَذْفِ، أَوْ بِكَوْنِ الْعَامِلِ مَعْنَوِيًّا أَوْ حَرْفًا وَالضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ، أَوْ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ صِفَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ، مِثْلُ: «إِيَّاكَ ضَرَبْتُ، وَمَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا، وَإِيَّاكَ وَالشَّرَّ، وَأَنَا زَيْدٌ، وَمَا أَنْتَ قَائِمًا، وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ»[4].

وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا؛ فَإِنْ كَانَ

---

[1]- إذا لم تكن مسندةً إلى الظاهر نحو: «هند ضربت»، فإنَّ التاء علامة التأنيث، لا الضمير المرفوع، وإلا لم تجمع مع الفاعل الظاهر في نحو: «ضربت هند».

[2]- سواء كان مثنًّى أو مجموعًا، واحدًا أو فوق الواحد، مذكرًا أو مؤنثًا، نحو: «أضرب ونضرب».

[3]- أي: لأجل تعذُّره، لأنَّ وضع الضمائر للاختصار، والمتَّصل أخصر، فمتى أمكن لا يسوغ الانفصال.

[4]- مثال الضمير الذي أسند إليه صفة جرت على غير من هي له، فإنه أسند إليه الضاربة الجارية على زيد، حيث وقعت خبرًا له، وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها، وإنما يصحُّ ذٰلك إذا كان هي فاعلًا لا تأكيدًا، وإلا لكان داخلًا في صورة الفصل لغرض التأكيد، ولٰكنَّه تأكيد لازم لا فاعل، بدليل: «نحن الزيدون ضاربوهم نحن».

أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمْتَهُ فَلَكَ الْخِيَارُ فِي الثَّانِي، مِثْلُ: «أَعْطَيْتُكَهُ وَضَرْبِيكَ»[1]، وَإِلَّا فَهُوَ مُنْفَصِلٌ، مِثْلُ: «أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ وَإِيَّاكَ»، وَالمُخْتَارُ فِي خَبَرِ بَابِ كَانَ الِانْفِصَالُ، وَالْأَكْثَرُ[2] «لَوْلَا أَنْتَ» إِلَى آخِرِهَا، وَ«عَسَيْتَ» إِلَى آخِرِهَا وَجَاءَ: «لَوْلَاكَ وَعَسَاكَ» إِلَى آخِرِهَا.

وَنُونُ الْوِقَايَةِ[3] مَعَ الْيَاءِ لَازِمَةٌ فِي الْمَاضِي وَفِي الْمُضَارِعِ عَرِيًّا عَنْ نُونِ[4] الْإِعْرَابِ، وَأَنْتَ مَعَ (النُّونِ) فِيهِ وَ(لَدُنْ وَإِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا مُخَيَّرٌ[5]، وَيُخْتَارُ فِي (لَيْتَ وَمِنْ وَعَنْ وَقَدْ وَقَطُّ) وَعَكْسُهَا (لَعَلَّ).

وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، قَبْلَ الْعَوَامِلِ وَبَعْدَهَا، صِيغَةُ

---

[1]- فإنه اجتمع فيه ضميران، وليس أحدهما مرفوعًا لجرّ الأول بالإضافة، ونصب الثاني بالمفعولية، وقدم الأعرف الذي هو ضمير المتكلم، فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل، ولك الفصل، نحو: «ضربي إياك» للاعتداد بالفصل.

[2]- أي: والأكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد (لولا) لكون ما بعد (لولا) مبتدأ محذوف الخبر، تقول: «لولا أنت»... إلى آخرها.

[3]- وسمي أيضًا نون العماد؛ لأن العماد كما يحفظ السقف عن السقوط، يحفظ ذلك النون آخرَ الكلمة عن الكسر.

[4]- سواء كان معه نون الضمير ونون التأكيد، أو لم يكن معه أحدهما، وإنما جاز قيام نون الإعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات؛ لأن نون الإعراب كنون الوقاية في أن لا معنى لهما.

[5]- بين الإتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير (لدن)، وعلى السكون في (لدن)، وبين تركها تحرزًا عن اجتماع النونات ولو حكمًا، كما في (لعل)، لقرب اللام من النون في المخرج، وحملًا على أخواتها كما في (ليت).

مَرْفُوعٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَإِ[1]، وَيُسَمَّى فَصْلًا، لِيَفْصِلَ بَيْنَ كَوْنِهِ نَعْتًا وَخَبَرًا. وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً أَوْ (أَفْعَلَ مِنْ كَذَا)، مِثْلُ: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو». وَلَا مَوْضِعَ لَهُ عِنْدَ الْخَلِيلِ[2]، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرَهُ.

وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرُ غَائِبٍ يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ[3] وَالْقِصَّةِ[4]، يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ، وَيَكُونُ مُنْفَصِلًا وَمُتَّصِلًا مُسْتَتِرًا وَبَارِزًا عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، مِثْلُ: «هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَحَذْفُهُ مَنْصُوبًا[5] ضَعِيفٌ إِلَّا مَعَ (أَنْ) إِذَا خُفِّفَتْ، فَإِنَّهُ لَازِمٌ.

«أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ» مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ وَهِيَ (ذَا) لِلْمُذَكَّرِ، وَلِمُثَنَّاهُ[6]

---

[1]- إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا وتكلُّمًا وخطابًا وغيبة.

[2]- أي: لا موضع للفصل من الإعراب، لأنه عنده حرف على صيغة الضمير، وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للإعراب ولا عامل، لٰكن الخليل استبعد إلغاء الاسم فذهب إلى حرفيَّته.

[3]- إذا كان مذكَّرًا رعاية للمطابقة، لا أنَّ الضمير راجع إليه.

[4]- لرجوعه إلى المؤنث أي القصة، إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث، لقصد المطابقة، لا لأنه راجع إلى ذٰلك المؤنث.

[5]- اعلم أن ضمير الشأن إما مرفوع أو منصوب، ولا يجوز أن يكون مجرورًا، لأنه مبتدأ إما لفظًا أو معنًى، أو لأنه كناية عن الجملة.

[6]- اعلم أنَّ اسم الإشارة حالتها متوسطة بين الظاهرة والمضمرة، فلقربها من الظاهر جاز تصغيرها وتثنيتها، ولقربها من المضمر جاز أن يكون ثنائية.

(ذَانِ) وَ(ذَيْنِ)، وَلِلْمُؤَنَّثِ (تَا) وَ(ذِي) وَ(تِي) وَ(تِهْ) وَ(ذِهْ) وَ(تِهِي) و(ذِهِي)، وَلِمُثَنَّاهُ (تَانِ) وَ(تَيْنِ)، وَلِجَمْعِهِمَا (أُولَاءِ) مَدًّا وَقَصْرًا، وَيَلْحَقُهَا حَرْفُ التَّنْبِيهِ[1]، وَيَتَّصِلُ بِهَا حَرْفُ الْخِطَابِ، وَهِيَ خَمْسَةٌ فِي خَمْسَةٍ، فَيَكُونُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ، وَهِيَ: (ذَاكَ) إِلَى (ذَاكُنَّ)، وَ(ذَانِكَ) إِلَى (ذَانِكُنَّ)، وَكَذَا الْبَوَاقِي، وَيُقَالُ: (ذَا) لِلْقَرِيبِ، وَ(ذٰلِكَ) لِلْبَعِيدِ، وَ(ذَاكَ) لِلْمُتَوَسِّطِ، وَ(تِلْكَ) وَ(ذَانِّكَ) وَ(تَانِّكَ) مُشَدَّدَتَيْنِ، وَ(أُولَالِكَ) مِثْلُ ذٰلِكَ؛ وَأَمَّا (ثَمَّةَ) وَ(هُنَا) وَ(هَنَّا) فَلِلْمَكَانِ خَاصَّةً[2].

«الْمَوْصُولُ»: مَا لَا يَتِمُّ جُزْءًا إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ، وَصِلَتُهُ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ لَهُ، وَصِلَةُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ، وَهِيَ: (الَّذِي) وَ(الَّتِي) وَ(اللَّذَانِ) وَ(اللَّتَانِ) بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ، وَ(الْأُلَى) وَ(الَّذِينَ) وَ(اللَّائِي) وَ(اللَّاءِ) وَ(اللَّايِ) وَ(اللَّاتِي) وَ(اللَّوَاتِي)[3]، وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَيٌّ) وَ(أَيَّةٌ) وَ(ذُو) الطَّائِيَّةُ[4] وَ(ذَا) بَعْدَ

---

[1] - وهي كلمة هاء، فهي ليست في الحقيقة منها، وإنما هي حرف جيء بها للتنبيه على المشار إليه قبل لفظه.

[2] - لا يستعمل في غيره إلا مجازًا على سبيل التشبيه، وأما ما عداها من أسماء الإشارة فقد يستعمل في المكان وغيره.

[3] - واللاتي واللواتي لجمع المؤنث، وجاء في اللاتي اللاتِ بحذف الياء، وإبقاء الكسرة على التاء، وفي اللواتي اللَّوا بحذف التاء والياء معًا.

[4] - أي: المنسوبة إلى بني طيِّئ، لاختصاص مجيئها موصولة لغتهم بمعنى الذي أو التي، قال الشاعر: «وبئري ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ»، أي: التي حفرتها والتي طويتها.

مَا لِلِاسْتِفْهَامِ وَ(الْأَلِفُ وَاللَّامُ).

وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَإِذَا أَخْبَرْتَ بِـ(الَّذِي) صَدَّرْتَهَا[1]، وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ضَمِيرًا لَهَا وَأَخَّرْتَهُ خَبَرًا. فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» قُلْتَ: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ»، وَكَذٰلِكَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً، لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمَيِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، فَإِذَا تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَذَّرَ الْإِخْبَارُ، وَمِنْ ثَمَّةَ امْتَنَعَ فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ وَالْمَوْصُوفِ وَفِي الصِّفَةِ وَالْمَصْدَرِ الْعَامِلِ وَالْحَالِ وَالضَّمِيرِ الْمُسْتَحِقِّ لِغَيْرِهَا وَالِاسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ[2].

وَ(مَا) الِاسْمِيَّةُ مَوْصُولَةٌ وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ وَشَرْطِيَّةٌ وَمَوْصُوفَةٌ[3]

---

[1]- اعلم أنه يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر هٰهنا، مع أنه لم يذكرهما في مواضع وجوب تقديم المبتدأ ومواضع تأخير الخبر قبل مذكور بقوله: «إذا كان المبتدأ مشتملًا على ما له صدر الكلام»، والاشتمال أعمُّ من أن يكون من نفسه أو حاصلًا من الغير، فالأول موجود هٰهنا.

[2]- أي: على الضمير المستحقّ لغيرها، نحو قولك: «زيد ضربت غلامه»، فلا يصحُّ الإخبار عن غلامه بأن يقال: «الذي زيد ضربته غلامه»، لأنك إذا جعلت الضمير عائدًا إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد، وإن جعلته عائدًا إلى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد، وكلٌّ منهما ممتنع.

[3]- إما بمفرد نحو: «مررت بما معجب لك» أي: بشيء معجب لك، وإما بجملة نحو: «ربما تكرهُ النفوسُ منَ الأمرِ له فرجةٌ كحلِّ العقالِ»، أي: ربَّ شيء تكرهه النفوس.

وَتَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ وَصِفَةٌ، وَ(مَنْ) كَذٰلِكَ إِلَّا فِي التَّامَّةِ وَالصِّفَةِ، وَ(أَيٌّ) وَ(أَيَّةٌ) كَـ(مَنْ)[1]، وَهِيَ مُعْرَبَةٌ وَحْدَهَا[2]، إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا، وَفِي: «مَاذَا صَنَعْتَ؟» وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: (مَا الَّذِي) وَجَوَابُهُ رَفْعٌ، وَالْآخَرُ: (أَيُّ شَيْءٍ؟) وَجَوَابُهُ نَصْبٌ.

«أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ»: مَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوِ الْمَاضِي مِثْلُ: (رُوَيْدَ زَيْدًا) أَيْ: أَمْهِلْهُ، وَ(هَيْهَاتَ ذَاكَ) أَيْ: بَعُدَ، وَ(فَعَالِ) بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ قِيَاسٌ كَـ(نَزَالِ) بِمَعْنَى انْزِلْ، وَ(فَعَالِ) مَصْدَرًا مَعْرِفَةً كَـ(فَجَارِ)، وَصِفَةً مِثْلُ (يَا فَسَاقِ) مَبْنِيٌّ لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ عَدْلًا وَزِنَةً، وَعَلَمًا لِلْأَعْيَانِ[3] مُؤَنَّثًا كَـ(قَطَامِ) وَ(غَلَابِ) مَبْنِيٌّ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ، وَمُعْرَبٌ فِي بَنِي تَمِيمٍ إِلَّا مَا فِي آخِرِهِ رَاءٌ، نَحْوُ: (حَضَارِ)[4] عَلَمًا.

---

[1]- في ثبوت الأمور الأربعة وانتفاء التامة والصفة، فـ(أيُّ) الموصولة نحو: «اضرب أيَّهم لقيت»، والاستفهامية نحو: «أيُّهم أخوك، وأيَّهم لقيت»، والشرطية نحو: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَآءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، والموصوفة نحو: «يا أيها الرجل».

[2]- لا يشاركها في الإعراب غيرها من الموصولات، إلا على الاختلاف في (اللذان واللتان، وفي ذو الطائية)، وإنما أعربت لأنه التزم فيها الإضافة إلى المفرد التي هي من خواصِّ المتمكِّن.

[3]- أي: لعين من الأعيان، إنما قال: «علمًا» ليخرج باب (فَسَاقِ)، وإنما قال: «للأعيان» ليخرج باب (فَجَارِ)؛ لأنه وإن كان علمًا كما قالوا، لٰكنَّه للمعاني لا للأعيان.

[4]- علمًا للكوكب، فإنَّ بني تميم اختلفوا فيه، فأكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه، وأقلُّهم لا يفرِّقون بين ذات الراء وغيرها، بل يحكمون بإعراب الكلِّ.

«الْأَصْوَاتُ»[١]: كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ[٢] أَوْ صُوِّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ، فَالْأَوَّلُ كَـ (غَاقِ)[٣] وَالثَّانِي كـ (نَخٍّ)[٤].

«الْمُرَكَّبَاتُ»: كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ؛ فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرْفًا بُنِيَا[٥]، كَ(خَمْسَةَ عَشَرَ)[٦]، وَ(حَادِيَ عَشَرَ) وَأَخَوَاتِهَا[٧]، إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ[٨]، وَإِلَّا أُعْرِبَ الثَّانِي كَ(بَعْلَبَكَّ)، وَبُنِيَ الْأَوَّلُ فِي الْأَفْصَحِ.

---

[١]- المراد بها الاصطلاحية، أي: الألفاظ التي يسميها النحاة أصواتًا، وهي التي لم تكن عاملة ولا معمولة، فأشبهت الحروف المهملة، كـ(لامِ الابتداء)، فهٰذه علةُ البناء، فاعلم أنَّ الصوت الاصطلاحيَّ ليس من أقسام الكلمة؛ لأنه ليس بموضوع لمعنى، والكلمة موضوعة لمعنى.

[٢]- أي: صدر على لسان الإنسان تشبيهًا بصوت شيء.

[٣]- إذا صُوِّتَ به إنسان تشبيهًا له بالغراب.

[٤]- مشدَّدة أو مخفَّفة ساكنة عند إناخة البعير.

[٥]- أي: الجزآن، الأول: لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلًّا للإعراب، والثاني لتضمُّنه الحرف.

[٦]- فإنَّ أصله خمسة وعشرة، حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة.

[٧]- يعني: أخوات حادي عشر، من ثاني عشر إلى تاسع عشر، أو أخوات كلٍّ من خمسة عشر وحادي عشر، وإنما أورد مثالين ليُعلم أنَّ البناءَ ثابتٌ في هٰذا المركب، سواء كان أحد جزئيه العدد الزائد على العشرة، أو صيغة الفاعل المشتقة.

[٨]- واثنتي عشرة، فإنه لا يُبنى فيهما الجزآن، بل يُبنى الثاني للتضمُّن، ويعرب الأول لشبهه بالمضاف بسقوط النون.

«**الْكِنَايَاتُ**»[1]: (كَمْ) وَ(كَذَا) لِلْعَدَدِ، وَ(كَيْتَ) وَ(ذَيْتَ) لِلْحَدِيثِ، فَ(كَمْ) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ مُمَيِّزُهَا مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ، وَالْخَبَرِيَّةُ مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ، وَتَدْخُلُ (مِنْ) فِيهِمَا[2]، وَلَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ، وَكِلَاهُمَا يَقَعُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا؛ فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى حَسَبِهِ، وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٌ فَمَجْرُورٌ، وَإِلَّا[3] فَمَرْفُوعٌ مُبْتَدَأٌ[4] إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا، وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ ظَرْفًا؛ وَكَذٰلِكَ أَسْمَاءُ الِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ وَفِي مِثْلِ: «كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ» ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، وَقَدْ يُحْذَفُ فِي مِثْلِ: «كَمْ مَالُكَ؟ وَكَمْ ضَرَبْتَ».

«**الظُّرُوفُ**»[5] مِنْهَا: مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ[6] كَ(قَبْلُ وَبَعْدُ) وَأُجْرِيَ

---

[1]- جمع كناية، وهي في اللغة والاصطلاح: أن يعبَّر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه، لغرض من الأغراض، كالإبهام على السامعين، كقولك: «جاءني فلان» وأنت تريد زيدًا.

[2]- أي: في مميز (كم) الاستفهامية والخبرية، تقول: «كم من رجلٍ ضربت»، و﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤].

[3]- أي: وإن لم يكن بعده لا لفظًا ولا تقديرًا فعلٌ ولا شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره أو متعلق ضميره، ولا قبله حرف جرٍّ أو مضاف كان مجردًا عن العوامل اللفظية.

[4]- نحو: كم درهمًا لك، وكم غلامٍ لك.

[5]- أي: الظروف المعدودة من المبنيّات المعبَّر عنها عند تعدادها ببعض الظروف، فلا حاجة إلى ذكر البعض هٰهنا.

[6]- أي: عن الإضافة المعنوية المقصودة بحذف المضاف إليه، وإذا نسبت الإضافة أعربت مع التنوين نحو: «رُبَّ بَعْدٍ كان خيرًا من قبل»، وإنما بُنيت حينئذ لتضمُّن معنى حرف الإضافة وشبه الحرف في الاحتياج إلى المضاف إليه.

مَجْراهُ (لَا غَيْرُ، وَلَيْسَ غَيْرُ، وَحَسْبُ).

وَمِنْهَا: (حَيْثُ) وَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ فِي الأَكْثَرِ[1].

وَمِنْهَا: (إِذَا) وَهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ[2]، فَلِذٰلِكَ اخْتِيرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ، وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ فَيَلْزَمُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَهَا.

وَمِنْهَا: (إِذْ) لِلْمَاضِي[3]، وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَتَانِ[4].

وَمِنْهَا: (أَيْنَ) وَ(أَنَّى) لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا[5]، وَ(مَتَى) لِلزَّمَانِ فِيهِمَا، وَ(أَيَّانَ) لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامًا[6]، وَ(كَيْفَ) لِلْحَالِ اسْتِفْهَامًا.

---

[1]- أي: في أكثر الاستعمالات، وقد جاء: «أما ترى حيث سهيل طالعًا» فـ(حيث) فيه مضاف إلى مفرد، وهو «سهيل» مفعول «ترى»، أي: أما ترى مكانَ سهيل طالعًا، وآخره: «نجمًا يضيء كالشهاب ساطعًا».

[2]- وهو ترتُّب مضمون جملة على أخرى، فتضمن معنى حرف الشرط، فهٰذا علة أخرى لبنائها.

[3]- وبناؤها لما مر في (حيث)، أو لكون وضعها وضع الحروف، وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠.٧١].

[4]- الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية، مثل: «كان ذٰلك إذ زيد قائم، وإذ قام زيد»، وقد يجيء للمفاجأة نحو: «خرجت فإذ زيد قائم»، ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف.

[5]- أي: حال كونهما للاستفهام والشرط، وبناؤهما لتضمُّنهما معنى حرف الاستفهام أو الشرط، نحو: «أين زيد؟».

[6]- مثل: (متى) نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، والفرق بينهما أن (أيان) مختصٌّ بالأمور العظام وبالمستقبل، فلا يقال: «أيان يوم قيام زيد، وأيان قدوم الحاج»، بخلاف (متى) فإنه غير مختصٍّ بهما.

وَمِنْهَا: (مُذْ) وَ(مُنْذُ) بِمَعْنَى أَوَّلِ الْمُدَّةِ[١]، فَيَلِيهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ، وَبِمَعْنَى جَمِيعِ الْمُدَّةِ فَيَلِيهِمَا الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ. وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ أَوِ الْفِعْلُ[٢] أَوْ (أَنْ) فَيُقَدَّرَ زَمَانٌ مُضَافٌ[٣]، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ، خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ.

وَمِنْهَا: (لَدَى)[٤] وَ(لَدُنْ) وَقَدْ جَاءَ (لَدْنِ وَلَدَنْ وَلُدْنِ وَلَدْ وَلُدْ وَلَدُ) وقَطُّ) لِلْمَاضِي الْمَنْفِيِّ، وَ(عَوْضُ) لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِيِّ[٦].

---

[١]- أي: أول مدة زمان الفعل المتقدِّم عليهما، نحو: «ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة» أي: أوَّلُ زمانِ عدم رؤيتي يومُ الجمعة.

[٢]- فإنْ كان ماضيًا فهو لأول مدَّة، وإن كان مضارعًا؛ فإن كان حالًا فهو لجميع المدَّة، وإن كان حكاية حال ماضيه فهو لأول المدَّة ولا يكون مستقبلًا.

[٣]- إلى أحد هذه الأمور ليصح حمل ما بعدهما عليهما، فكان التقدير في: «ما خرجت مذ ذهابك» مذ زمان، وعلى هذا القياس فيما بقي.

[٤]- بالألف المقصورة، وألفه يعامل معاملة ألف (إلى) يعني تثبت مع الظاهر، وتقلب ياء مع الضمير غالبًا.

[٥]- وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف، وحمل البقية عليه، وكلُّها بمعنى (عند)، والفرق أنه يقال: «المال عند زيد» فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه، وإن كان غائبًا عنه، ولا يقال: «المال لدى زيدٍ أو لدن زيدٍ» إلا فيما يحضر عنده؛ وحكمها أن يجرَّ بها على الإضافة، نحو: «المال لدى زيدٍ».

[٦]- أو الزمان المستقبل المنفيِّ فيه وقوع شيء، ليستغرق النفيُ جميع الأزمنة المستقبلة، نحو: «لا أراه عوضُ»، وبناء «عوضُ» على الضمِّ لكونه مقطوعًا عن الإضافة كـ(قبلُ وبعدُ).

وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ أَوْ (إِذْ) يَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ[1].

وَكَذٰلِكَ (مِثْلُ) وَ (غَيْرُ) مَعَ (مَا وَأَنْ وَأَنَّ).

الْمَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ

«الْمَعْرِفَةُ»: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ، وَهِيَ: (الْمُضْمَرَاتُ) وَ(الأَعْلَامُ) وَ(الْمُبْهَمَاتُ)[2] وَ(مَا عُرِّفَ بِاللَّامِ) أَوْ (بِالنِّدَاءِ)[3] وَ(الْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا مَعْنًى).

وَالْعَلَمُ: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ، وَأَعْرَفُهَا[4] الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ.

وَ«النَّكِرَةُ» مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لَا بِعَيْنِهِ.

---

[1]- للخفَّة، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] فيمن قرأ بالفتح (يَوْمَئِذٍ)، ويجوز إعرابها أيضًا لكونها أسماء مستحقَّة للإعراب، ولا يجب اكتساب المضاف إلى المبنيّ البناء معه.

[2]- يعني أسماء الإشارة والموصولات، وإنما سمِّيت مبهمات لأن اسم الإشارة من غير إشارةٍ مبهمٌ، وكذا الموصول من غير صلةٍ.

[3]- أي: أو بالنداء نحو: «يا رجل» إذا قُصد به معينٌ، بخلاف «يا رجلًا» لغير معيَّنٍ، فإنه نكرة.

[4]- أي: أعرف المعارف، يعني أقلُّها لَبْسًا عند المخاطب من حيث أصنافها.

«أَسْمَاءُ[1] الْعَدَدِ» مَا وُضِعَ لِكَمِّيَّةِ آحَادِ[2] الْأَشْيَاءِ.

أُصُولُهَا[3] اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً، (وَاحِدٌ إِلَى عَشَرَةٍ، وَمِائَةٌ، وَأَلْفٌ)، تَقُولُ: «وَاحِدٌ اثْنَانِ، وَاحِدَةٌ اثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ، وَثَلَاثَةٌ إِلَى عَشَرَةٍ[4]، وَثَلَاثٌ إِلَى عَشْرٍ، وَأَحَدَ عَشَرَ وَاثْنَا عَشَرَ، إِحْدَى عَشْرَةَ وَاثْنَتَا عَشْرَةَ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ، ثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ[5]، وَتَمِيمٌ تَكْسِرُ الشِّينَ فِي الْمُؤَنَّثِ، وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا

---

[1]- واعلم أن العدد ما يساوي نصف مجموع حاشيته على السواء كالاثنين، فلذا قيل: الواحد ليس بعدد، إذ لا حاشية له سفلى حتى يضمّ مع العليا، وفي حواشي الألفية: أريد بها الألفاظ الدالة على المعدود، حتى قيل: الأصوب أن يقال: أسماء العدد ما وُضع للمعدود؛ لأن السؤال بكم عن المعدود لا العدد.

[2]- منفردة كانت تلك الآحاد أو مجتمعة، فالأشياء هي المعدودات، وآحادها كل واحدٍ واحد منها، وكمية الآحاد ما يجاب به إذا سئل عن واحد أو عن أكثر من واحد من تلك المعدودات بـ(كم)، والألفاظ الموضوعة بإزاء تلك الكميات بأن يكون كلُّ واحد منها موضوعًا لكمية واحدة.

[3]- أي: أصول أسماء العدد التي يتفرَّع منها، إما بإلحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتين، أو بإسقاطها كثلاث إلى تسع، أو بالتثنية كمائتين وألفين، أو بالجمع كمئات وألوف وعشرين، أو بالتركيب إضافيًا كان كثلاثمائة، أو امتزاجيًا كخمسة عشر، أو بالعطف كخمسة وعشرين.

[4]- بالتاء لجماعة المذكَّر اعتبارًا لتأنيث الجماعة، نحو: ثلاثة رجال إلى عشرة رجال.

[5]- في المؤنث نحو: «ثلاث عشرة امرأة» إبقاء للجزء الأول فيهما بحاله قبل التركيب، وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة.

فِيهِمَا[١] أَحَدٌ وَعِشْرُونَ إِحْدَى وَعِشْرُونَ، ثُمَّ بِالْعَطْفِ بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ[٢] إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ، مِائَةٌ وَأَلْفٌ مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ فِيهِمَا، ثُمَّ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَفِي ثَمَانِيَ عَشْرَةَ فُتِحَ الْيَاءُ، وَجَاءَ إِسْكَانُهَا، وَشَذَّ حَذْفُهَا بِفَتْحِ النُّونِ[٣].

وَمُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ مَخْفُوضٌ وَمَجْمُوعٌ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى، إِلَّا فِي ثَلَاثِمِائَةٍ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ، وَكَانَ قِيَاسُهَا مِئَاتٌ أَوْ مِئِينَ.

وَمُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ دَائِمًا.

وَمُمَيِّزُ مِائَةٍ وَأَلْفٍ وَتَثْنِيَتِهِمَا وَجَمْعِهِ[٤] مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ[٥].

---

[١]- أي: في المذكر والمؤنث من غير فرق، وهي عقود ثمانية، وتقول فيما زاد على كلِّ عقد من تلك العقود إلى عقد آخر...

[٢]- من أسماء العدد بعينه من غير تغيير، فتقول: اثنان وعشرون في المذكر، واثنتان أو ثنتان وعشرون في المؤنث، ثلاثة وعشرون في المذكر، ثلاث وعشرون في المؤنث، هٰكذا.

[٣]- لأنها إذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة، كما في قولك: «جاءني القاضِ» إذا حذفت الياء، إلا أن الذي يسوغ ذٰلك فيه كونه مركبًا، فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة.

[٤]- أي: جمع الألف، وإنما لم يقل «وجمعهما» كما قال «تثنيتهما»؛ لأن استعمال جمع مائة مع مميزها في الأعداد مرفوض، فلا يقال: ثلاث مئات رجل، كما يقال: ثلاثة آلاف رجل.

[٥]- لأنه لما كانت (مائة وألف) من أصول الأعداد كالآحاد، ناسب أن يكون مميّزهما على طبق مميزها، لٰكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الأعداد، والمائة والألف في جانب الكثرة منها، اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة، وفي مميزهما المفرد الدالة على القلة رعايةً للتعادل.

وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثًا، وَاللَّفْظُ مُذَكَّرًا، أَوْ بِالْعَكْسِ، فَوَجْهَانِ[1].

وَلَا يُمَيَّزُ وَاحِدٌ وَاثْنَانِ اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيزِ عَنْهُمَا، مِثْلُ: «رَجُلٌ وَرَجُلَانِ»[2]؛ لِإِفَادَتِهِ النَّصَّ الْمَقْصُودَ بِالْعَدَدِ.

وَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدِ مِنَ الْعَدَدِ بِاعْتِبَارِ تَصْيِيرِهِ[3]: «الثَّانِي وَالثَّانِيَةُ إِلَى الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ» لَا غَيْرُ[4].

وَبِاعْتِبَارِ حَالِهِ: «الْأَوَّلُ وَالثَّانِي وَالْأُولَى وَالثَّانِيَةُ[5] إِلَى الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ وَالْحَادِيَ عَشَرَ وَالْحَادِيَةَ عَشْرَةَ وَالثَّانِيَ عَشَرَ وَالثَّانِيَةَ عَشْرَةَ إِلَى التَّاسِعَ عَشَرَ وَالتَّاسِعَةَ عَشْرَةَ»، وَمِنْ ثَمَّةَ قِيلَ فِي الْأَوَّلِ: «ثَالِثُ اثْنَيْنِ» أَيْ: مُصَيِّرُهُمَا مِنْ ثَلَاثَتِهِمَا، وَفِي الثَّانِي: «ثَالِثُ

---

[1]- أي: ففي العدد وجهان: التذكير والتأنيث، فإن شئت قلت: «ثلاثة أشخاص» وأنت تريد النساء اعتبارًا باللفظ، وهو الأكثر في كلامهم، وإن شئت قلت: «ثلاث أشخاص» اعتبارًا بالمعنى.

[2]- بخلاف لفظ الجمع، فإنه لو قيل: «رجال» لم يعلم عددهم، ولو قيل: ثلاثة، واقتصر على العدد لم يعلم ما هم، فيجب الجمع في الجمع بين العدد والمميز.

[3]- أي: بسبب اعتبار تصييره، أي: تصيير ذٰلك المفرد عددًا أنقص أزيد عليه بواحد.

[4]- أي: لا تقول غير ذٰلك، فلا يجري ذٰلك فيما تحت الاثنين، ولا فيما فوق العشرة، إذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها.

[5]- في المؤنث كذٰلك من غير اعتبار معنى التصيير، وإنما لم يقل: الواحد والواحدة؛ لأنهما لا يدلان على المرتبة، فأبدل منهما الأول والأولى للدلالة عليها، وهٰكذا.

ثَلَاثَةٍ»[1] أَيْ: أَحَدُهَا[2]، وَتَقُولُ: «حَادِيَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ» عَلَى الثَّانِي خَاصَّةً، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «حَادِيَ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ» فَتُعْرِبُ الْأَوَّلَ.

الْمُذَكَّرَ وَالْمُؤَنَّثُ[3]

«الْمُؤَنَّثُ» مَا فِيهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا[4]. وَ«الْمُذَكَّرُ» بِخِلَافِهِ[5]، وَعَلَامَةُ التَّأْنِيثِ (التَّاءُ) وَ(الْأَلِفُ) مَقْصُورَةً أَوْ مَمْدُودَةً. وَهُوَ حَقِيقِيٌّ وَلَفْظِيٌّ.

فَالْأَوَّلُ: مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الْحَيَوَانِ، كَامْرَأَةٍ وَنَاقَةٍ. وَاللَّفْظِيُّ بِخِلَافِهِ، كَظُلْمَةٍ وَعَيْنٍ، وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْل فَبِالتَّاءِ، وَأَنْتَ فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِالْخِيَارِ[6]. وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ غَيْرِ الْمُذَكَّرِ

---

[1]- أي: في المفرد من التعدُّد باعتبار حاله.

[2]- لٰكن لا مطلقًا، بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة، وإلا يلزم جواز إرادة الواحد الأول من عاشر العشرة، وذٰلك مستبعد جدًّا.

[3]- ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه إلى ذكر التذكير والتأنيث، وقدم المذكر لأصالته، وأخَّر تعريفه لأنه عدمي، وتعريف المؤنث وجودي.

[4]- أي: ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة، أو حكمًا كعقرب؛ إذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث، أو تقديرًا، أي: مقدرة غير ظاهرة في اللفظ، كدار ونار ونعل وقَدَم وغيرها من المؤنَّثات السماعية.

[5]- أي: لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظًا ولا تقديرًا.

[6]- أي: أنت مخير في اسم ظاهر غير الحقيقي في تأنيث الفعل وتذكيره، تقول: «طلع الشمس وطلعت الشمس».

السَّالِمِ مُطْلَقًا[1] حُكْمُ ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ، وَضَمِيرُ الْعَاقِلِينَ غَيْرُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ فَعَلَتْ وَفَعَلُوا، وَالنِّسَاءُ وَالْأَيَّامُ فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ.

«الْمُثَنَّى» مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ[2] لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ.

فَالْمَقْصُورُ إِنْ كَانَ أَلِفُهُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ، وَهُوَ ثُلَاثِيٌّ، قُلِبَتْ وَاوًا، وَإِلَّا فَبِالْيَاءِ[3].

وَالْمَمْدُودِ إِنْ كَانتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً تَثْبُتُ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ[4] قُلِبَتْ وَاوًا[5]، وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ[6]، وَيُحْذَفُ نُونُهُ لِلْإِضَافَةِ، وَحُذِفَتْ تَاءُ

---

[1]- سواء كان ذلك الغير جمعًا مكسرًا أو سالمًا مؤنثًا، وقيده هكذا لأنه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه، فلا يقال: «جاءت الزيدون، ولا الزيدون جاءت».

[2]- لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع، وهي فتحة ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين، وفتحة النون.

[3]- أي: فألفه مقلوبة بالياء اعتبارًا للأصل فيما أصله الياء حقيقة أو حكمًا، وتخفيفًا فيما زاد على ثلاثة أحرف.

[4]- أي: منقلبة عن ألف التأنيث كحمراء، فإن أصلها كان حمراا بألفين، إحداهما للمد في الصوت، والثانية للتأنيث، فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة.

[5]- فيقال: حمراوان لأن الهمزة حرف ثقيل من جنس الألف، فينبغي أن لا يقع بين الألفين، مع أنها غير أصلية، والواو أقرب إلى الهمزة من الياء لثقلها.

[6]- المذكوران جائزان؛ أحدهما: ثبوت الهمزة وبقاؤها؛ لأن الهمزة في الصورة الأولى منقلبة عن واو أو ياء ملحقة بالأصل، وفي الأخرى عن أصلية، فشابهت همزة قراء، فثبتت في الصورتين كما في قراء. وثانيهما: قلب الهمزة واوًا؛ لأن عين الهمزة في الصورتين ليست بأصلية، فشابهت همزة حمراء، فانقلبت مثلها واوًا.

التَّأْنِيثِ فِي «خُصْيَانِ وَأَلْيَانِ»[١].

«الْمَجْمُوعُ» مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ[٢] مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفِ مُفْرَدِهِ بِتَغَيُّرٍ مَا[٣]، فَنَحْوُ «تَمْرٍ وَرَكْبٍ» لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الْأَصَحِّ[٤]، وَنَحْوُ «فُلْكٍ» جَمْعٌ، وَهُوَ صَحِيحٌ وَمُكَسَّرٌ، فَالصَّحِيحُ مُذَكَّرٌ وَمُؤَنَّثٌ.

«الْمُذَكَّرُ» مَا لَحِقَ آخِرَهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا، أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُونٌ مَفْتُوحَةٌ[٥] لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ.

فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ حُذِفَتْ، مِثْلُ: «قَاضُونَ»[٦].

وَإِنْ كَانَ مَقْصُورًا حُذِفَتِ الْأَلِفُ وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا،

---

[١]- اعلم أنَّ تاء التأنيث لا تسقط في التثنية لشدة الاتصال بالكلمة، فيقال: ضاربتان وتمرتان في ضاربة وتمرة، إلا في كلمة خُصْيَان وأَلْيَان في تثنية خصية وألية، لأنهما لما كانا بحيث لا يفترقان، نُزِّلا منزلة ما وضعا أولًا.

[٢]- كرجال، فإنه يدلُّ على أفراد زيد وعمرو وبكر، وكلٌّ منهم مقصود بحروف مفرده، وهو الراء والجيم واللام بعد التركيب الخاص.

[٣]- بحسب الصورة إما بزيادة أو نقصان أو اختلاف في الحركات والسكنات حقيقةً أو حكمًا.

[٤]- بل الأول اسم جنس، والثاني اسم جمع كالجماعة.

[٥]- لتعادل خفةُ الفتحة ثقلَ الواو والضمَّة.

[٦]- جمع قاضٍ، فإنَّ أصله قاضِيُون، نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، طلبًا للخفة، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وعلى هذا القياس حالتا النصب والجرِّ، مثل: قاضِينَ فإنَّ أصله قاضِيِينَ، حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين، فسقطت لالتقاء الساكنين.

مِثْلُ: «مُصْطَفَوْنَ»[1].

وَشَرْطُهُ إِنْ كَانَ اسْمًا فَمُذَكَّرٌ عَلَمٌ يَعْقِلُ[2]، وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ، وَأَنْ لَا يَكُونَ أَفْعَلَ فَعْلَاءَ[3] مِثْلُ: «أَحْمَرَ حَمْرَاءَ»، وَلَا فَعْلَانَ فَعْلَى[4] مِثْلُ: «سَكْرَانَ سَكْرَى»، وَلَا مُسْتَوِيًا فِيهِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، مِثْلُ: «جَرِيحٍ وَصَبُورٍ»، وَلَا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ[5] مِثْلُ «عَلَّامَةٍ».

وَيُحْذَفُ نُونُهُ بِالْإِضَافَةِ، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: «سِنِينَ وَأَرَضِينَ»[6].

«**الْمُؤَنَّثُ**» مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ وَتَاءٌ.

---

[1]- في حالة الرفع، ومصطفَيْن في حالتي النصب والجر، فإنَّ أصلها مصطفَيُونَ ومصطفَيِينَ، قُلبت الياء ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

[2]- من حيث مسمَّاه لا من حيث لفظه، وإنما اشترط ذٰلك لكون هٰذا الجمع أشرف الجموع، لصحة بناء الواحد فيه، والمذكر العلم العاقل أشرف من غيره، فأعطي الأشرف للأشرف.

[3]- أي: مذكرًا غير مستوٍ في الصفة الكائن ذٰلك الاسم إياها مع المؤنث، بل يكون المذكر على صيغة (أفعل)، والمؤنث على صيغة (فعلاء).

[4]- أي: مذكرًا غير مستوٍ في تلك الصيغة مع المؤنث، بل يكون المذكر على صيغة (فعلان)، والمؤنث على صيغة (فعلى).

[5]- أي: والشرط الخامس أن لا يكون الاسم المذكور مذكرًا ملتبسًا بتاء التأنيث، مثل: «علامة»، لكراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث، ولو حذفت التاء لزم اللبس.

[6]- بفتح الراء، وقد جاء إسكانها جمع أرْض بسكونها، وإنما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل، وعدم كونهما علمًا أو صفة.

وَشَرْطُهُ إِنْ كَانَ صِفَةً وَلَهُ مُذَكَّرٌ فَأَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ فَأَنْ لَا يَكُونَ مُجَرَّدًا كَـ«حَائِضٍ»[١]، وَإِلَّا جُمِعَ مُطْلَقًا.

«جَمْعُ التَّكْسِيرِ» مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ كَـ«رِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ».

«جَمْعُ الْقِلَّةِ»[٢] أَفْعُلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ، وَالصَّحِيحُ، وَمَا عَدَا ذٰلِكَ «جَمْعُ كَثْرَةٍ».

«الْمَصْدَرُ» اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي[٣] عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ مِنَ الثُّلَاثِيِّ سَمَاعٌ، وَفِي غَيْرِهِ قِيَاسٌ، نَحْوُ: «أَخْرَجَ إِخْرَاجًا، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا»، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ مَاضِيًا وَغَيْرَهُ[٤] إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا

---

[١]- لأنه يقال في جمع حائضة: حائضات، فلو قيل في جمع حائض أيضًا: حائضات، لزم الالتباس.

[٢]- قالوا: مطلق الجمع على ضربين: قلة وكثرة، والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة، والحدان داخلان، وبالكثير ما فوق العشرة، قالوا: وجمع القلة من المكسر أربعة: أَفْعُلٌ أَفْعَالٌ أَفْعِلَةٌ فِعْلَةٌ، وزاد الفراء فَعَلَة.

[٣]- ولما كان المراد بالمصدر هٰهنا هو المصدر الذي يقع مفعولًا مطلقًا لا المصدر الذي هو مأخذ الاشتقاق، مع أن قوله: «اسم الحدث» شامل له، احترز به بقوله: «الجاري» عن المعنى الثاني.

[٤]- أي: غير ماض مستقبلًا كان أو حالًا، نحو: «أعجبني إكرام عمرو خالدًا غدًا أو الآن»، وذٰلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما، لا باعتبار الشبه، فلهٰذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول.

مُطْلَقًا[1]، وَلَا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ، وَلَا يُضْمَرُ فِيهِ، وَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ، وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ[2]. وَإِعْمَالُهُ بِاللَّامِ قَلِيلٌ، فَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا فَالْعَمَلُ لِلْفِعْلِ[3]، فَإِنْ كَانَ بَدَلًا مِنْهُ[4] فَالْوَجْهَانِ[5].

«اسْمُ الْفَاعِلِ» مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الْحُدُوثِ.

وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَلَى (فَاعِلٍ)، وَمِنْ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ عَلَى (صِيغَةِ الْمُضَارِعِ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ)[6] مِثْلُ: «مُدْخِلٍ وَمُسْتَغْفِرٍ».

---

[1]- يعني عملُ المصدر عملَ فعله بالقطع مشروط بأن لا يكون مفعولًا مطلقًا أصلًا، فإنه إذا كان مفعولًا مطلقًا فسيجيء حكمه.

[2]- أي: فاعل المصدر لا مظهرًا ولا مضمرًا، نحو: «أعجبني ضربٌ زيدًا»؛ لأن النسبة إلى فاعل (ما) غير مأخوذة في مفهومه، فلا يتوقف تصوُّر مفهومه عليه، بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

[3]- من غير تجويز أن يكون للمصدر، إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجدان القوي، سواء كان الفعل مذكورًا نحو: «ضربت ضربًا زيدًا»، أو محذوفًا غير لازم نحو: «ضربًا زيدًا».

[4]- أي: من الفعل، وهو ما كان حذف فعله لازمًا نحو: «سقيًا له وشكرًا له وحمدًا له».

[5]- أي: فيجوز فيه وجهان: عمل الفعل للأصالة، وعمل المصدر للنيابة، وقيل: عمل المصدر للمصدرية، وعمله للبدلية.

[6]- وإن لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر، كما في: (يتفعَّل ويتفاعل ويتفعلل).

وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ[1] بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ أَوِ الِاسْتِقْبَالِ، وَالِاعْتِمَادِ عَلَى صَاحِبِهِ أَوِ الْهَمْزَةِ أَوْ (مَا)، فَإِنْ كَانَ لِلْمَاضِي وَجَبَتِ الْإِضَافَةُ مَعْنًى، خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ. فَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْمُولٌ آخَرُ فَبِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ[2] نَحْوُ: «زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرٍو دِرْهَمًا أَمْسِ»، فَإِنْ دَخَلَتِ اللَّامُ اسْتَوَى الْجَمِيعُ.

وَمَا وُضِعَ مِنْهُ لِلْمُبَالَغَةِ كَـ«ضَرَّابٍ وَضَرُوبٍ وَمِضْرَابٍ وَعَلِيمٍ وَحَذِرٍ» مِثْلُهُ، وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ مِثْلُهُ. وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا.

«**اسْمُ الْمَفْعُولِ**» مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ[3].

---

[1]- فإن كان فعله لازمًا يكون هو أيضًا لازمًا، ويعمل عمل فعله اللازم، وإن كان معتديًا إلى مفعول واحد، وإن كان متعديًا إلى اثنين كان هو أيضًا كذٰلك، وكما أنَّ فعله يتعدَّى إلى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات، كذٰلك يتعدَّى هو إليها.

[2]- أي: فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل، نحو: «زيد معطي عمرٍو درهمًا أمس»، فـ«درهمًا» منصوب بـ«أعطى» المقدر، فإنه لما قيل: «معطي عمرو» قيل: «ما أعطاه؟» فقيل: «درهمًا»، أي: أعطاه درهمًا.

[3]- أي: لذاتٍ ما من حيث وقوع الفعل عليه، فمضروب موضوع لذاتٍ ما وقعَ عليها الضربُ، فقوله: «ما اشتق من فعل» شامل لجميع الأمور المشتقَّة من المصدر، وقوله: «لمن وقع عليه» يُخرج ما عدا المحدود، كاسم الفاعل والصفة المشبَّهة واسم التفضيل مطلقًا، سواء وضع لتفضيل الفاعل أو لتفضيل المفعول، فإنه مشتقٌّ من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذٰلك الفعل، واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط.

وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَلَى (مَفْعُولٍ) كَمَضْرُوبٍ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى (صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ) كَـ«مُسْتَخْرَجٍ». وَأَمْرُهُ فِي الْعَمَلِ وَالِاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ[1] مَثَلُ: «زَيْدٌ مُعْطًى غُلَامُهُ دِرْهَمًا».

«**الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ**» مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الثُّبُوتِ. **وَصِيغَتُهَا** مُخَالِفَةٌ لِصِيغَةِ الْفَاعِلِ عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ[2]، كَـ«حَسَنٍ وَصَعْبٍ وَشَدِيدٍ».

وَتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا[3] مُطْلَقًا، وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ بِاللَّامِ، أَوْ مُجَرَّدَةً[4] وَمَعْمُولُهَا مُضَافًا أَوْ بِاللَّامِ، أَوْ مُجَرَّدًا عَنْهُمَا،

---

[1]- أي: مثل شأنه وحاله، وإذا كان معرفًا باللام يعمل بمعنى الماضي أيضًا، فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل، ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه.

[2]- أي: كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه، أي: مخالفة كائنة على قدر ما يسمع، وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان، مع أنها مخالفة لصيغة اسم المفعول أيضًا؛ لزيادة اختصاصٍ لها باسم الفاعل، لكونها مشبَّهة به، ولكون عملها لمشابهتها إياه فيما ذكر.

[3]- أي: من غير اشتراط زمان فيه، لكونها بمعنى الثبوت، فلا معنى لاشتراطه فيها، وأما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها، إلا أن الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها؛ لأن اللام الداخلة عليها ليست بموصولة.

[4]- يريد أنَّ الصفة المشبهة بحسب ذاتها على قسمين: إما أن تكون باللام نحو: «الحسن»، أو مجردة عنها نحو: «حسن».

فَهٰذِهِ سِتَّةٌ، وَالْمَعْمُولُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ، فَصَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، فَالرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ[١] بِالْمَفْعُولِ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَعَلَى التَّمْيِيزِ[٢] فِي النَّكِرَةِ، وَالْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَتَفْصِيلُهَا: حَسَنٌ وَجْهُهُ ثَلَاثَةٌ[٣]، وَكَذٰلِكَ حَسَنُ الْوَجْهِ[٤]، وَحَسَنُ وَجْهٍ[٥]، الْحَسَنُ وَجْهُهُ[٦]، الْحَسَنُ الْوَجْهِ[٧]، الْحَسَنُ وَجْهٍ[٨]، اثْنَانِ مِنْهَا مُمْتَنِعَانِ، الْحَسَنُ وَجْهُهُ الْحَسَنُ وَجْهٍ، وَاخْتُلِفَ فِي حَسَنُ وَجْهِهِ، وَالْبَوَاقِي مَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ[٩]

---

[١]- أي: تشبيه معمول الصفة بالمفعول.

[٢]- أي: جعل معمول الصفة تمييزًا.

[٣]- بتنوين الصفة ورفع (وجهه) بالفاعلية «حسنٌ وجْهُهُ»، أو نصبه على التشبيه بالمفعول «حسنٌ وجهَهُ»، وبحذف التنوين وجرِّ وجهه بالإضافة «حسنُ وجهِهِ».

[٤]- وهي: «حسنٌ الوجهُ، وحسنٌ الوجهَ، وحسنُ الوجهِ».

[٥]- وهي: «حسنٌ وجهٌ، وحسنٌ وجهًا، وحسنُ وجهٍ».

[٦]- بإدخال اللام على الصفة، ورفع (وجهه) بالفاعلية «الحسنُ وجهُهُ»، أو نصبه بالتشبيه بالمفعول «الحسنُ وجهَهُ»، أو جرِّه بالإضافة «الحسنُ وجهِهِ».

[٧]- وهي: «الحسنُ الوجهَ، الحسنُ الوجهُ، الحسنُ الوجهِ».

[٨]- وهي: «الحسنُ وجهٌ، الحسنُ وجهًا، الحسنُ وجهٍ».

[٩]- منها، أي: من تلك البواقي؛ إما في الصفة، وهو سبعة أقسام: «الحسنُ الوجهَ بنصب المعمول، والحسنُ الوجهِ بجرِّه، وحسنٌ الوجهَ بنصبه، وحسنُ الوجهِ بجرِّه، والحسنُ وجهًا، وحسنٌ وجهًا، وحسنُ وجهٍ بجرِّه»، وإما في المعمول مثل: «الحسنُ وجهُهُ، وحسَنٌ وجهُهُ»، برفعه فيهما، وهما قسمان، والمجموع تسعة.

أَحْسَنُ، وَمَا فِيهِ ضَمِيرَانِ[1] حَسَنٌ، وَمَا لَا ضَمِيرَ فِيهِ[2] قَبِيحٌ؛ وَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا، فَهِيَ كَالْفِعْلِ، وَإِلَّا فَفِيهَا ضَمِيرُ الْمَوْصُوفِ، فَتُؤَنَّثُ وَتُثَنَّى وَتُجْمَعُ، وَاسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ غَيْرُ الْمُتَعَدِّيَيْنِ[3] مِثْلُ الصِّفَةِ فِي ذٰلِكَ.

«اِسْمُ التَّفْضِيلِ» مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ، وَهُوَ (أَفْعَلُ)[4].

وَشَرْطُهُ أَنْ يُبْنَى مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ لِيُمْكِنَ الْبِنَاءُ، لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ، لِأَنَّ مِنْهُمَا أَفْعَلُ لِغَيْرِهِ[5]، مِثْلُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ».

---

[1]- أحدهما في الصفة والآخر في المعمول، مثل: «حسنٌ وجهَهُ، والحسنُ وجهَهُ» بنصبه فيهما، فهو قسمان.

[2]- وهو أربعة أقسام: «الحسنُ الوجهُ، وحسنٌ الوجهُ، والحسنُ وجهٌ، وحسنٌ وجهٌ» برفعه فيها.

[3]- أي: اسم الفاعل الغير المتعدي إلى مفعول، واسم المفعول الغير المتعدي أيضًا إلى المفعول، لاشتقاقه من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فإذا بني اسم المفعول منه أقيم ذٰلك المفعول مقام الفاعل، فيبقى غير متعدٍّ إلى مفعول.

[4]- للمذكر، وفُعْلى للمؤنث، وإن كان بحسب الأصل، فيدخل فيه (خير وشر) لكونهما في الأصل (أخير وأشرر)، فخفِّفا بالحذف لكثرة الاستعمال، وقد يستعمل على الأصل.

[5]- أي: لغير اسم التفضيل كـ«أحمر وأعور»، فلو اشتُقَّ اسم التفضيل أيضًا منهما لالتبس أنَّ المراد (ذو حمرة وعور)، أو (زائد الحمرة والعور).

فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ تُوصِّلَ إِلَيْهِ بِـ(أَشَدَّ) وَنَحْوِهِ، مِثْلُ: «هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجًا وَبَيَاضًا وَعَمًى».

وَقِيَاسُهُ[1] لِلْفَاعِلِ، وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ: «أَعْذَرُ وَأَلْوَمُ وَأَشْغَلُ وَأَشْهَرُ». وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: مُضَافًا، أَوْ بِـ(مِنْ)، أَوْ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ، فَلَا يَجُوزُ «زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» وَلَا «زَيْدٌ أَفْضَلُ» إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ[2].

فَإِذَا أُضِيفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ: أَحَدُهُمَا ـ وَهُوَ الْأَكْثَرُ ـ: أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ، فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ، مِثْلُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ»، فَلَا يَجُوزُ[3]: «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ» لِخُرُوجِهِ عَنْهُمْ بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ. وَالثَّانِي: أَنْ يُقْصَدَ زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ، وَيُضَافُ لِلتَّوْضِيحِ[4]،

---

[1]- أي: قياس الواقع في اسم التفضيل لا للمفعول، فإنه لو اشتُقّ لكلٍّ منهما قياسًا مطردًا لكثر الالتباس، فاقتصروا على الأشرف.

[2]- المفضَّل عليه مثل: «الله أكبر»، ويجوز أن يقال في مثله: إن المحذوف هو المضاف إليه، باعتبار أنه مستعمل بالإضافة، أي: أكبر كلِّ شيء، أو أنه مع مجروره، أي: أكبر من كلِّ شيء.

[3]- أي: فلأجل أنه يشترط أن يكون داخلًا في المضاف إليهم، لم يجز أن يكون يوسف أحسن إخوته، لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لأنه بتقدير إضافة الأخوة إلى الضمير العائد إلى يوسف، لزم أن يكون خارجًا عنهم، وبتقدير أنه غير شرط فيه أنه من جملة المضاف إليهم يكون داخلًا فيهم خارجًا عنهم، وهو اجتماع النقيضين.

[4]- أي: لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات، نحو: «مصارع مصر وحسن القوم»، مما لا تفضيل فيه، فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه.

فَيَجُوزُ: «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ»[1].

وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ الْإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ[2]، وَأَمَّا الثَّانِي وَالْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْمُطَابَقَةِ[3]، وَالَّذِي بِـ(مِنْ) مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لَا غَيْرُ[4]، وَلَا يَعْمَلُ فِي مُظْهَرٍ إِلَّا إِذَا كَانَ صِفَةً لِشَيْءٍ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى صِفَةٌ لِمُسَبَّبٍ مُفَضَّلٍ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَنْفِيًّا، مِثْلُ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ»[5]، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (حَسُنَ)، مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوا لَفَصَلُوا بَيْنَ

---

[1]- فإنَّ «يوسف» لا يدخل في جملة «إخوة يوسف»، وإن تضيفه إلى غير جماعة، نحو: «فلان أعلم بغداديٍّ» أي أعلم مما سواه، وهو مختص ببغداد لأنها منشؤه ومسكنه.

[2]- نحو: «الزيدان أفضلا الناس، والزيدون أفضلوهم، وهند فُضلى النساء، والهندان فضلياهنَّ، والهندات فضلياتهنَّ» لمشابهته ما فيه الألف واللام في كونه معرفة.

[3]- أي: مطابقة اسم التفضيل لموصوفه إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع، وهو امتزاجه بـ(من) التفضيلية لفظًا أو معنًى، لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما.

[4]- أي: لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بـ(من) التفضيلية، لكونها الفارقة بينه وبين باب (أحمر) فكأنها تمام الكلمة.

[5]- وفيه خمسة شروط: الأول: أن يكون اسم التفضيل صفة لشيء من حيث اللفظ، والثاني: أن يكون صفة لمتعلق ذٰلك الشيء من حيث المعنى والحقيقة، والثالث: أن يكون المتعلق مفضلًا باعتبار الشيء الأول، وهو الرجل في مثالنا، والرابع: أن يكون مفضلًا عليه على نفسه باعتبار غيره، والخامس: أن يكون منفيًّا.

(أَحْسَنَ) وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ الْكُحْلُ، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: «أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ»، فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ الْعَيْنِ قُلْتَ: «مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ[1] مِثْلُ وَلَا أَرَى».

«**الْفِعْلُ**» مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ[2] مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، وَمِنْ خَوَاصِّهِ دُخُولُ (قَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَالْجَوَازِمِ)، وَلُحُوقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ سَاكِنَةً، وَنَحْوِ تَاءِ (فَعَلْتَ).

«**الْمَاضِي**» مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ[3] مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ[4] وَالْوَاوِ.

«**الْمُضَارِعُ**» مَا أَشْبَهَ الِاسْمَ بِأَحَدِ حُرُوفِ (نَأَيْتُ)، لِوُقُوعِهِ مُشْتَرَكًا، وَتَخْصِيصِهِ بِالسِّينِ أَوْ سَوْفَ، فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَدًا،

---

[1]- كان أصله: «ما رأيت عينًا أحسن فيها الكحل منه في عين زيد»، فلما ذكر عين زيد مقدَّمًا عليه استغنى عن ذكره ثانيًا، وتقديره: ما رأيت عينًا مماثلة لعين زيد.

[2]- أي: في نفس ما دل، يعني الكلمة، والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضمّ كلمة أخرى إليه لاستقلاله بالمفهومية.

[3]- أي: هو ـ يعني الماضي ـ مبنيٌّ على الفتح لفظًا نحو: «ضرب»، أو تقديرًا نحو: «رمى»، وأما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الأصل في المبني، فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم، نحو: «زيد ضرب» في موضع «زيد ضارب»، وشرطًا أو جزاء تقول: «إن ضربتني ضربتك» في موضع «إن تضربني أضربك»، وأما الفتح فلكونه أخفَّ الحركات.

[4]- فإنَّه مبنيٌّ على السكون معه نحو: «ضربْن إلى ضربْنا»، كراهة اجتماع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة، لشدة اتصال الفاعل بفعله.

وَالنُّونُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ[1]، وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ وَلِلْمُؤَنَّثِ وَالْمُؤَنَّثَيْنِ غَيْبَةً، وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ غَيْرِهِمَا.

وَحُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومَةٌ فِي الرُّبَاعِيِّ، وَمَفْتُوحَةٌ فِيمَا سِوَاهُ، وَلَا يُعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ تَأْكِيدٍ وَلَا نُونُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ.

وَإِعْرَابُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَزْمٌ.

فَالصَّحِيحُ الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٍ لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا وَالسُّكُونِ، مِثْلُ: «يَضْرِبُ»، فَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذٰلِكَ بِالنُّونِ وَحَذْفِهَا[2]، مِثْلُ: «يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ»[3].

وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا[4]، وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا[5]،

---

[1]- أي: للمتكلم إذا كان مع غيره، واحدًا كان ذٰلك الغير أو أكثر، مذكرًا كان أو مخاطبًا، مثل: «تضرب»، وكأنهما مأخوذات من «أنا ونحن».

[2]- أي: بحذف النون حالتي الجزم والنصب، فإنَّ النصب فيه تابع للجزم، كما أنَّ النصب في الأسماء تابع للجزم.

[3]- وإنما جعل إعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الأسماء.

[4]- أي: في الرفع؛ لأن الضمة على الواو والياء ثقيلة عند أهل التصريف، تقول: «يدعو ويرمي».

[5]- أي: في حال النصب لخفة الفتحة على الواو والياء، نحو: «لن تدعوَ ولن يرميَ».

وَالْحَذْفِ[1]. وَالْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيرًا، وَالْحَذْفِ، وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ[2]، مِثْلُ: «تَقُومُ»، وَيَنْتَصِبُ بِـ (أَنْ) وَ(لَنْ) وَ(كَيْ) وَ(إِذَنْ) وَبِـ (أَنْ) مُقَدَّرَةً بَعْدَ (حَتَّى وَلَامِ كَيْ وَلَامِ[3] الْجُحُودِ وَالْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ).

فَـ(أَنْ) مِثْلُ: «أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ» ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الْمُثَقَّلَةِ[4]، وَلَيْسَتْ هٰذِهِ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ، وَأَنْ لَا يَقُومُ»، وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ فَفِيهَا الْوَجْهَانِ[5].

---

[1]- أي: بحذف الواو والياء في حال الجزم، لأن الجازم إذا لم يجد حركة أسقط الحرف المناسب لها، إذ الحرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط، نحو« لم يغزُ ولم يرمِ».

[2]- هٰذا إشارة إلى عامل رفع المضارع، وهو كونه مجردًا عن العوامل اللفظية، أعني ناصب المضارع وجازمه.

[3]- وهو اللّام الجارة في خبر (كان) المنفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

[4]- لأنَّ المخفَّفة للتحقيق فيناسب العلم، بخلاف الناصبة فإنها للرجاء والطمع فلا يناسبه.

[5]- لأنَّ الظنَّ باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم (أنْ) المخفَّفة الدالة على التحقيق، وباعتبار عدم اليقين يلائم (أن) المصدرية، فيصحُّ وقوع كليهما، فيجري في (أن) التي بعده الوجهان.

وَ(لَنْ) مِثْلُ: «لَنْ أَبْرَحَ»، وَمَعْنَاهَا نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ.

وَ(إِذَنْ)[1] إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا، مِثْلُ: «إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ»، وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْوَجْهَانِ[2].

وَ(كَيْ) مِثْلُ: «أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ»، وَمَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ[3].

وَ(حَتَّى) إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا بِمَعْنَى (كَيْ) أَوْ (إِلَى)، مِثْلُ: «أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَكُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ[4]، وَأَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ».

فَإِنْ أَرَدْتَ الْحَالَ تَحْقِيقًا أَوْ حِكَايَةً كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ فَيُرْفَعُ وَتَجِبُ السَّبَبِيَّةُ[5]، مِثْلُ: «مَرِضَ فُلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ»، وَمِنْ

---

[1]- قوله: (إذن) إنما تنصب الفعل المضارع بشرطين: أحدهما: أن لا يكون ما بعدها معتمدًا على ما قبلها، أي: أن لا يكون ما بعدها معمولًا لما قبلها، وإلا لزم توارد العاملين على معمول واحد، وهما: (إذن) وما قبلها. والثاني: أن يكون الفعل مستقبلًا، لكونها جوابًا وجزاء، وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال.

[2]- أي: الإلغاء والإعمال، أي: فالوجهان جائزان، النصب والرفع.

[3]- أي: سببيَّة ما قبلها لما بعدها، كسببيَّة الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور.

[4]- مثال لـ(حتى) بمعنى (كي) أو (إلى)، ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله، وأما بالنظر إلى زمان التكلُّم فيحتمل أن يكون ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا.

[5]- أي: كون ما قبلها سببًا لما بعدها، ليحصل الاتِّصال المعنوي، وإن فات الاتصال اللفظي.

ثَمَّةَ[1] امْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي «كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا» فِي النَّاقِصَةِ، وَ«أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا»[2]، وَجَازَ فِي التَّامَّةِ «كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا، وَأَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا».

وَ(لَامُ كَيْ) مِثْلُ: «أَسْلَمْتُ لِأَدْخُلَ الْجَنَّةَ».

وَ(لَامُ الْجُحُودِ) لَامُ تَأْكِيدِ بَعْدَ النَّفْيِ لِـ(كَانَ)، مِثْلُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[3] [الأنفال: ٣٣].

وَ(الْفَاءُ) بِشَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ[4].

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفْيٌ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٌ.

وَ(الْوَاوُ) بِشَرْطَيْنِ: الْجَمْعِيَّةُ، وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا مِثْلُ ذٰلِكَ.

---

[1] - أي: ومن أجل هٰذين الأمرين، أي: كون (حتى) عند إرادة الحال حرف ابتداء، ووجوب سببيَّة ما قبلها لِما بعدها.

[2] - لأنه حينئذ يكون ما بعدها خبرًا مستأنفًا مقطوعًا بوقوعه، وما قبلها سبب لما بعدها، وهو مشكوك فيه لوجود الاستفهام، فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب، وهو محال.

[3] - أو معنى، نحو: «لم يكن ليفعل»، وهي أيضًا جارة ولهٰذا يقدَّر بعدها (أن).

[4] - أي: سببيَّة ما قبلها لما بعدها، لأنَّ العدول عن الرفع إلى النصب للتنصيص على السببيَّة حيث يدلُّ تغيير اللفظ على تغيير المعنى، فإذا لم يقصد السببية لا يحتاج إلى الدلالة عليها.

وَ(أَوْ) بِشَرْطِ مَعْنَى (إِلَى أَنْ) أَو (إِلَّا أَنْ)[1]، وَالْعَاطِفَةِ[2] إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا، وَيَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ) مَعَ (لَامِ كَيْ) وَالْعَاطِفَةِ، وَيَجِبُ مَعَ (لَا) فِي (اللَّامِ).

وَيَنْجَزِمُ بِـ(لَمْ وَلَمَّا وَلَامِ الأَمْرِ وَلَا فِي النَّهْيِ) وَكَلِمِ الْمُجَازَاةِ، وَهِيَ: (إِنْ وَمَهْمَا وَإِذْمَا وَحَيْثُمَا وَأَيْنَ وَمَتَى وَمَا وَمَنْ وَأَيُّ وَأَنَّى) وَأَمَّا مَعَ (كَيْفَمَا وَإِذَا) فَشَاذٌّ[3]، وَبِـ(إِنْ) مُقَدَّرَةً.

فَـ(لَمْ) لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِيًا وَنَفْيِهِ.

وَ(لَمَّا) مِثْلُهَا، وَتَخْتَصُّ بِالِاسْتِغْرَاقِ، وَجَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ[4].

وَ(لَامُ الأَمْرِ): اللَّامُ الْمَطْلُوبُ بِهَا الْفِعْلُ.

وَ(لَا) لِلنَّهْيِ، الْمَطْلُوبُ بِهَا التَّرْكُ.

---

[1]- أي: بشرط أن يكون بمعنى (إلى أن) أو (إلا) الداخلتين على (أنْ) المقدَّرة بعدها، إلا أنَّ (أنْ) أيضًا داخل في مفهومها، وإلا يلزم من تقدير (أن) بعدها تكرار، نحو: «لألزمنَّك أو تعطيَني حقي» أي: إلى أن تعطيني حقي.

[2]- أي: الحروف العاطفة مطلقًا، سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة أو لا، كـ(ثمَّ)، وإذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير (أنْ) بعدها، أي: ينتصب المضارع بها بتقدير (أن).

[3]- وأما مع (إذا) فلأنَّ كلمات الشرط إنما تجزم لتضمُّنها معنى (إنْ) التي هي موضوعة للإبهام، و(إذا) موضوعة للأمر المقطوع به.

[4]- أي: ويختصُّ أيضًا (لمَّا) بجواز حذف الفعل المنفيّ بها إنْ دلَّ عليه دليل، نحو: «شارفت المدينة ولما» أي: لما أدخلها.

وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ الْأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي، وَيُسَمَّيَانِ شَرْطًا وَجَزَاءً، فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ، أَوِ الْأَوَّلُ[١]، فَالْجَزْمُ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَالْوَجْهَانِ[٢].

وَإِذَا كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًا بِغَيْرِ (قَدْ) لَفْظًا أَوْ مَعْنًى لَمْ يَجُزِ الْفَاءُ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا مُثْبَتًا أَوْ مَنْفِيًّا بِـ(لَا) فَالْوَجْهَانِ[٣]، وَإِلَّا فَالْفَاءُ.

وَيَجِيءُ (إِذَا) مَعَ الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الْفَاءِ[٤]، وَ(إِنْ) مُقَدَّرَةً بَعْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي وَالْعَرْضِ[٥] إِذَا قُصِدَ

---

[١]- وإن كانا ماضيين نحو: «إن قمتَ قمتُ» فلا جزم في كلٍّ واحد منهما لكونهما مبنيَّين.

[٢]- أي: ففيه الوجهان، الجزم لتعلُّقه بالجازم وهو أداة الشرط، والرفع لضعف التعلُّق لحيلولة الماضي، والفصل بغير المعمول، نحو: «إن أتاني زيد آته أو آتيه».

[٣]- الإتيان بالفاء وتركها؛ لأن أداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي، فيؤتى بالفاء، وأثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال، فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وإن لم يكن قويًّا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥].

[٤]- لأنَّ معناها قريب من معنى الفاء، لأنها تنبئ عن حدوث أمر بعد أمر، ففيها معنى الفاء التعقيبيَّة، ولٰكنَّ الفاء أكثر، وإنما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها؛ لأنَّ (إذا) الشرطية مختصَّة بالفعلية، فاختصت هٰذه بالاسمية، فرقًا بينهما، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

[٥]- نحو: «ألَا تنزلُ تصبْ خيرًا» أي: إن تنزلْ تصبْ خيرًا، إذا كان المضارع الواقع بعد هٰذه الأشياء الخمسة صالحًا لأن يكون مسببًا لما تقدم.

السَّبَبِيَّةُ[١]، نَحْوُ: «أَسْلِمْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ، وَلَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ»، وَامْتَنَعَ: «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ» خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: «إِنْ لَا تَكْفُرْ».

«**الْأَمْرُ**» صِيْغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ بِحَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ، وَحُكْمُ آخِرِهِ[٢] حُكْمُ الْمَجْزُومِ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ وَلَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ[٣] زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلٍ مَضْمُومَةً إِنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّةٌ، وَمَكْسُورَةً فِيمَا سِوَاهُ[٤]، مِثْلُ: «اُقْتُلْ وَاِضْرِبْ وَاِعْلَمْ». وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فَمَفْتُوحَةٌ مَقْطُوعَةٌ.

«**فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ**» هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ، فَإِنْ كَانَ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ،

---

[١]- أي: سببية ما تقدَّم له، فحينئذ يقدر (أنْ) مع مضارع يؤخذ مما تقدم، ويجعل المضارع الواقع بعد هٰذه الأشياء مجزومًا بها.

[٢]- أي: الأثر الحاصل في آخر كلمة الأمر مثل حكم المضارع المجزوم في إسكان الصحيح، وفي سقوط نون الإعراب، وفي سقوط حرف العلة إذا كان آخره حرف علة.

[٣]- والمراد بالرباعي هٰهنا ما يكون ماضيه على أربعة أحرف من المزيد فيه، وإنما هو باب الإفعال لا غير.

[٤]- أي: سوى ساكن بعده ضمة، سواء كان بعده كسرة أو فتحة، فإنَّه لو ضمَّ في مثل «اضرب» التبس بالماضي المجهول من الإضراب، ولو فتح لالتبس بالأمر منه، ولو ضُمّ في «اِعْلَم» لالتبس بالمضارع المجهول، ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي.

وَالثَّانِي مَعَ التَّاءِ خَوْفَ اللَّبْسِ، وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ[1] الْأَفْصَحُ «قِيلَ وَبِيعَ»، وَجَاءَ الْإِشْمَامُ[2] وَالْوَاوُ، وَمِثْلُهُ بَابُ «اخْتِيرَ وَانْقِيدَ» دُونَ «اسْتُخِيرَ وَأُقِيمَ»، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ يَنْقَلِبُ أَلِفًا.

«**الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي**» «**فَالْمُتَعَدِّي**» مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلَّقٍ كَـ«ضَرَبَ»[3]. وَ«**غَيْرُ الْمُتَعَدِّي**» بِخِلَافِهِ كَـ«قَعَدَ»[4].

وَالْمُتَعَدِّي يَكُونُ إِلَى وَاحِدٍ كَـ«ضَرَبَ»، وَإِلَى اثْنَيْنِ كَـ«أَعْطَى وَعَلَّمَ»، وَإِلَى ثَلَاثَةٍ كَـ«أَعْلَمَ وَأَرَى وَأَنْبَأَ وَنَبَّأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ»، فَهٰذِهِ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ كَمَفْعُولِ أَعْطَيْتُ[5]، وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ

---

[1]- أي: ما يكون عينه فقط معتلًّا، لئلا يرد عليه مثل: «طوى وروى» من اللفيف، فإنه لا يعتل عينه، لئلا يفضي إلى اجتماع إعلالين في «يَزوي ويَطْوي».

[2]- وفي شرح الرضي: حقيقة هٰذا الإشمام أن تنحوَ بكسرة فاء الفعل نحو الضمَّة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلًا، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها.

[3]- فإنَّ فهمه موقوف على تعقُّل المضروب، ولا يمكن تعقُّله إلا بعد تعقُّله، بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول، فإنَّ فهم الفعل وتعقُّله بدون هٰذه الأمور ممكن.

[4]- فإنَّه وإن كان له تعلُّق بكلٍّ واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل، لٰكنَّ فهمه مع الغفلة عن هٰذه المتعلقات جائز.

[5]- في جواز الاقتصار عليه، كقولك: «أعلمت زيدًا»، والاستغناء عنه كقولك: «أعلمت عمرًا منطلقًا».

كَمَفْعُولِ عَلِمْتُ.

«أَفْعَالُ الْقُلُوبِ»[1] (ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ وَزَعَمْتُ وَعَلِمْتُ وَرَأَيْتُ وَوَجَدْتُ)[2] تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاِسْمِيَّةِ لِبَيَانِ مَا هِيَ[3] عَنْهُ، فَتَنْصِبُ الْجُزْأَيْنِ.

وَمِنْ خَصَائِصِهَا: أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذُكِرَ الْآخَرُ[4]، بِخِلَافِ بَابِ (أَعْطَيْتُ)[5].

وَمِنْهَا: جَوَازُ الْإِلْغَاءِ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ لِاسْتِقْلَالِ[6] الْجُزْأَيْنِ كَلَامًا، بِخِلَافِ بَابِ (أَعْطَيْتُ)، مِثْلُ: «زَيْدٌ عَلِمْتُ قَائِمٌ».

وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُعَلَّقُ قَبْلَ الاِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ وَاللَّامِ، مِثْلُ: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو».

---

[1]- وإنما سميت هذه الأفعال بأفعال القلوب لأنها لا تحتاج في صدورها إلى الجوارح والأعضاء الظاهرة، بل يكفي فيها القوّة العقلية.

[2]- والثلاثة الأولى للظنّ، و(زعمت) تارة للظنّ وتارة للعلم، والثلاثة الأخيرة للعلم.

[3]- أي: لبيان ما تكون تلك الجملة عبارة عنه من ظنّ أو علم.

[4]- أي: وجب ذكر الآخر، فلا يقتصر على أحد مفعوليها.

[5]- فإنه يجوز فيه الاقتصار على أحدهما مطلقًا، يقال: «فلان يعطي الدنانير» من غير ذكر المعطى له، و«يعطي الفقير» من غير ذكر المعطى، وقد يحذفان معًا كقولك: «فلان يعطي».

[6]- بخلاف باب (أعطيت) لأن مفعوليه ليسا بمستقلّين لعدم صحة الحمل، فلا يجوز الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ[1] لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، مِثْلُ: «عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقًا»، وَلِبَعْضِهَا مَعْنًى آخَرُ يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى وَاحِدٍ، فَـ(ظَنَنْتُ بِمَعْنَى اتَّهَمْتُ)، وَ(عَلِمْتُ بِمَعْنَى عَرَفْتُ)، وَ(رَأَيْتُ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ)، وَ(وَجَدْتُ بِمَعْنَى أَصَبْتُ).

«**الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ**»[2] مَا وُضِعَ لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ[3]، وَهِيَ: (كَانَ وَصَارَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَآضَ وَعَادَ وَغَدَا وَرَاحَ وَمَا زَالَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا فَتِئَ وَمَا بَرِحَ وَمَا دَامَ وَلَيْسَ). وَقَدْ جَاءَ: «مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ[4]، وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ».

وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ لِإِعْطَاءِ الْخَبَرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا، فَتَرْفَعُ الْأَوَّلَ وَتَنْصِبُ الثَّانِيَ، مِثْلُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا».

---

[1]- أي: متصلين لشيء واحد، وإلا لو كان أحدهما منفصلًا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر، نحو: «إياكَ ظَلَمْتَ».

[2]- إنما سمِّيت ناقصة لأنها لا تتم بمرفوعها كالأفعال الغير الناقصة، بل تحتاج إلى المنصوب لتفيد.

[3]- أي: العمدة فيما وضعت له هٰذه الأفعال هو تقرير الفاعل على صفة، ولا شك أنَّ هٰذه الصفة خارجة عن ذٰلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له؛ لأن ذٰلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة، فكلٌّ من طرفيها خارج عنها، فخرج عن الحدِّ الأفعالُ التامة؛ لأنها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها، فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له، لا التقرير وحده.

[4]- (ما جاءت) ناقصة، وضميرها اسمها، وحاجتك خبرها.

فـ(كَانَ) تكُونُ نَاقِصَةً لِثُبُوتِ خَبَرِهَا مَاضِيًا دَائِمًا أَوْ مُنْقَطِعًا، وَبِمَعْنَى (صَارَ) وَيَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ[1]. وَتَكُونُ تَامَّةً بِمَعْنَى (ثَبَتَ)، وَزَائِدَةً[2].

وَ(صَارَ) لِلِانْتِقَالِ؛ وَ(أَصْبَحَ) وَ(أَمْسَى) وَ(أَضْحَى) لِاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا[3]، وَبِمَعْنَى (صَارَ)[4]، وَتَكُونُ تَامَّةً.

وَ(ظَلَّ) وَ(بَاتَ) لِاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا[5]، وَبِمَعْنَى

---

[1]- أي: (كان) تكون ناقصة فيها ضمير الشأن اسمًا لها، والجملة الواقعة بعد (كان) خبرًا مفسرًا للضمير، كقول الشاعر:

إذا مِتُّ كان الناسُ صنفانِ؛ شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنت أصنع

والاستشهاد به على أنَّ اسمَ (كان) قد يكون ضمير شأن، وقوله: «الناس» مبتدأ، و«صنفان» خبره.

[2]- وهي التي وجودها وعدمها لا يخلُّ بالمعنى الأصلي، كقوله تعالى: ﴿**كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِى الْمَهْدِ صَبِيًّا**﴾ [مريم: ٢٩]، أي: كيف نكلِّم من هو في المهد حال كونه صبيًّا، فـ(كان) زائدةٌ لتحسين اللفظ، إذ ليس المعنى على المضي.

[3]- مثل: «أصبح زيد قائمًا، وأمسى زيد مسرورًا، وأضحى زيد حزينًا»، فالمثال الأول يدلُّ على اقتران مضمون الجملة ـ وهو قيام زيد ـ بوقت الصباح، وعلى هٰذا القياس المثالان الأخيران.

[4]- نحو: «أصبح أو أمسى أو أضحى زيدٌ غنيًّا»، أي: صار، وليس المراد أنه صار في الصباح أو المساء أو الضحى على هٰذه الصفة.

[5]- فإذا قلت: «ظل زيد سائرًا» فمعناه ثبت له ذٰلك في جميع نهاره، وإذا قلت: «بات زيد سائرًا» فمعناه ثبت له ذٰلك في جميع لَيلِهِ.

(صَارَ)[1]؛ وَ(مَا زَالَ) وَ(مَا بَرِحَ) وَ(مَا فَتِئَ) وَ(مَا انْفَكَّ) لِاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا مُذْ قَبِلَهُ[2]، وَيَلْزَمُهَا النَّفْيُ[3].

وَ(مَا دَامَ) لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا، وَمِنْ ثَمَّةَ احْتَاجَ إِلَى كَلَامٍ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ.

وَ(لَيْسَ) لِنَفْيِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ حَالًا، وَقِيلَ: مُطْلَقًا.

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى اسْمِهَا، وَهِيَ فِي تَقْدِيمِهَا عَلَيْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يَجُوزُ[4]، وَهُوَ مِنْ (كَانَ) إِلَى (رَاحَ)؛ وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ (مَا)[5] خِلَافًا لِابْنِ كَيْسَانَ فِي غَيْرِ

---

[1] - أي: كقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، أي: صار؛ إذ ليس المراد السواد من النهار، بل عمَّ في الليل والنهار، وكقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، أي: صارت؛ فإنه لا يختصُّ بزمان دون زمان.

[2] - أي: قَبِلَ فاعلُها خبرَها، أي: من وقت يمكن أن يقبله عادة، فمعنى: «ما زال زيد أميرًا» استمرارُ إمارته من زمان قابليَّته وصلاحيَّته للإمارة.

[3] - لأنَّ النفي مأخوذ في معاني هٰذه الأفعال، فإذا دخلت أدوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي، ونفي النفي استمرار الثبوت، واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلًا.

[4] - بأن يكون هٰذا الخلاف واقعًا ظاهرًا من جانبه لا من جانب الجمهور، كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدُّمهم، فكأنه لا مخالفة منهم.

[5] - نافية كانت أو مصدريَّة، أما إذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه، لأنه يقتضي التصدُّر، وأما إذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر، ويخالف هٰذا الحكم.

(مَا دَامَ)، وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَهُوَ (لَيْسَ).

«**أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ**»[1] مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ رَجَاءً أَوْ حُصُولًا أَوْ أَخْذًا فِيهِ.

فَالْأَوَّلُ: (عَسَى)، وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، تَقُولُ: «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ، وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»، وَقَدْ يُحْذَفُ (أَنْ).

وَالثَّانِي: (كَادَ)، تَقُولُ: «كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ»، وَقَدْ تَدْخُلُ (أَنْ)[2]، وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى (كَادَ) فَهُوَ كَالْأَفْعَالِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: يَكُونُ لِلْإِثْبَاتِ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: يَكُونُ فِي الْمَاضِي لِلْإِثْبَاتِ، وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالْأَفْعَالِ، تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾ [البقرة: ٧١]، وَبِقَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ:

إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى[3] مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

وَالثَّالِثُ: (طَفِقَ، وَكَرَبَ، وَجَعَلَ، وَأَخَذَ)، وَهِيَ مِثْلُ:

---

[1]- اعلم أنَّ هٰذه الأفعال من أخوات (كان)؛ لكونها لتقرير الفاعل على صفة، إلا أنه أفرد بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع، وامتناع تقديم خبرها عليها.

[2]- على خبر (كاد) تشبيها له بـ(عسى)، كما أنه يحذف (أن) عن خبر (عسى) تشبيها له بـ(كاد)، كقولهم: «قد كاد من طولِ البِلَى أن يَمْصَحَا»، فلما كان كلُّ واحد منهما مشابهًا للآخر، أعطي لكلٍّ منهما حكم الآخر من وجه.

[3]- وفي الهندي: الرسيس الثابت، والإضافة من باب جرد قطيفة، وفي شرح العصام: أراد برسيس الهوى نفسَهُ.

(كَادَ[1]، وَأَوْشَكَ) وَهِيَ مِثْلُ (عَسَى وَكَادَ) فِي الِاسْتِعْمَالِ[2].

«فِعْلُ التَّعَجُّبِ» مَا وَضِعَ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ، وَلَهُ صِيغَتَانِ: (مَا أَفْعَلَهُ) وَ(أَفْعِلْ بِهِ)، وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، مِثْلُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا»، وَ«أَحْسِنْ بِزَيْدٍ»، وَلَا يُبْنَيَانِ إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ[3]، وَيُتَوَصَّلُ[4] فِي الْمُمْتَنِعِ بِمِثْلِ (مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ، وَأَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ)، وَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِمَا بِتَقْدِيمٍ[5] وَلَا تَأْخِيرٍ وَلَا فَصْلٍ[6]، وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ.

---

[1]- في كون خبرها المضارع بغير (أن)، تقول: «طفق زيد وأخذ وكرب يفعل» أو «جعل زيد يقول»، وقال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

[2]- لا في المعنى، فتارة يستعمل استعمال (عسى) على وجهيه، نحو: «أوشك زيد أن يجيء، وأوشك أن يجيء زيد»، وتارة يستعمل استعمال (كاد) بدون (أن)، نحو: «أوشك زيد يجيءُ».

[3]- لمشابهتهما له من حيث أن كلًّا منهما للمبالغة والتأكيد، ولذا لا يبنيان إلا للفاعل كأفعل التفضيل، وقد شذَّ: «ما أُشْتِهِيَ الطعام وما أُمْقِتَ الكذب».

[4]- يعني إنْ أردت بناء فعل التعجُّب مما امتنع توصَّلت في الفعل الممتنع بمثل (أشدَّ وأسرع) ونحوهما مما يجوز بناؤه منه، وجعل الممتنع ـ وهو استخراجه ـ مفعولًا في الصيغة الأولى، أو مجرورًا بالباء في الصيغة الثانية.

[5]- أي: بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجُّب من الأفعال، كتقديم المفعول أو الجار والمجرور على الفعل، فإنه مما يجوز في سائر الأفعال، وممتنع هٰهنا.

[6]- أي: لا يُتَصَرَّفُ فيهما بإيقاع الفصل بين العامل والمعمول، نحو: «ما أحسن في الدار زيدًا، وأكرم اليوم بزيد» لإجرائهما مجرى الأمثال.

وَ(مَا) ابْتِدَاءٌ نَكِرَةٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَمَا بَعْدَهَا الْخَبَرُ؛ وَمَوْصُولَةٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ؛ وَ(بِهِ) فَاعِلٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، فَلَا ضَمِيرَ فِي (أَفْعِلْ)، وَمَفْعُولٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ زَائِدَةٌ، فَفِيهِ ضَمِيرٌ[1].

«**أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ**»: مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ.

فَمِنْهَا: (نِعْمَ وَبِئْسَ)، **وَشَرْطُهُمَا** أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ[2]، أَوْ مُضَافًا إِلَى الْمُعَرَّفِ بِهَا[3]، أَوْ مُضْمَرًا مُمَيَّزًا بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ، أَوْ بِـ(مَا)[4]، مِثْلُ: ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾ [البقرة: ٢٧١]، وَبَعْدَ ذٰلِكَ الْمَخْصُوصُ[5] وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَمَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ[6]، أَوْ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ،

---

[1]- هو فاعله، أي: أحسن أنت بزيد أو زيدًا، أي: اجعله حسنًا، بمعنى صِفْهُ به.

[2]- للعهد الذهني، وهي لواحد غير معيَّن ابتداء، ويصير معينًا بذكر المخصوص بعده، ويكون في الكلام تفصيل بعد الإجمال ليكون أوقع في النفس، نحو: «نعم الرجل زيد».

[3]- أي: باللام إما بغير واسطة نحو: «نعم صاحب الرجل زيد»، أو بواسطة نحو: «نعم فرس غلام الرجل، أو نعم وجه فرس غلام الرجل» وهلمَّ جرًّا.

[4]- أي: بلفظ (ما) الذي بمعنى (شيء)، ومنصوب المحل على التمييز، مثل: ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: نعم شيئًا، ففاعل (نعم) ضمير تحته، وقوله (ما) تمييز له، وقوله (هي) مخصوصه، هٰذا مذهب الجمهور.

[5]- وإنما فعل ذٰلك لكون ذكر الشيء مبهمًا ثم مفسّرًا أوقع في النفس من وقوعه مفسَّرًا أولًا.

[6]- ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرًا إلى ضمير المبتدأ، لقيام لام التعريف العهدي مقامه.

مِثْلُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»[1].

وَشَرْطُهُ مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ[2]، وَ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الجمعة: ٥]، وَشِبْهُهُ مُتَأَوَّلٌ. وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عُلِمَ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، وَ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]، وَ(سَاءَ) مِثْلُ (بِئْسَ).

وَمِنْهَا: (حَبَّذَا)، وَفَاعِلُهُ (ذَا)، وَلَا يَتَغَيَّرَ، وَبَعْدَهُ الْمَخْصُوصُ، وَإِعْرَابُهُ كَإِعْرَابِ مَخْصُوصِ (نِعْمَ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ أَوْ بَعْدَهُ تَمْيِيزٌ أَوْ حَالٌ عَلَى وَفْقِ مَخْصُوصِهِ.

«**الْحَرْفُ**» مَا دَلَّ[3] عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ، وَمِنْ ثَمَّةَ احْتَاجَ فِي

---

[1]- فـ(زيد) في هٰذا المثال إما مبتدأ، و(نعم الرجل) مقدَّمًا عليه خبرُه، وإما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال، فإنه لما قيل: (نعم الرجل) فكأنه سئل: من هو؟ فقيل: (زيد)، أي: هو زيد، فعلى الوجه الأول قوله: «نعم الرجل زيد» جملة واحدة، وعلى الثاني جملتان.

[2]- أي: مطابقته الفاعل، أو مطابقة الفاعل إياه في الجنس، حقيقةً أو تأويلًا، وفي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى، نحو: «نعم الرجل زيد، ونعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون، وبئست المرأة هند، وبئست المرأتان هندان، وبئست النساء الهندات»، ويجوز أن يقال: «نعم المرأة هند، وبئس المرأة هند»؛ لأنهما لما كانا غير متصرِّفين أشبها الحرف، فلم يجب إلحاق العلامة بهما.

[3]- أي: كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة إليه، أي: لا يكون مستقلًا بالمفهومية بحيث يصلح أن يحكم عليه أو به، بل لا بدَّ له في ذٰلك من انضمام أمر آخر إليه.

جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ.

«حُرُوفُ الْجَرِّ»: مَا وُضِعَ لِلْإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ[1] إِلَى مَا يَلِيهِ، وَهِيَ: (مِنْ وَإِلَى وَحَتَّى وَفِي وَالْبَاءُ وَاللَّامُ وَرُبَّ وَوَاوُهَا وَوَاوُ الْقَسَمِ وَبَاؤُهُ وَتَاؤُهُ وَعَنْ وَعَلَى وَالْكَافُ وَمُذْ وَمُنْذُ وَخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا).

فَـ (مِنْ) لِلِابْتِدَاءِ وَالتَّبْيِينِ[2] وَالتَّبْعِيضِ، وَزَائِدَةٌ فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ، وَ«قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ» وَشِبْهُهُ مُتَأَوَّلٌ[3].

وَ(إِلَى) لِلِانْتِهَاءِ، وَبِمَعْنَى (مَعَ) قَلِيلًا.

وَ(حَتَّى) كَذٰلِكَ، وَبِمَعْنَى (مَعَ) كَثِيرًا، وَيُخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ[4] خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ[5].

---

[1]- أي: معنى الفعل، وهو كلُّ شيء استنبط منه معنى الفعل، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجارّ والمجرور وغير ذٰلك.

[2]- أي: ويجيء (من) للتبيين أيضًا، أي: لإظهار المقصود من أمر مبهم، وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه، مثل: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، فإنك لو قلت: فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان استقام المعنى.

[3]- بكونها للتبعيض أو التبيين، أي: قد كان بعض مطر، أو شيء من مطر، أو هو وارد على الحكاية، كأنَّ قائلًا قال: هل كان من مطر؟ فأجاب بأنه قد كان من مطر.

[4]- أي: بالاسم الظاهر، فلا يقال: (حتّاه) كما يقال: (إليه)؛ لأنها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بجواز وقوعهما بعدها، أي: بعد حتى.

[5]- فإنه جوَّز دخوله على المضمر مستدلًا بما وقع في بعض أشعار العرب على سبيل الندرة، والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوِّزونه قياسًا.

وَ(فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ[1]، وَبِمَعْنَى (عَلَى) قَلِيلًا.

وَ(الْبَاءُ) لِلْإِلْصَاقِ[2] وَالِاسْتِعَانَةِ وَالْمُصَاحَبَةِ[3] وَالْمُقَابَلَةِ وَالتَّعْدِيَةِ[4] وَالظَّرْفِيَّةِ، وَزَائِدَةٌ فِي الْخَبَرِ فِي النَّفْيِ أَوِ الِاسْتِفْهَامِ قِيَاسًا، وَفِي غَيْرِهِ سَمَاعًا، مِثْلُ: «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ» وَ«أَلْقَى بِيَدِهِ».

وَ(اللَّامُ) لِلِاخْتِصَاصِ وَالتَّعْلِيلِ، وَزَائِدَةٌ، وَبِمَعْنَى (عَنْ) مَعَ الْقَوْلِ، وَبِمَعْنَى الْوَاوِ فِي الْقَسَمِ لِلتَّعَجُّبِ.

وَ(رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ مُخْتَصَّةٌ بِنَكِرَةٍ[5] مَوْصُوفَةٍ

---

[1]- أي: لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو: «الماء في الكوز»، أو مجازًا نحو: «النجاة في الصدق».

[2]- أي: لإفادة لصوق أمر إلى مجرور الباء هٰذه، كما ترى في: «مررت بزيد»، فإن الباء فيه تفيد لصوقَ مرورِكَ بزيد، أي: بمكان يقرب منه.

[3]- نحو: «اشتريت الفرس بسرجه»، أي: مع سرجه، فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء، ولا يلزم أن يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقًا به، فالإلصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس.

[4]- أي: جعل الفعل اللازم متعدّيًا بتضمينه معنى التصيير، بإدخال الباء على فاعله، فإن معنى «ذهب زيد» صدور الذهاب عنه، ومعنى «ذهبت بزيد» صيَّرته ذاهبًا، والتعدية بهٰذا المعنى مختصَّة بالباء، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر، فالحروف الجارة كلُّها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف.

[5]- لامتناع التقليل في شيء واحد، فلا بدَّ من أن يكون بعد جنس ليتصور فيه التقليل، ولعدم احتياجها إلى المعرفة.

عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِعْلُهَا مَاضٍ مَحْذُوفٌ غَالِبًا، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ مُمَيَّزٍ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ، وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ[١]، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِي مُطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ[٢]، وَتَلْحَقُهَا (مَا) فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ.

وَ(وَاوُهَا)[٣] تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ.

وَ(وَاوُ الْقَسَمِ) إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ[٤] لِغَيْرِ السُّؤَالِ[٥] مُخْتَصَّةً بِالظَّاهِرِ[٦].

وَ(التَّاءُ) مِثْلُهَا مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ تَعَالَى.

وَ(الْبَاءُ) أَعَمُّ مِنْهُمَا فِي الْجَمِيعِ. وَيُتَلَقَّى الْقَسَمُ بِـ(اللَّامِ وَإِنَّ وَحَرْفِ النَّفْيِ)، وَيُحْذَفُ جَوَابُهُ إِذَا اعْتَرَضَ، أَوْ تَقَدَّمَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

---

[١]- وإن كان المميز مؤنثًا، نحو: «رُبَّه رجلًا ورجلين أو رجالًا أو امرأةً أو امرأتين أو نساءً».

[٢]- أي: يجوِّزون مطابقته في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإنَّهم يقولون: «رُبَّهما رجلين، ورُبَّهم رجالًا، ورُبَّها امرأة، ورُبَّهما امرأتين، ورُبَّهنَّ نساء».

[٣]- أي: واوُ رُبَّ في حكمها.

[٤]- أي: فعل القسم، فلا يقال: «أقسمت والله»، وذلك لكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالًا من أصلها، أعني الباء.

[٥]- يعني لا يستعمل الواو في السؤال، فلا يقال: «والله أخبرني» كما يقال: «بالله أخبرني» حطًّا للواو عن درجة الباء.

[٦]- يعني الواو مختصَّة بالاسم الظاهر، سواء كان الاسم الظاهر اسم الله أو غيره، فلا يقال: «وكَ لأفعلن» مثلًا، بل يقال: «والله أو وربِّ الكعبة».

وَ(عَنْ) لِلْمُجَاوَزَةِ[1].

وَ(عَلَى) لِلِاسْتِعْلَاءِ[2]؛ وَقَدْ يَكُونَانِ اسْمَيْنِ بِدُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِمَا.

وَ(الْكَافُ) لِلتَّشْبِيهِ، وَزَائِدَةٌ، وَقَدْ تَكُونُ اسْمًا، وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ.

وَ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) لِلِابْتِدَاءِ فِي الْمَاضِي، وَالظَّرْفِيَّةِ فِي الْحَاضِرِ، مِثْلُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا، وَمُنْذُ يَوْمِنَا هٰذَا».

وَ(حَاشَا وَخَلَا وَعَدَا) لِلِاسْتِثْنَاءِ[3].

«الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ»[4] وَهِيَ: (إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلٰكِنَّ وَلَيْتَ وَلعَلَّ)، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ سِوَى (أَنَّ) فَهِيَ بِعَكْسِهَا.

---

[1] - أي: لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء آخر، وذٰلك إما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله إلى الثالث، نحو: «رميت السهم عن القوس إلى الصيد»، أو بالوصول وحده، نحو: «أخذت عنه العلم»، أو بالزوال وحده، نحو: «أديت عنه الدين».

[2] - أي: لاستعلاء شيء على شيء، نحو: «زيد على السطح، وعليه دين».

[3] - أي: لاستثناء ما بعدها عما قبلها، فإذا جررت بها ما بعدها تكون حروفًا جارّة، وبهٰذا الاعتبار ذكرت هٰهنا، نحو: «جاءني القوم حاشا زيدٍ، وعدا زيدٍ وخلا زيدٍ»، وإذا نصبت تكون أفعالًا.

[4] - ووجه شبهها به؛ أما لفظًا فلانقسامها كالفعل الثلاثي والرباعي والخماسي، ولبنائها على الفتح مثله، وأما معنًى فلأن معانيها معاني الأفعال، مثل: «أكّدت وشبّهت واستدركت وتمنّيت وترجّيت».

وَتَلْحَقُهَا (مَا) فَتُلْغَى عَلَى الْأَفْصَحِ، وَتَدْخُلُ حِينَئِذٍ عَلَى الْفِعْلِ.

فَـ(إِنَّ) لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ[1]، وَ(أَنَّ) مَعَ جُمْلَتِهَا[2] فِي حُكْمِ الْمُفْرَدِ، وَمِنْ ثَمَّةَ وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمَلِ، وَالْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ، فَكُسِرَتِ ابْتِدَاءً، وَبَعْدَ الْقَوْلِ[3]، وَالْمَوْصُولِ[4]؛ وَفُتِحَتْ فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً وَمُبْتَدَأَةً وَمُضَافًا إِلَيْهَا[5]، وَقَالُوا: «لَوْلَا أَنَّكَ» لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ[6]، وَ«لَوْ أَنَّكَ» لِأَنَّهُ فَاعِلٌ.

فَإِنْ جَازَ التَّقْدِيرَانِ جَازَ الْأَمْرَانِ[7]، مِثْلُ: «مَنْ يُكْرِمْنِي فَإِنِّي

---

[1]- ولا تخرجها عن كونها جملة، فإذا قلت: «إنَّ زيدًا قائم» أخذت ما أخذت بقولك: «زيد قائم» مع زيادة التأكيد.

[2]- أي: مع اسمها وخبرها، سمَّاها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما.

[3]- وما يشتقُّ منه، لأنَّ مقول القول لا يكون إلا جملة، نحو: «قال زيد: إنَّ عمرًا قائم».

[4]- لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، نحو: «جاءني الذي إنَّ أباه قائم».

[5]- نحو: «أعجبني اشتهار أنَّك عالمٌ»، لوجوب كون المضاف إليه مفردًا.

[6]- وكون المبتدأ مفردًا واجب، نحو: «لولا أنك منطلق انطلقت»، وكذٰلك بعد (لولا) التخصيصيَّة؛ لأنها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول (لولا) التخصيصيَّة عليه، نحو: «لولا أني معادٍ لك زعمت» أي: لولا زعمت أني معادٍ لك، و«لولا أنك ضربتني»: أي لولا صدر الضرب منك.

[7]- أي: الفتح والكسر في (أنَّ)، الفتح على تقدير جعل (أنَّ) مع اسمها وخبرها مفردًا، والكسر على تقدير جعلها معها جملة.

أُكْرِمُهُ»[١]، وَ«إِذًا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ»[٢] وَشِبْهِهِ، وَلِذٰلِكَ جَازَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُورَةِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا بِالرَّفْعِ دُونَ الْمَفْتُوحَةِ، مِثْلُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو»[٣].

وَيُشْتَرَطُ مُضِيُّ الْخَبَرِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ، وَلَا أَثَرَ لِكَوْنِهِ مَبْنِيًّا خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ وَالْكِسَائِيِّ، مِثْلُ: «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ». وَ(لٰكِنَّ) كَذٰلِكَ، وَلِذٰلِكَ دَخَلَتِ اللَّامُ مَعَ الْمَكْسُورَةِ دُونَهَا عَلَى الْخَبَرِ[٤]، أَوْ عَلَى الِاسْمِ إِذَا فُصِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا[٥]، أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا، وَفِي (لٰكِنَّ) ضَعِيفٌ.

---

[١]- مما وقع بعد الفاء الجزائية، فإن كان المراد «من يكرمني فأنا أكرمه» وجب الكسر؛ لأنها وقعت في موضع الجملة، وإن كان المراد «من يكرمني فجزاؤه أني أكرمه، أو إكرامي ثابت له» وجب الفتح؛ لأنها وقعت في موضع المفرد، لأنها إما مبتدأ أو خبر مبتدأ.

[٢]- مما وقعت بعد (إذا) المفاجأة، فيجوز فيها الكسر على أنَّها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد (إذا) المفاجأة، والفتح على أنها معهما مبتدأ محذوف الخبر، أي: إذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتةٌ.

[٣]- و«علمت أنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو»، فـ(أنَّ) في هٰذا المثال وإن كانت مفتوحة لفظًا، فهي مكسورة حكمًا، حيث تكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة، فصحَّ أن يرفع المعطوف على اسمها حملًا على محله.

[٤]- متعلق بـ (دخلتْ)، أي: دخلت اللام مع المكسورة على الخبر، أي: على خبرها، نحو: «إنَّ زيدًا لقائم».

[٥]- أي: بين اسمها وبين (إن)، نحو: «إنَّ في الدار لزيد».

وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ فَيَلْزَمُهَا اللَّامُ، وَيَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا[1]، وَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَإِ[2]، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِي التَّعْمِيمِ.

وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ مُطْلَقًا، وَشَذَّ إِعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ، وَيَلْزَمُهَا مَعَ الْفِعْلِ السِّينُ أَوْ سَوْفَ أَوْ قَدْ أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ.

وَ(كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ، وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى عَلَى الْأَفْصَحِ.

وَ(لٰكِنَّ) لِلِاسْتِدْرَاكِ[3] تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ مَعْنًى[4]، وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى، وَيَجُوزُ مَعَهَا الْوَاوُ.

---

[1]- أي: إبطال عملها وهو الغالب، لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل، كفتح الآخر، وكونها على ثلاثة أحرف، كما يجوز إعمالها على ما هو الأصل.

[2]- أي: من الأفعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير، مثل: (كان وظن وأخواتها)؛ لأن الأصل دخولها عليهما، فإذا فات ذٰلك اشترط أن لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر.

[3]- ومعنى الاستدراك رفع توهُّمٍ يتولَّد من الكلام المتقدِّم، فإذا قلت: «جاءني زيد» فكأنَّه توهم أنَّ عمرًا أيضًا جاءك، لما بينهما من الألفة، فرفعت ذٰلك الوهم بقولك: «لٰكنَّ عمرًا لم يجئ».

[4]- أي: تغايرًا معنويًا، والضروري هو المعنوي ولهٰذا اقتصر عليه، واللفظيُّ قد يكون النفي صريحًا نحو: «جاءني زيد لٰكنَّ عمرًا لم يجئ»، وقد لا يكون نحو: «زيد حاضر لٰكنَّ عمرًا غائب».

وَ(لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي[1]، وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ: «لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا»[2].

وَ(لَعَلَّ) لِلتَّرَجِّي[3]، وَشَذَّ الْجَرُّ بِهَا.

«الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ» (الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ وَحَتَّى وَأَوْ وَإِمَّا وَأَمْ وَلَا وَبَلْ وَلٰكِنْ).

فَالْأَرْبَعَةُ الْأُوَلُ لِلْجَمْعِ[4].

فَـ(الْوَاوُ) لِلْجَمْعِ مُطْلَقًا وَلَا تَرْتِيبَ فِيهَا.

وَ(الْفَاءُ) لِلتَّرْتِيبِ[5].

وَ(ثُمَّ) مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ.

وَ(حَتَّى) مِثْلُهَا، وَمَعْطُوفُهَا جُزْءٌ مِنْ مَتْبُوعِهِ، لِيُفِيدَ قُوَّةً أَوْ ضَعْفًا.

---

[1]- أي: لإنشائه، فتدخل على الممكن نحو: «ليت زيدًا قائم»، وعلى المستحيل نحو: «ليت الشباب يعود يومًا».

[2]- بنصب المعمولين بناء على أنَّ (ليت) للتمنِّي، فكأنه قيل: «أتمنَّى زيدًا قائمًا»، أي: أتمناه كائنًا على صفة القيام، فالجزآن منصوبان على المفعولية، وأجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير (كان).

[3]- ولا تدخل على المستحيل، ومعناها توقُّع مرجوٍّ أو محذوف.

[4]- أعمُّ من أن يكون مطلقًا أو مع الترتيب، ومراد النجاة بالجمع هٰهنا أن لا يكون لأحد الشيئين أو الأشياء، كما كانت (أو وإما)، وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان، فقولك: «جاءني زيد وعمرو، أو فعمرو، أو ثم عمرو، أو حتى عمرو» أي: حصل الفعل من كليهما، لا من أحدهما دون الآخر.

[5]- أي: للجمع والترتيب.

وَ(أَوْ وَإِمَّا وَأَمْ) لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُبْهَمًا.

فَـ(أَمِ) الْمُتَّصِلَةُ لَازِمَةٌ لِهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ، يَلِيهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ، وَالْآخَرُ الْهَمْزَةُ بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا لِطَلَبِ التَّعْيِينِ، وَمِنْ ثَمَّةَ[1] لَمْ يَجُزْ «أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا»، وَمِنْ ثَمَّةَ كَانَ جَوَابُهَا بِالتَّعْيِينِ، دُونَ نَعَمْ أَوْ لَا.

وَالْمُنْقَطِعَةُ كَـ(بَلْ) وَالْهَمْزَةِ، مِثْلُ: «إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاةٌ»[2].

وَ(إِمَّا) قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَازِمَةٌ مَعَ (إِمَّا)[3]، جَائِزَةٌ مَعَ (أَوْ وَلَا وَبَلَ وَلٰكِنْ) لِأَحَدِهِمَا مُعَيَّنًا.

وَ(لٰكِنْ) لَازِمَةٌ لِلنَّفْيِ.

«حُرُوفُ التَّنْبِيهِ» (أَلَا وَأَمَا وَهَا).

وَ«حُرُوفُ النِّدَاءِ» (يَا) أَعَمُّهَا، وَ(أَيَا وَهَيَا) لِلْبَعِيدِ، وَ(أَيْ وَالْهَمْزَةُ) لِلْقَرِيبِ.

---

[1] - أي: ومن أجل أنَّ (أم) المتصلة يليها أحد المستويين، والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين.

[2] - أي: أنَّ القطيعة التي أراها لإبلٍ، وهي جملة خبرية، فلما علمت أنها ليست بإبلٍ، أعرضت عن هٰذا الإخبار، ثم شككت في أنها شاة أو شيء آخر، فاستفهمت عنها بقولك: «أم شاة»؟ أي: بل أهي شاة؟

[3] - أي: غير مستعملة إلا معها، يعني إذا عطف شيء على آخر بـ(إما)، بأن يصدر المعطوف عليه أولًا بـ(إما)، ثم يعطف عليه المعطوف بـ(إما)، نحو: «جاءني إما زيد وإما عمرو»، ليُعلم من أول الأمر أنَّ الكلام مبنيٌّ على الشكِّ.

«**حُرُوفُ الْإِيجَابِ**» (نَعَمْ وَبَلَى وَإِي وَأَجَلْ وَجَيْرِ وَإِنَّ).

فَ(نَعَمْ) مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا[1].

وَ(بَلَى) مُخْتَصَّةٌ بِإِيجَابِ النَّفْيِ.

وَ(إِي) إِثْبَاتٌ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ، وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمُ[2].

وَ(أَجَلْ وَجَيْرِ وَإِنَّ) تَصْدِيقٌ لِلْمُخْبِرِ.

«**حُرُوفُ الزِّيَادَةِ**»[3] (إِنْ وَأَنْ وَمَا وَلَا وَمِنْ وَالْبَاءُ وَاللَّامُ).

فَ(إِنْ) مَعَ (مَا) النَّافِيَةِ، وَقَلَّتْ مَعَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ وَ(لَمَّا).

وَ(أَنْ) مَعَ (لَمَّا) وَبَيْنَ (لَوْ) وَالْقَسَمِ[4]، وَقَلَّتْ مَعَ الْكَافِ.

---

[1]- أي: محققة لمضمونه استفهامًا كان أو خبرًا، فهي في جواب: «أقام زيد؟» بمعنى: قام زيد، وفي جواب: «ألم يقم زيد؟» بمعنى: لم يقم زيد.

[2]- أي: لا تستعمل إلا مع القسم، من غير ذكر فعل القسم، فلا يقال: «أقسمت إي وربي»، ولا يكون المُقْسم به إلا (الربُّ والله ولعمري)، تقول: «إي والله، وإي وربِّي، وإي لعمري».

[3]- وإنما سمِّيت هٰذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زائدة، لا أنها لا تقع إلا زائدة، ومعنى كونها زائدة أنَّ أصل المعنى بدونها لا يختلُّ، لا أنها لا فائدة لها أصلًا، فإنَّ لها فوائد في كلام العرب، إما معنوية وإما لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى، كما في (من) الاستغراقية، و(الباء) في خبر (ما وليس)؛ وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مُهَيَّئًا لاستقامة وزن الشعر، ولا يجوز خلوُّها من الفائدتين معًا، وإلا لعُدَّت عبثًا، ولا يجوز ذٰلك في كلام الفصحاء، لا سِيَّما في كلام الباري تعالى.

[4]- المتقدم عليه نحو: «والله أن لو قام زيد قمت».

وَ(مَا) مَعَ (إِذَا وَمَتَى وَأَيِّ وَأَيْنَ[1] وَإِنْ) شَرْطًا، وَبَعْضِ حُرُوفِ الْجَرِّ[2]، وَقَلَّتْ مَعَ الْمُضَافِ[3].

وَ(لَا) مَعَ الْوَاوِ، وَبعْدَ النَّفْيِ[4]، وَبَعْدَ (أَنِ) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَقَلَّتْ قَبْلَ أُقْسِمُ، وَشَذَّتْ مَعَ الْمُضَافِ.

وَ(مِنْ وَالْبَاءُ وَاللَّامُ) تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا.

«**حَرْفَا التَّفْسِيرِ**» (أَيْ وَأَنْ).

فَ(أَنْ) مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ.

«**حُرُوفُ الْمَصْدَرِ**» (مَا وَأَنْ وَأَنَّ)، فَالْأَوَّلَانِ لِلْفِعْلِيَّةِ، وَ(أَنَّ) لِلِاسْمِيَّةِ.

«**حُرُوفُ التَّحْضِيضِ**»[5] (هَلَّا وَأَلَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا)، لَهَا صَدْرُ

---

[1]- نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، حال كون تلك المذكورات مع (ما).

[2]- نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]، و«عما قليل زيد صديقي، كما أن عمرًا أخي».

[3]- نحو: «غضبت من غير ما جرم»، و﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، وقيل: (ما) فيها كلها نكرة، والمجرور بعدها بدل منها.

[4]- لفظًا نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو»، أو معنى نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

[5]- قوله: «حروف التحضيض» مصدر للتكثير، والحضُّ على الشيء طلبه والحثُّ عليه، وهذه الحروف مركبة كما في المفتاح، ويحتمل أنَّ (أَلَّا) أصله (هَلَّا) أبدلت الهاء همزة.

الْكَلَامِ، وَتَلْزَمُ الْفِعْلَ لَفظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

«حَرْفُ التَّوَقُّعِ» (قَدْ)[1]، وَفِي الْمُضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ[2].

«حَرْفَا الِاسْتِفْهَامِ» (الْهَمْزَةُ وَهَلْ)، لَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ، تَقُولُ: «أَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَأَقَامَ زَيْدٌ».

وَكَذٰلِكَ (هَلْ) وَ(الْهَمْزَةُ) أعَمُّ تَصَرُّفًا[3]، تَقُولُ: «أَزَيْدًا ضَرَبْتَ، وَأَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ، وَأَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو، وَ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]، وَ﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾ [هود: ١٧]، وَ﴿أَوَمَنْ كَانَ﴾ [الأنعام: ١٢٢] دُونَ (هَلْ).

«حُرُوفُ الشَّرْطِ»[4] (إِنْ وَلَوْ وَأَمَّا)، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ.

فَ(إِنْ) لِلِاسْتِقْبَالِ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي.

---

[1]- قال: «حرف التوقع» أي: الدال على أنَّ مدلوله كان متوقَّعًا للمخاطب كلمة «قد» وهي لا تنفك في الماضي والمستقبل عن التحقيق.

[2]- أي: يضاف إلى التحقيق في الأغلب التقليل، نحو: «إنَّ الكذوب قد يصدق»، ويستعمل للتحقيق مجردًا عن معنى التقليل، نحو: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم، نحو: «قد والله أحسنت، وقد لعمري بتُّ ساهرًا».

[3]- أي: التصرُّف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها أكثر من التصرف في (هل).

[4]- أي: حروف تفيد تعليق أمر بأمر.

وَ(لَوْ)[1] عَكْسُهُ، وَتَلْزَمَانِ الْفِعْلَ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا[2]، وَمِنْ ثَمَّةَ قِيلَ: «لَوْ أَنَّكَ» بِالْفَتْحِ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَانْطَلَقْتَ بِالْفِعْلِ مَوْضِعَ مُنْطَلِقٍ لِيَكُونَ كَالْعِوَضِ[3]، وَإِنْ كَانَ جَامِدًا جَازَ لِتَعَذُّرِهِ[4]، وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسَمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَهُ الْمَاضِي لَفْظًا أَوْ مَعْنًى، وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسَمِ[5] لَفْظًا، مِثْلُ: «وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِي أَوْ إِنْ لَمْ تَأْتِنِي لَأَكْرَمْتُكَ»، وَإِنْ تَوَسَّطَ بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ وَغَيْرِهِ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ وَأَنْ يُلْغَى، كَقَوْلِكَ: «أَنَا وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِي آتِكَ، وَإِنْ أَتَيْتَنِي وَاللهِ لَآتِيَنَّكَ»،

---

[1]- اعلم أنَّ المشهور أنَّ (لو) لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهذا لازم معناها، فإنها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي لحصول أمر آخر مقدَّر فيه، وما كان حصوله مقدرًا في الماضي كان منتفيًا فيه قطعًا، فيلزم لأجل انتفائه انتفاءُ ما علق به أيضًا، فإذا قلت مثلًا: «لو جئتني لأكرمتُك» فقد علقت حصول الإكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه، فيلزم انتفاؤهما معًا، وكون انتفاء الإكرام مسببًا لانتفاء المجيء في زعم المتكلِّم.

[2]- نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، و﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، أي: وإن استجارك أحدٌ، ولو تملكون أنتم، فـ«أحدٌ وأنتم» مرفوعان بأنهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسِّرهما الظاهر.

[3]- من الفعل المحذوف، فيقال: «لو أنك انطلقت»، ولا يقال: «لو أنك منطلق».

[4]- أي: تعذُّر وقوع الفعل في موضع الخبر، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، فإنَّ الأقلام ليس مشتقًّا يوضع فعله في موضعه.

[5]- قال: «للقسم» أي: فقط، لا للقسم والشرط جميعًا؛ لأنه يلزم أن يكون مجزومًا وغير مجزوم، وهو محال، وأما معنًى فهو جواب القسم ليكون اليمين عليه، وللشرط أيضًا لكونه مشروطًا بالشرط.

وَتَقْدِيرُ الْقَسَمِ كَاللَّفْظِ، نَحْوُ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[١] [الأنعام: ١٢١].

وَ(أَمَّا) لِلتَّفْصِيلِ[٢]، وَالْتُزِمَ حَذْفُ فِعْلِهَا، وَعُوِّضَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَائِهَا جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيِّزِهَا مُطْلَقًا، وَقِيلَ: هُوَ مَعْمُولُ الْمَحْذُوفِ مُطْلَقًا، مِثْلُ: «أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ فَمِنَ الْأَوَّلِ[٣]، وَإِلَّا[٤] فَمِنَ الثَّانِي[٥].

«حَرْفُ الرَّدْعِ»[٦] (كَلَّا) وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى حَقًّا.

---

[١]- أي: «والله إن أطعتموهم إنَّكم لمشركون»، فالشرط ماض، و«إنكم لمشركون» جواب القسم، فإنه لو كان جزاء الشرط يلزم الإتيان بالفاء؛ لأنَّ الجملة الاسمية الواقعة جزاءً يجب فيها الفاء.

[٢]- أي: لتفصيل ما أجمله المتكلِّم في الذكر، نحو قولك: «جاءني إخوتك؛ أما زيدٌ فأكرمته، وأما عمرٌو فأهنته، وأما بشرٌ فأعرضت عنه»، أو أجمله في الذِّهن ويكون معلومًا للمخاطب بواسطة القرائن.

[٣]- أي: فيكون من قبيل القسم الأول، وهو أن يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء.

[٤]- أي: وإنْ لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء، بل انضمَّ إلى الفاء مانع آخر، مثل: «أما يوم الجمعة فإنَّ زيدًا منطلق»، فإنَّ ما في حيز (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها.

[٥]- أي: فيكون من قبيل القسم الثاني، وهو أن يكون المتوسِّط معمول الشرط المحذوف.

[٦]- أي: الزجر والمنع، فمثلًا تقول لشخص: «فلان يبغضك» فيقول: «كلا» ردعًا لك، أي: ليس الأمر كما تقول، وقد يجيء بعد الطلب لنفي إجابة الطالب، كقولك لمن قال لك افعل كذا: «كلا»، أي: لا يجاب إلى ذلك.

«تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ» تَلْحَقُ الْمَاضِيَ لِتَأْنِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ فَمُخَيَّرٌ[1]، وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعَيْنِ فَضَعِيفٌ.

«التَّنْوِينُ» نُونٌ سَاكِنَةٌ تَتْبَعُ حَرَكَةَ الْآخِرِ لَا لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ، وَهُوَ لِلتَّمَكُّنِ وَالتَّنْكِيرِ وَالْعِوَضِ وَالْمُقَابَلَةِ[2] وَالتَّرَنُّمِ، وَيُحْذَفُ مِنَ الْعَلَمِ مَوْصُوفًا[3] بِـ(ابْنٍ) مُضَافًا إِلَى عَلَمٍ آخَرَ[4].

«نُونُ التَّأْكِيدِ» خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ، وَمُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ مَعَ غَيْرِ الْأَلِفِ، تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي وَالْعَرْضِ وَالْقَسَمِ، وَقَلَّتْ فِي النَّفْيِ، وَلَزِمَتْ فِي مُثْبَتِ

---

[1] - أي: فأنت مخير في إلحاق تاء التأنيث وعدمه، لٰكنَّ التحقيق أنَّ الإلحاق هو المختار، وإذا لم يكن فصل بين الفعل والمسند إليه، والمراد بالظاهر غير الحقيقي ما يعمُّه وما في حكمه من ظاهر الجمع غير المذكر السالم، إلا أنه أجمله اعتمادًا على ما سبق من التفصيل في بحث المذكر والمؤنث.

[2] - وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كـ«مسلمات»، فإنَّ الألف والتاء فيه علامة الجمع، كما أنَّ الواو علامة جمع المذكر السالم، ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذٰلك، فزيد النون في آخره ليقابله.

[3] - حال كون العلم موصوفًا بـ«ابن»، وحال كون الابن مضافًا إلى علم آخر، نحو: «جاءني زيد بن عمرو».

[4] - وذٰلك لكثرة استعمال (ابن) بين علمين، أحدهما موصوف به، والآخر مضاف إليه، فطلب التخفيف لفظًا بحذف التنوين من موصوفه، وخطًّا بحذف ألف (ابن).

الْقَسَمِ، وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ: «إِمَّا تَفْعَلَنَّ»[١]، وَمَا قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمُذَكَّرِينَ مَضْمُومٌ[٢]، وَمَعَ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ[٣]، وَفِيمَا عَدَا ذٰلِكَ مَفْتُوحٌ، وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ[٤]: «اضْرِبَانِّ وَاضْرِبْنَانِّ»، وَلَا تَدْخُلُهُمَا الْخَفِيفَةُ خِلَافًا لِيُونُسَ، وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَكَالْمُتَّصِلِ[٥]، وَمِنْ ثَمَّةَ قِيلَ: «هَل تَرَيَنَّ وَتَرَوُنَّ وَتَرِينَّ، وَاغْزُوَنَّ وَاغْزُنَّ وَاغْزِنَّ».

وَالْمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ، وَفِي الْوَقْفِ[٦]، فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ، وَالْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفًا.

تم الكتاب

---

[١]- أي: في الشرط المؤكَّد حرفه بـ(ما)، فإنَّهم لمَّا أكَّدوا الحرف قصدوا تأكيد الفعل أيضًا، لئلا ينتقض المقصود من غيره.

[٢]- ليدلَّ على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين.

[٣]- ليدلَّ على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، أو ثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشدَّدة.

[٤]- بمنزلة الاستثناء عنه، فتقول في المثنى: «اضربانِّ» بإثبات الألف، لئلا يشتبه بالواحد، و«اضربنانِّ» في الجمع المؤنث، بزيادة الألف بعد نون الجمع، وقبل نون التأكيد، لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات.

[٥]- أي: فالنون كالكلمة المتصلة، ويعني بها ألف التثنية، تقول: «اُغْزُوَنَّ وَارْمِيَنَّ وَاخْشَيَنَّ» بردِّ اللامات وفتحها، كما قلت: «اُغْزُوَا وَارْمِيَا وَاخْشَيَا».

[٦]- أي: وتحذف النون المخفَّفة في حال الوقف تخفيفًا.

فهرس الكافية

Заказ 1698-15. Тираж 1000 экз.

ISBN 978-9933-518-70-7

9789933518707

دار الرسالة

داغستان . محج قلعة